مكتبة مدبولي
Madbouly Bookshop

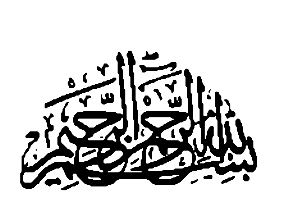
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

كوسوفو

ما بين الماضي و الحاضر



محمد م. الأرناؤوط


بسم الله الرحمن الرحيم

كوسوفو

ما بين

الماضي والحاضر

محمد م. الأرناؤوط



الدار العربية للعلوم ناشرون ش م ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

الطبعة الأولى

1429 هـ - 2008 م

ردمك 0-421-87-9953-978

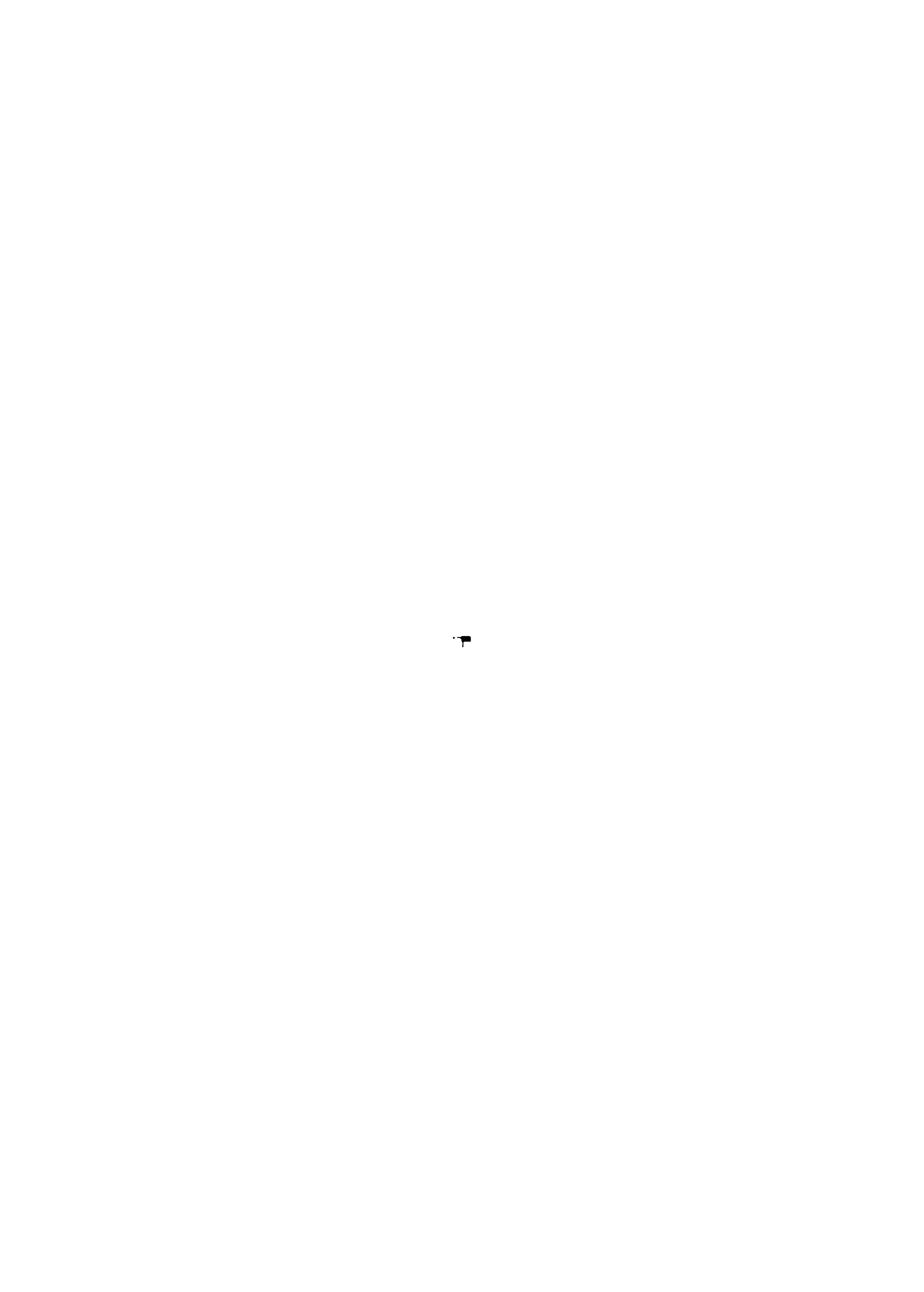


الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات



إهداء

الى الصديق العزيز أسعد طه

الذي لا يكل ولا يمل بحثا عن الحقيقة

مقدمة

عشت في كوسوفو، التي هاجرت منها أسرتي إلى دمشق في 1931، فترة غنية من حياتي دارساً ومدرساً وباحثاً وكاتباً خلال 1874–1987م، إلى أن اضطررت إلى مغادرة بريشتينا تحت ضغط الأحداث المتسارعة التي أدت إلى انهيار يوغسلافيا خلال 1991–1992.

ومع تفاقم الأوضاع في كوسوفو، بعد الغاء الحكم الذاتي في كوسوفو، بقيت متابعاً لها خلال عملي بقسم التاريخ في جامعة اليرموك/الأردن حيث كتبت مقالات عديدة في جريدة "الحياة" وغيرها، ثم أصدرت بالقاهرة في خريف 1998م كتابي "كوسوفو بؤرة النزاع الألباني الصربي في القرن العشرين"، أي عشية حرب 1999م التي بدلت الخريطة السياسية للبلقان بعد أن أدت إلى انسحاب القوات الصربية من كوسوفو واستقلال الجبل الأسود عن صربيا.

ومع هذه الحرب، الأولى في أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت كوسوفو اسماً معروفاً وموضوعاً مطروقاً بسبب ما سبق الحرب من تهجير وتطهير عرقي فاق ما حدث في البوسنة خلال 1992–1995م، ومن اكتشاف العرب والمسلمين لشعب مسلم آخر في أوروبا بعد مأساة البوسنة. ومع هذه المأساة بدأ الاهتمام بالمنطقة وشعوبها يتزايد ويعبر عن نفسه بنشر مقالات وتحليلات مأخوذة على الغالب من مصادر غربية.

ولكن مع الحراك الدبلوماسي خلال عام 2007م لحسم موضوع كوسوفو، الذي تمخض عنه خلاف روسي – غربي حول هذا الموضوع، بدأ الاهتمام يتزايد وصولاً إلى شباط/فبراير 2008م الذي شهد إعلان الاستقلال من جانب واحد بعد فشل كل الجهود في التوصل إلى حل بواسطة التفاوض أو عبر مجلس الأمن.

ومع الأيام السابقة للاستقلال تزايدت التساؤلات والكتابات حول هذه الدولة الجديدة وشعبها وعلاقتها بالعالم الإسلامي، بعد اكتشاف أن 95% من سكانها مسلمون، وتزايدت هذه الكتابات أكثر بعد إعلان الاستقلال في 17 شباط/فبراير 2008م وتباين موقف الدول الأوروبية والعربية والإسلامية من هذا الاستقلال. ويلاحظ هنا أنه مع هذا الكم الكبير من المقالات والتعليقات كان لدينا تباين واضح في خلفية ومصداقية ما ينشر، وذلك حسب مصادر وأهواء الكتاب. ومن هنا كانت الحاجة تتزايد إلى تأليف كتاب عن كوسوفو ليكون في متناول المعنيين والمهتمين بكوسوفو والمنطقة المجاورة.

ولكن من يعرف تلك المنطقة يقدر أن تأليف كتاب هو كالنحت في الصخر أو كالمشي في حقل ألغام، وذلك بسبب تعقيدات التاريخ والجغرافيا، وتضارب الاراء والرؤى بين الطرفين الألباني والصربي. ومن هنا كان التحدي في تأليف كتاب خارج الأسطورة والأديولوجية القومية والأوهام الأخرى وصولاً إلى رؤية واقعية أكثر عن الماضي والحاضر.

وبالنسبة إلى كتاب كهذا من الصعب أن نفهم الحاضر في كوسوفو بمعزل عن الماضي، ولذلك فقد جاء العنوان "كوسوفو ما بين الماضي والحاضر" للدلالة على أهمية الخلفية التاريخية في فهم الصورة الحاضرة في كوسوفو. فمشكلة كوسوفو تكمن في الخلاف أو النزاع على التاريخ أيضا وليس على الارض فقط، حيث أن لكل طرف تاريخه المختلف عن الاخر الذي هو من مكونات القومية المتصارعة مع الاخرى. ولذلك كان لابد من التعرف على كوسوفو قبل قدوم السلاف اليها ثم على مكانة كوسوفو في الدولة/ الامبراطورية الصربية خلال القرنين 13–14م، والصورة المغايرة التي أصبحت لكوسوفو خلال الحكم العثماني الطويل (ق 15–20م) وصولا إلى تجربة كوسوفو في القرن العشرين ضمن الاطار اليوغسلافي وضمن الاطار الالباني. وبالاستناد إلى كل هذا قد يصبح من السهل تتبع الاحداث في السنوات العشرة (1989–1999)، التي عانت فيها كوسوفو الكثير من نظام ميلوشيفيتش، وصولا إلى حرب 1999 التي أدت إلى بروز كيان كوسوفي جديد خلال 1999 –2008، وهو ما مهد أخيرا للاستقلال عن صربيا في 17 شباط/فبراير 2008.

ومع هكذا كتاب رأيت انه من الافضل للقارىء العربي أن تكون هناك مختارات من المصادر والمراجع في عدة لغات، حيث أن اثقال الهوامش بالمراجع الالبانية والصربية لن يكون مفيدا بل قد يكون من المفيد أكثر فسح المجال للقراء المعنيين لكي يعرفوا ويتعرفوا على ما هو موجود في العربية ومترجم من اللغات الانكليزية والفرنسية التي يسهل الوصول اليها لان المتمكنين من الالبانية والصربية قلة قليلة في العالم العربي.

وأخيرا لابد من القول ان هذه الرؤية الموجودة هنا ليست نهائية إذ انها محكومة بالزمن الذي تبلورت فيه. فقد كتبت الفصول الأولى خلال 2006–2007م، أي خلال الحراك الدبلوماسي الكبير للتوصل إلى حل لمشكلة كوسوفو، وكتبت الفصول الأخيرة في شتاء 2007–2008، أي في وقت لم تتبلور فيه بعد الصورة النهائية في كوسوفو ذاتها. فبعد إعلان الاستقلال طرح مشروع الدستور الجديد وبدأ البرلمان في إصدار القوانين الجديدة، في الوقت الذي لم تستقر فيه العلاقة بعد بين الصرب والألبان وبين كوسوفو وصربيا. ولذلك آمل أن تتكامل الرؤية أكثر في طبعة أخرى من الكتاب بعد أن تتضح الصورة أكثر على الأرض في كوسوفو.

محمد م. الأرناؤوط

عمان آذار/مارس 2008

الألبان في البلقان

يعتبر أصل الألبان من المسائل المعقدة التي شغلت العلماء في القرنين الأخيرين، والتي انتهت إلى التسليم بانحدارهم من السكان القدماء للبلقان الأليريون Illyrians، أحد الشعوب الهندوأوربية الذين انتشروا في غرب البلقان في الالف الثانية قبل الميلاد. وكان هذا الغموض ينبع من عدم وجود نصوص في اللغة الأليرية ذاتها، باستثناء بعض أسماء الأشخاص والأماكن، ومن غياب لاحق عن المسرح التاريخي استمر عدة قرون إلى أن ظهر "الألبان" باسمهم الجديد في القرن الحادي عشر. وهكذا فإن هذا "الغموض" الذي استمر حوالي عشرة قرون هو الذي سمح لاحقاً بإطلاق مختلف الآراء حول الأصل الذي انحدر منه الألبان (البلاسجي، الاتروسكي، الاليري، التراقي إلخ). وحول الموطن الأصلي الذي جاء منه الألبان (القوقاز، آسيا الصغرى إلخ).

ويلاحظ هنا أن البحث عن هذا الأصل أخذ بعداً سياسياً واضحاً في القرن العشرين حين توزع الألبان إلى نصفين تقريباً: ألبانيا ويوغسلافيا. فقد ركز المؤرخون الألبانيون على إثبات انحدار الألبان من الاليريين، بما يعطهم الأصالة والاستمرارية في المنطقة التي يعيشون فيها (أي قبل قدوم السلاف إلى المنطقة في القرن 6–7 للميلاد)، بينما ركز المؤرخون السلاف (وخاصة الصرب) على إثبات انحدار الألبان من أصل آخر (التراقي إلخ)، أو من أصل مشترك/خليط من عدة شعوب (التراقيون والاليريون والفلاشيون)، وانتشارهم اللاحق في المنطقة التي يعيشون فيها. وقد أصبح "الأصل الاليري" يعبر عن الهوية القومية الألبانية الحديثة (ومن ذلك وجود أسماء كثيرة من التراث الاليري: آغرون Agron وتاوتا

Teuta وداردان Dardan إلخ) ســواء في كوســوفو خــلال وجــودها في الإطــار اليوغسلافي أو في ألبانيا خلال حكم الحزب الشيوعي 1945م – 1990م.

وكـان العـالم الألماني غوتفريد فون ليـنز G.Leibniz (1646–1716م) الذي عـرف نثرات مـن اللغـة الألبانيـة أول من لاحظ وجود تشـابه لـها مع اللغة اللاتينية والكلتية ودعـا إلى دراسـتها لـتحديد مكانـتها بـين اللغـات الأوربيـة. وقد جاء بعده البـاحث الألماني جوزف ريتر فون هيلاندر J.Xylandar (1794–1854م)، الذي كـان أول مـن أكـد علـى أوربـية اللغة الألبانية، أي أنها لم تصبح لغة أوربية بفعل المفـردات والـتأثيرات الـتي أخـذتها من اللغات الأوربـية المجاورة بل لأنها في أصـلها تمـثل إحـدى أقـدم اللغـات في أوروبـا. وفي 1855م نـشر مواطـنه الـباحث ف. بوب F.Bopp بحـثه "حـول الألبانية وصـلاتها" الذي توصل فيه الى أن الألبانيـة تدخل في عائلة اللغات الأوربية مع أنها تمثل فرعاً مـستقلاً تماماً.

وبعـد هـذه المقـدمات جـاء المـؤرخ الـسويدي جـون ثـونمان J.Thunman (1646–1778م) ليـضع اللبنة الأولى في نظرية انحدار الألبان من الأليريين في كتابه "أبحاث حول شعوب الشرق" حيث ينتهي إلى أنه لم يجد في تاريخ الألبان ما يدل علـى هجـرتهم مـن مـنطقة أخرى إلى المـنطقة الـتي يعيـشون فـيها، كمـا أن مقارنة لغـتهم مـع مـا بقـي مـن كلمـات إليريـة يدعم انحدارهم من الأليريين. وقد جاء من بعـده العـالم الألماني جون فون هان J. Hahn (1811–1869)، الذي أصبح يعتبر أبـو الدراسـات الألبانية بعد نشره لكتابه "دراسـات ألبانية" في 1854م. ومع أن هان تبـنى انحـدار الألبـان من الـسكان الأقدم للبلقان (البلاسـجيون)، وهـي النظرية التي تعـود مـن جديـد بـين الألبـان الآن، إلا أن هـان حـسم على الأقل مسألة مهمة ألا وهـي أصـالة أو عراقة الألبان في المنطقة.

أمـا في القـرن العـشرين فقـد أرسـى العـالم الألمانـي جـورج سـتادمولر G. Stadmuler (1909–1985م) في كـتابه "أبحـاث حـول الـتاريخ المبكر للألبان" نظرية تشكل الألبـان من بقايا شعـب بلقاني قديم خلال عملية الرومنة في نهاية العـصر الوسـيط، بيـنما انتهى المؤرخ البريطاني نويل مالكوم N. Malcolm في كـتابه "كوسـوفو تـاريخ مختـصر" الـذي صـدر في 1998م إلى أن

هذا التشكل/الانبعاث الجديد للألبان إنما تم في غرب كوسوفو وألبانيا الشمالية.

وفيما يتعلق بالإليريين، الذين يعتبرون على نطاق واسع الأسلاف القدماء للألبان، نجد أن كتابات الكتاب القدماء مثل هيرودوت وليفي وبليني وسترابون تصفهم على شكل قبائل ممتدة تتميز ببنية بطريركية دون وحدة سياسية، وفي حالة نزاعات فيما بينها. ومن بين هذه القبائل الانكليت والتاولانت والألبان والداردان وغيرهم. وقد ذكر بطليموس في وقته (في القرن الثاني الميلادي) من هذه القبائل الالبان أو "الالبانوي" Albanoi وعاصمتهم "ألبانوبوليس" Albanopolis في المنطقة الممتدة حول مدينة كرويا Kruja الحالية في وسط ألبانيا.

وفي هذا الإطار فقد تشكلت عدة دول إليرية كان أولها دولة الانكليت التي ظهرت في القرن الخامس ق. م. حول بحيرة أوهريد Ohrid (التي تفصل الآن بين ألبانيا ومكدونيا)، والتي كان أول ملك لها سيرا Sira ثم بارذول Bardhul الذي انشغل في سلسلة حروب مع ملوك مكدونيا المجاورة. وفي سنة 335ق.م برزت مملكة التاولانت، التي كان أول ملوكها غلاوكيا Glaukia الذي أخضع المستوطنات اليونانية على الساحل الأدرياتيكي (دروس وأبولونيا). وكانت هذه المستوطنات قد تأسست في العمق الأليري منذ القرن السابع ق.م وتحوت أشهرها (دروس وأبولونيا) إلى مراكز اقتصادية وتجارية وثقافية في ذلك الوقت.

ولكن الدولة الإليرية الأحدث والأشهر كانت تلك التي نشأت أولاً عند قبيلة الارديان، مع الملك آغرون Agron الذي ضم كل ممتلكات الأنكليت والتاولانت في سنة 231م ق. م.

وعلى هذا تعتبر هذه المملكة أهم كيان سياسي في تاريخ الإليريين، سواء من حيث المساحة التي شغلتها أو من حيث المكانة التي كانت لها في التاريخ الإقليمي. فقد امتدت هذه الدولة على حدود ألبانيا الحالية تقريباً (من نهر فيوسا Vjosa في الجنوب وإلى كوكسي Kuksi في الشمال) والجبل الأسود أيضاً، بينما كانت عاصمتها شكودرا Shkodra التي تقع الآن قرب الحدود مع الجبل الأسود.

ويلاحظ هنا أن هذه الدولة عرفت نوعاً من الاستقرار والاستمرار بسبب نظامها الملكي الوراثي، الذي لم يكن يستبعد النساء من تولي العرش (ومن ذلك الملكة تاوتا Teuta) واعتمادها على الزراعة والتجارة والقرصنة في البحار.

وقد اندلعت بين هذه الدولة والدولة الرومانية الصاعدة سلسلة حروب عرفت باسم "الحروب الإليرية الرومانية". ومن حيث الظاهر فقد قامت هذه الحرب بسبب احتجاج روما على القرصنة الإليرية، ولكنها كانت متوقعة في سياق التوسع الروماني في المنطقة. وقد اندلعت الحرب الأولى في 229 ق.م. بينما اندلعت الثانية في 219 ق.م. على حين أن الحرب الثالثة جاءت في 168 ق. م. بالضربة القاضية للدولة الإليرية بعد السيطرة على عاصمتها شكودرا.

وإلى الشرق منها قامت في القرن الرابع ق.م. مملكة داردانيا، نسبت إلى قبيلة الداردان الإليرية التي كانت حدودها تقارب ولاية كوسوفو العثمانية. وقد امتدت هذه الدولة من نيش (جنوب صربيا حالياً) في الشمال إلى كوكس (على الحدود بين ألبانيا وكوسوفو حالياً) في الجنوب. وكان سكانها في غالبيتهم من الفلاحين وبعضهم من العبيد، ولذلك لم يكن تطور المدن فيها يقارن باليريا المجاورة. ومن مدنها العاصمة الاولى داماستيون التي كانت أول مدينة اليرية تسك عملة فضية، ثم العاصمة الاخرى سكوبي Skopi (اسكوب خلال الحكم العثماني وسكوبيه عاصمة جمهورية مكدونيا الان). ولكن هذه الدولة كانت تتميز بجيش قوي، ولذلك فان مكدونيا المجاورة لم تتعرض لها سواء في عهد فيليب الثاني وحتى في عهد الاسكندر الكبير الذي وصل في فتوحاته إلى الهند. ولكن بعد وفاة الاسكندر المكدوني نشأ نزاع بين الدولتين في نهاية القرن الثالث ق.م، وقام الملك لونغار Longar وابنه باتو Bato بعدة تحالفات مع قبائل اليرية لمواجهة مكدونيا. وبعد خضوع مكدونيا واليريا للحكم الروماني، بعد معركة بيدنا Pydna 168 ق م، استمرت داردانيا دولة مستقلة لقرن آخر حيث انها لم تخضع للحكم الروماني الا بعد سنة 72 ق م.

وبعد السيطرة الرومانية على المنطقة تم تشكيل ولاية "إيليريا" التي امتدت من نهر ماتي Mati (شمال ألبانيا الحالية) إلى نهر الدانوب، بينما دخلت المناطق

الأخرى (جنوب نهر ماتي) في ولاية مكدونيا. وفي القرن الرابع الميلادي جرى تنظيم إداري جديد جرى بموجبه تشكيل أربع ولايات جديدة، الأولى بريفاليتانا Privalitana ومركزها شكودرا (شمال ألبانيا الحالية)، والثانية "داردانيا" وعاصمتها سكوبيه (تشمل كوسوفو الحالية)، والثالثة "ابيريا الجديدة" وعاصمتها دروس (تشمل معظم ألبانيا الحالية) والرابعة "ابيريا القديمة" إلى الجنوب منها وعاصمتها نيقوبويا، وهي تكاد تماثل الولايات العثمانية الاربعة التي أنشأت لاحقا (قوصوة واشقودرة ومناستير ويانيا) وضمت كل الالبان.

ومع الحكم الروماني يلاحظ تغيرات كبيرة في المناطق الاليرية، وبالتحديد في شخصية وثقافة الاليريين. وهكذا يلاحظ أن المدن سواء في الساحل أو في الداخل تحولت بسرعة إلى مراكز للثقافة اللاتينية الجديدة. ومما ساعد على ذلك أن الدولة الرومانية أقامت سبع مراكز/مستوطنات وطنت فيها العناصر الرومانية: دورس، أبولونيا، بلياس، فلورا، سكاما (الباسان لاحقا)، سكوبي (سكوبيه لاحقا) وشكودرا. أما المناطق الداخلية (المرتفعة) فهي التي حفظت العنصر الاليري الذي بقي محافظا على ثقافته ومتشبثا بأرضه ضد الغرباء كما يكشف حجر الاوريست Orestet (مابين كورتشا وبحيرة بوغرادتس Pogradec في جنوب شرق ألبانيا الحالية) الذي يعود إلى عام 194م ويتحدث عن عقد مجلس محلي للاحتجاج على المحاولات الجارية من قبل البعض للاستيلاء على تلك الاراضي.

ومع ذلك يمكن القول أن الحكم الروماني كان له دوره في "فتح" هذه المنطقة على العالم، وذلك ببناء الطرق الاستراتيجية مثل فيا اغانتيا Via Agnatia (الذي أصبح يربط ما بين دروس على البر الإدرياتيكي وما بين صوفيا في قلب البلقان والقسطنطينية على البوسفور) مما ساعد على ازدهار التجارة والمدن الواسعة على شبكة الطرق الجديدة. ومن ناحية أخرى فقد اجتذبت الإمبراطورية الرومانية العنصر الإليري للجندية (وهو ما تكرر لاحقاً مع الدولة العثمانية)، حيث برز من الإليريين قواد عسكريون وأباطرة مثل اورليان الذي كان معه في سوريا خلال 272م "كل القوات الاليرية" للقتال ضد زنوبيا التي سعت إلى الاستقلال بتدمر.

وفي الواقع لدينا في المصادر القديمة مايدل على وجود الجنود الاليريين من سوريا وإلى الجزائر خلال العهد الروماني. وقد حمل هؤلاء تأثيرات واضحة لدى عودتهم إلى مناطقهم، وخاصة في المجال الديني، حيث تحولت بعض الالهة السورية والمصرية إلى آلهة اليرية.

وفي بداية الحكم الروماني وصلت بشائر المسيحية إلى حدود إليريا مع الرسول بولس، الذى كان يفاخر بالقول "لقد نشرت انجيل المسيح من القدس إلى اليريا"، وانتشرت بعد أن أصبحت الديانة الرسمية في الإمبراطورية. وبسبب الموقع يلاحظ أن الإليريين في الجنوب (حتى اليوم) ارتبطوا بالكنيسة الشرقية (الأرثوذكسية) بينما ارتبط المسيحيون في ألبانيا الشمالية (وحتى اليوم) بالكنيسة الغربية (الكاثوليكية).

ومن المؤكد أن الرومنة في المناطق الإليرية، التي انتشرت أكثر مع انتشار المسيحية، كانت قوية في الساحل الأدياتيكي وفي المدن، بينما كانت ضعيفة في القرى وشبه معدومة في الجبال والمرتفعات (التي تشغل معظم ألبانيا) والتي يعود لها الفضل في الحفاظ على ثقافة السكان الأصليين.

وبعد انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى شرقية وغربية في 395م خلال عهد تيودوسيوس، ومع سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية، دخلت المناطق الاليرية/الالبانية ضمن الامبراطورية الشرقية/البيزنطية لتشكل بذلك خط الانقسام الديني والثقافي والسياسي بين الشرق والغرب.

ولكن الوضع في البلقان، الذي بدا أنه استقر وأخذ ملامح رومانية واضحة، انقلب رأساً على عقب مع قدوم السلاف على شكل موجات متابعة عنيفة جرفت أمامها كل شيء واستوطنت مناطق واسعة من البلقان خلال القرنين 6—7 للميلاد.

وكانت القبائل السلافية (السلوفينية والكرواتية والصربية وغيرها) قد جاءت من موطنها الاصلي (ماوراء جبال الكارابات) مع غيرها من القبائل البربرية (الافار Avars) نحو نهر الدانوب الذي كان يشكل الحاجز الدفاعي للامبراطورية البيزنطية، حيث حاولت عدة مرات عبور هذا الحاجز. ولم تتمكن بالفعل من اختراق هذا

الحاجز والانتشار/الاستيطان في البلقان الا في مطلع القرن السابع، حين كانت الدولة البيزنطية منشغلة في حربها مع الدولة الفارسية في الشرق.

ويلاحظ هنا أن السلاف بسبب طبيعتهم وثقافتهم الرعوية/الزراعية فقد سيطروا على المناطق السهلية الخصبة وصهروا من بقي على قيد الحياة من السكان الأصليين. وعلى حين أن الإليريين في الشمال حمتهم الجبال والمرتفعات الغالبة على منطقتهم نجد أن الإليريين في الجنوب كانوا أبعد عن الاختلاط والذوبان في الإطار السلافي سواء بسبب موقعهم المتطرف أو بسبب تأثرهم القوي بالثقافة البيزنطية/اليونانية.

وقد اكتملت ملامح هذا الانقلاب الكبير مع نشوء الدول السلافية في الشمال والوسط (سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة وصربيا وبلغاريا) التي كان لها دورها أيضاً في تغييب الإليريين/الألبانيين عن المسرح البلقاني. فبعد اعتناق السلاف للمسيحية/الأرثوذكسية نشأت في الدول الجديدة الهوية الجديدة التي تدمج ما بين الدولة والكنيسة الأرثوذكسية واللغة/الثقافة الواحدة (السلافية) بحيث أن الإليريين/الألبانيين في المناطق السهلية أخذوا يذوبون بسرعة في هذه البوتقة السلافية الجديدة لعدم وجود دولة/كنيسة خاصة بهم.

وفي هذا الإطار فقد كانت بلغاريا من أوائل الدول السلافية الجديدة التي توسعت وتحولت إلى إمبراطورية بلقانية تصارع الإمبراطورية البيزنطية على النفوذ والوجود. وكانت بلغاريا قد ظهرت ككيان سياسي في 681م نتيجة لاتحاد الأقلية البلغارية القوية (ذات الاصل التركي) بقيادة الخان أسباروخ، والأغلبية السلافية. ومع انتشار المسيحية في القرن التاسع وامتزاج العنصرين في كتلة واحدة (سلافية اللغة والثقافة) توسعت بلغاريا في المنطقة وضمت معظم المناطق التي يسكنها الالبان (بما في ذلك كوسوفو) في نهاية القرن التاسع، ولتصبح إمبراطورية ذات شأن في عهد القيصر سيمون (893–927م)، حيث امتدت الامبراطورية من ساحل البحر الاسود إلى ساحل البحر الادرياتيكي.

ولكن بيزنطة تمكنت أخيراً من تفادي الخطر البلغاري واستعادت أخيراً المناطق التي فقدتها في غرب البلقان، ومنها كوسوفو وألبانيا الحالية، في عهد الامبراطور

البزنطي فاسيل الثاني (963–1025م) الذي اشتهر باسم "قاتل البلغار". وبعد استعادة سيطرتها على المنطقة قامت بيزنطة بتقسيم الدولة إلى وحدات إدارية جديدة (ثيمات) على رأس كل واحدة حاكم عام، كما قسمت "الثيمات" إلى "دوقيات" على رأس كل واحدة "دوق". وقد لجأت هذه الدوقيات بسبب عدم الاستقرار الذي كان يسم المنطقة إلى تشكيل قوات محلية من الفلاحين أيضاً، بالإضافة إلى الجنود المتفرغين المستعدين دوماً للاستجابة إلى أية دعوة من الإمبراطور، مما أدى إلى نشوء إدارات إقطاعية عسكرية في الأطراف البيزنطية كما في غرب البلقان. وكان مما ساعد على ذلك الحروب البيزنطية البلغارية، التي قوت الحكام المحليين، وضعف السلطة المركزية البيزنطية الذي عزّز أكثر دور أولئك الحكام.

وفي هذا الإطار التاريخي يبدأ الظهور الجديد للألبان، أي لأحفاد الإليريين باسمهم الجديد الذي سيشتهرون به.

وهكذا نجد في حوليات المؤرخ البيزنطي ميخال أتالياتس التي أنجزها خلال 1079–1080م يرد ذكر "الألبان" Arbanitai في أحداث 1034–1079م. ففي حديثه عن تمرد حاكم دورس نيقفور باسيلاكيوس في 1078م ضد بيزنطة يورد أن جيشه كان يتألف من قوات يونانية وبلغارية وألبانية. وقد أشار أيضا المؤرخ البيزنطي سكيلترتس إلى مشاركة الالبان أو الارفانيت Arvanites في دورس في انتفاضة أخرى ضد القسطنطينية في ذلك الوقت.

وفي الحقيقة ان هذا الاسم اليوناني مأخوذ من الاسم الذى أطلقه الالبان على نفسهم (أربر Arbere) وعلى بلادهم (آربريا Arberia)، بينما شاعت في السلافية الصيغة ذات الجذور اليونانية Arbanski، وفي اللاتينية صيغة Albanenses (منذ القرن الرابع عشر)، على حين أن العثمانيين حين وصلوا إلى المنطقة (نهاية القرن الرابع عشر) مالوا إلى الصيغة اليونانية Arvanit التي تعرضت للاقلاب لتصبح بالعثمانية أرنوود Arnavut ثم "أرناؤد" ولتصل إلى العربية بصيغة "أرناؤط".

وربما مما ساعد الألبان على الظهور من جديد الأوضاع الداخلية في بيزنطة التي كانت تتسم بضعف المركز والصراعات فيه، مما جعل الأطراف تقوى أو تجذب الطامعين إليها.

وهكذا بعد أن قام النورمانديون بقيادة روبرت جيسكارد بالسيطرة على جنوب إيطاليا في 1071م وإنهاء الحكم العربي الإسلامي في صقلية خلال 1072م، وجدوا أنفسهم في جوار رأس الجسر (ألبانيا) الذي يقودهم إلى بيزنطة. وهكذا في آذار/مارس 1081م أرسل جيسكارد ابنه بوهمند على رأس حملة كبيرة. وقد تمكنت قواته من الاستيلاء على مدينة فلورا Vlora الساحلية (جنوب ألبانيا الآن) ثم على مدينة دروس الساحلية المهمة (شمال ألبانيا الآن)، بعد أن فشل الإمبراطور البيزنطي ألكس كومنن في فك الحصار عنها. ومع ذلك فقد استفادت البندقية من هذا الصراع النورماندي البيزنطي لتسيطر في 1083م على هذا الميناء المهم (دروس).

والمهم هنا أن هذه الأحداث فوق الأراضي الألبانية كشفت الآن عن وجود الألبان. ففي مؤلفها التاريخي "ألكسيادا" نجد أن آنا كومنن ابنة الإمبراطور البيزنطي تتحدث عن حصار دورس خلال 1107–1108م حيث تذكر اسم منطقة مجاورة "آربا نون" Arbanon. وقد حدد المتخصصون هذه المنطقة بين نهري ديفولي Devoli وماتي Mati أي حول قلعة/مدينة كروبا حيث ذكر بطليموس فيها قبيلة "الألبان" Albanoi في القرن الثاني الميلادي.

وفي ذلك الوقت (نهاية القرن 12 م) كان يحكم تلك المنطقة الامير بروغون Progon، الذي انتهز فرصة سقوط القسطنطينية بيد الصليبيين خلال 1204م ليستقل ويؤسس نواة أول إمارة ألبانية. وقد قام الحاكم الثالث لهذه الإمارة (ديمتري) بالزواج من ابنة الملك الصربي وحفيدة الإمبراطور البيزنطي الكس كومنن مما جعله يحمل لقب الحاكم الكبير Mega Archon. وهكذا فقد عقد ديمتري اتفاقية مع البندقية في 1208م وتراسل مع البابا انكونتين الثالث دون أن يصل به الأمر إلى اعتناق الكاثوليكية كما فعل عمه الأمير الصربي ستيفان الذي قبل في 1217م التاج الملكي من البابا وأصبح "الملك الصربي المتوج الأول".

ولكن موقع هذه الإمارة بين القوى/الدول الطامحة في وراثة بيزنطية في هذه المنطقة دفعت بحكام الإمارة إلى التحالف والخضوع لها (المملكة الصربية في الشمال، إمارة أبيريا في الجنوب، والإمبراطورية البلغارية في الشرق). وهكذا بعد

أن دخلت ضمن الإمبراطورية البلغارية في 1230م انضوت في 1253م ضمن الإمبراطورية البيزنطية المنبعثة في الشرق (إمبراطورية نيقية). ومع ذلك فقد تمكن الأمير غولم Golem في 1257م من الانفصال عن الإمبراطورية والتحالف مع إمارة ابيريا المجاورة التي كانت تسيطر على معظم ألبانيا الحالية (من فلورا في الجنوب إلى دروس في الشمال).

ومع ذلك فقد ساعدت التطورات الخارجية مرة أخرى على إبراز الألبان على مسرح التاريخ. فقد تابع ملك صقلية مانفرد فون ستاوفر M.Staufer سياسة النورمانديين المناهضة لبيزنطة وقام بحملة جديدة للاستيلاء على ألبانيا في 1258 م، حيث نجح في السيطرة على طول الساحل الألباني الحالي من دروس في الشمال إلى فلورا في الجنوب. وقد "ورث" هذا الوضع الملك الجديد لصقلية ونابولي كارل أنجو، الذي حلّ محل مانفرد بدعم من البابا وحمل طموحات امبراطورية متوسطية جديدة تحل محل بيزنطة التي انبعثت من جديد في 1261م.

وهكذا فقد عمل الملك كارل على مد وتثبيت سيطرته على ألبانيا الحالية وأعلن في آذار/مارس 1272م عن تشكيل "مملكة ألبانيا"Regnum Albanie التي نصب نفسه ملكاً عليها. وقد امتدت هذه المملكة على مثلث دروس – بيرات– فلورا (أي حوالي نصف ألبانيا الحالية) مما عزّز أكثر هذا الاسم الجديد للأرض والسكان.

ومع أن أعلى المناصب في الجيش والإدارة في هذه "المملكة الألبانية" كانت بيد الأجانب، وخاصة من الفرنسيين والإيطاليين، إلا أن الملك كارل أخذ يقرّب إليه زعماء الألبان المحليين بمنحهم الأراضي والألقاب مما ساهم في بروز عائلات إقطاعية ألبانية لعبت دوراً مهماً في القرون اللاحقة مثل آل موزاكي Mozaki وآل آريانيتي Arianiti وغيرهم. وقد أرغم الملك كارل زعماء هذه العائلات الكبيرة على ترك بعض أولادهم رهائن في البلاط لضمان ولائهم، وهي السياسة التي اتبعها السلاطين العثمانيون لاحقاً مع أمراء الألبان.

ولكن مصير هذه "المملكة الألبانية" تأثر بالصراع الوجودي بين الملك كارل وبيزنطة. فقد قامت في 1282م ثورة في صقلية بتشجيع من بيزنطة مما جعل سلطة

الملك كارل تتقلص بسرعة. وقد وجهت بيزنطة ضربة أخرى له في 1286م حين سيطرت على دروس عاصمة "المملكة الألبانية". ومع أن فيليب حفيد الملك كارل حافظ على وجود الأنجويين بزواجه من ابنة أمير ابيريا الذي ورثه بعد موته في 1298م، إلا أن مصير ألبانيا آنذاك ارتبط ببروز القوة/الدولة الصربية التي كانت تتوسع باستمرار نحو الجنوب.

وكانت نواة الدولة الصربية (إمارة راشكا) بزعامة الامير نيمانيا Nemanja قد استقلت عن بيزنطة في النصف الثاني للقرن الثاني عشر، وسيطرت على إمارة دوكليا المجاورة (الجبل الأسود حالياً) التي كانت تابعة لها، وأخذت تتوسع نحو الجنوب الغني بالموارد فضمت جزءا من كوسوفو المجاورة خلال سنوات 1182–1185. وفي عهد الأمير ستيفان نيمانيتش 1195–1228م دخلت كل كوسوفو تحت حكمه، بينما في عهد الملك أوروش Urosh 1275–1321م ضمت صربيا ألبانيا الشمالية حتى كرويا، وبذلك فقد أصبح لقبه "ملك صربيا ودوكليا وألبانيا" كما ورد في وثيقة للبندقية في 1309م. وفي هذا الإطار فقد خاض الملك أوروش عدة حروب مع الأنجويين للسيطرة على دروس خلال 1296–1322م. وفي عهد الملك الصربي اللاحق دوشان Dushan 1331–1355م دخلت كل ألبانيا تحت سيطرته، باستثناء دروس التي بقيت بيد الانجويين، مما جعله يتوج نفسه في 1348م "الإمبراطور والحاكم المطلق للصرب واليونان والبلغار والألبان".

ولكن هذه الإمبراطورية الواسعة سرعان ما تفتت بعد وفاة الإمبراطور دوشان في 1355م، حيث برزت كيانات محلية صربية وألبانية، كما وبرزت آنذاك القوة الجديدة (العثمانية) التي سيرتبط بها مصير المنطقة لاحقاً.

كان الاتراك العثمانيون، بعد أن أسسوا امارتهم في آسيا الصغرى وجعلوا من بورصة عاصمة لهم (1326م)، قد تمكنوا في آذار/مارس 1354م من السيطرة على غاليبولي، التي أصبحت رأس الجسر للتوسع في شرق البلقان حيث نقلوا عاصمتهم إلى أدرنة في 1361م. وكان مما ساعد العثمانيين على التوسع السريع في البلقان وجود الكيانات الكثيرة التي برزت لسد الفراغ الكبير الذي أحدثه تفتت الإمبراطورية الصربية بعد 1355م، والنزاعات الكثيرة بين هذه الكيانات، التي

كانت لا تتورع عن طلب المساعدة من العثمانيين في الجوار الذين كانوا في هذه الحالة يكسبون مواقع جديدة.

ففيما يتعلق ببقايا الإمبراطورية الصربية برز في المنطقة عدد من الأمراء الصرب الذين تحولوا إلى حكام محليين كما هو الأمر مع الأمير دراغاش Dragas في مكدونيا والأمير لازار هربليانوفيتش L.Hrebljanovic في صربيا والأمير فوك برانكوفيتش V.Brankovic في كوسوفو.

ولكن القوة المهمة في غرب البلقان التي كان على العثمانيين أن يحسبوا لها حسابا كانت البندقية، التي تميزت بأسطولها القوي في البحر الادرياتيكي والبحر المتوسط في الوقت الذي لم يكن فيه بعد حضور للعثمانيين في البحار. وقد انتهزت البندقية بدورها الفوضى التي عمت المنطقة بعد موت الامبراطور دوشان في 1355م، والصراع بين الكيانات لملىء الفراغ السياسي، لتقوم بدورها في نهاية القرن الرابع عشر (أي حين وصل العثمانيون إلى المنطقة) بالسيطرة على الساحل الالباني وأهم المدن هناك (دورس وشكودرا وليش الخ).

وفيما يتعلق بألبانيا الحالية فقد برز فيها آنذاك عدة حكام محليين على رأس كيانات جديدة متنافسة. ومن أهم هؤلاء كارل ثوبيا K. Thopia في ألبانيا الوسطى، الذي تمكن في النصف الثاني للقرن الرابع عشر من توسيع ممتلكاته في شمال ألبانيا نحو الجنوب حتى أصبحت تمتد من اوهريد Ohrid في الشرق إلى آلاتا في الغرب. وقد أعطى لنفسه بعد هذا التوسع لقب "أمير الالبان" في نقش على دير بناه آنذاك. وقد أخذ منذ 1362م يسعى إلى السيطرة على مدينة دروس الساحلية، ولم يتمكن من ضمها إلى إمارته إلا في 1368م بعد أن أصبح يمتلك أسطولاً صغيراً. ومع امتداد إمارته إلى ساحل البحر الأدياتيكي أصبح له علاقات حسنة مع جمهوريتي راغوصة والبندقية. كما وأقام علاقات مع لويجي الأول ملك المجر مما أثارت عليه البندقية (التي كانت قد خسرت لتوها الحرب مع المجر) والفاتيكان الذي منح تأييده لمنافسه في الشمال الأمير بالشا Balsha.

وكان الأمير بالشا من القادة العسكريين في إمبراطورية دوشان الصربية وقد استغل الفوضى التي حصلت بعد وفاة الإمبراطور في 1355م فأحكم سيطرته

على الجبل الأسود، حيث استقل هناك بإمارته التي أسسها حوالي 1360م. وبعد هذا النجاح الأولي وضع بالشا نصب عينيه التوسع نحو الجنوب (شمال ألبانيا الحالية) وتمكن من ضم شكودرا Shkodra وما حولها إليه في 1367م واختارها عاصمة له. وفي خطوة لاحقة أمنت له الدعم الخارجي أعتنق الأمير بالشا الكاثوليكية، وبذلك وطد علاقاته مع البندقية والفاتيكان. وقد وفق ابنه بالشا الثاني حين تزوج أميرة من آل موزاكا وورث منها المناطق التي آلت إليها من جنوب ألبانيا، مما جعل إمارته تحيط من كل جانب بـ "إمارة ألبانيا" لكارل ثوبيا. وقد توج بالشا الثاني توسعه في ألبانيا حين تمكن في 1383م من ضم دروس إليه، وبذلك أصبح يسيطر على معظم ألبانيا الحالية.

ويبدو أن كارل ثوبيا الذي خسر بعض أراضيه وجد ما يدعوه للتحالف مع بعض الزعماء الألبان المحليين الذين خشوا بدورهم من هذا التوسع الكبير لبالشا الثاني، ولذلك فقد اتفقوا على دعوة العثمانين لمساعدتهم. وهكذا مع مساعدة القوات العثمانية، التي كانت بقيادة خير الدين باشا، اندلعت في 18 حزيران/يونيو 1385م معركة سافرا Savra (نسبة إلى المكان) أو فيوسا Vjosa (نسبة إلى النهر) في جنوب ألبانيا التي انتهت بقتل بالشا الثاني وانتصار كارل ثوبيا الذي استعاد دروس. ولكن هذا "الانتصار" كان له ثمنه بالنسبة للعثمانيين، إذ أنه كان يعني الخضوع للدولة العثمانية التي كانت تكتفي في المرحلة الأولى بإعلان الخضوع للسلطان ودفع خراج سنوي وإرسال قوات حين الحاجة للمشاركة في حملات السلطان إلخ.

إلا أن هذا "الانتصار" الذي فتح الطريق للعثمانيين إلى قلب ألبانيا إنما وضع وجهاً لوجه القوتين الكبيرتين (البندقية والدولة العثمانية) وجهاً لوجه في المناطق الألبانية، حيث دارت فوقها الكثير من المعارك بين هاتين القوتين إلى أن تمكن العثمانيون من انتزاع مدينة شكودرا المهمة في 1479م نتيجة للصلح الذي عقد بينهما وقتئذ. ومع هذا الصلح بقيت البندقية تسيطر على جزء من الساحل الالباني مع بعض المدن المهمة (دورس، اولتشين الخ) إلى أن أرغمت على الانسحاب من دورس في 1501م ومن اولشين في 1571م.

وهكذا بعد أن أدرك كارل ثوبيا الخطر العثماني كله عمد في 1386م إلى عقد اتفاق مع البندقية للحصول على مساعدات عسكرية (سفن مع طواقم) مقابل تقديم امتيازات للبندقية في أراضيه، وهو ما قام به أيضاً جورج الثاني الذي خلّف بالشا الثاني في الحكم.

ويبدو أن هذا الشعور بالخطر العثماني لم يقتصر فقط على الأمراء الألبان بل شمل أيضاً بعض الأمراء الصرب في الشمال، وهو ما قاد إلى تحالف مشترك في معركة كوسوفو التي جرت بعد عدة سنوات.

الفتح العثماني ونتائجه

على الرغم من شهرتها، بل أنها الأشهر في تاريخ البلقان، إلا أن معركة كوسوفو الاولى في 1389م(تمييزا لها عن المعركة الثانية في 1448م) لا تقارن من حيث الأهمية بمعركة ماريتسا Marica في 1371م التي فتحت بالفعل أبواب البلقان للعثمانيين.

وكان الإمبراطور الصربي الأخير أوروش Urosh من الضعف بحيث وافق على مشاركة القائد فوكاشين Vukashin له في الحكم حتى منحه لقب "ملك" Kralj في مكدونيا. وقد تولى الملك فوكاشين في معركة ماريتسا 1371م صدّ التوسع العثماني نحو البلقان، إلا أن المعركة انتهت بخسائر كبيرة للصرب وإقرار ابنه ماركو كراليفش بالخضوع للعثمانيين. وقد اكتملت هذه الخسارة مع وفاة الإمبراطور أوروش في نفس العام (1371م) الذي لم يخلف ولداً، وبذلك كانت نهاية سلالة نيمانيا (نيمانيتش) المجيدة في التاريخ الصربي.

وفي هذا الوضع/الفراغ السياسي سارع الحكام المحليون إلى توسيع مناطق سيطرتهم وفرض أنفسهم كحكام مستقلين. وهكذا فقد سارع بالشا الثاني إلى ضم جنوب غرب كوسوفو (مع أهم مدينتين بريزرن وبيتش) إلى إمارته التي أصبحت تضم الجبل الأسود وألبانيا الشمالية، بينما سارع الأمير لازار هربليانو فيتش إلى ضم بريشتينا. وحوالي 1385م كان الأمير الصربي المنافس له فوك برانكوفيتش يسيطر على معظم كوسوفو.

ومع كل هذا أصبح الأمير لازار هو الحاكم الأهم بين الصرب حيث بقي يسيطر على قلب صربيا مع جزء صغير من كوسوفو الشرقية بما في ذلك منجم

نوفو بردو المهم الذي نهضت في جواره مدينة نوفو بردو Novobrdo حتى أصبحت تعتبر من أكبر مدن البلقان آنذاك.

وقد قام السلطان مراد في 1386م بالهجوم على أراضي الأمير لازار وحاصر مدينة نيش Nish، التي كانت لها أهمية استراتيجية كبيرة كعقدة مواصلات باتجاه الغرب والشمال. ومع الشعور بالخطر العثماني بادر الأمير لازار إلى تشكيل تحالف بلقاني لصد هذا الخطر ضم الأمراء الحكام في كوسوفو والجبل الأسود وألبانيا. وقد برزت فوائد هذا التحالف في أول مواجهة جرت بين الطرفين في بلوتشنيك Plocnik خلال 1386م التي هزم فيها العثمانيون.

ونتيجة لذلك أخذ السلطان مراد يستعد للمعركة القادمة حيث حشد القوات من آسيا الصغرى ومن البلقان (من الحكام الخاضعين له من الصرب والألبان ومنهم الملك ماركو وقسطنطين ديانوفيتش من مكدونيا وجون كاستريوتي من ألبانيا إلخ). أما في الجانب الآخر فقد نجح الأمير لازار (الذي تولى القيادة) في حشد قواته بالإضافة إلى قوات الأمير فوك برانكوفيتش (الذي جرت المعركة في أراضيه) والأمير بالشا الثالث وبعض النبلاء الالبان، كما وأرسل ملك البوسنة تفرتكو قوة عسكرية بقيادة فلاتكو فوكوفيتش.

ومع أن المعركة جرت في 28 حزيران/يونيو 1389م إلا أن الكثير من التفاصيل حولها بقي غامضاً بينما تضخم كل شيء لاحقاً سواء في المصادر العثمانية والصربية أو في المخيلة الشعبية. والأمر المؤكد أن المعركة كانت عنيفة وانتهت بخسائر كبيرة للطرفين بمن فيهم السلطان العثماني مراد الأول والأمير الصربي لازار. أما عن نتائجها الأخرى فالأمر المؤكد أن السلطان الجديد بايزيد ابن مراد اضطر للعودة مع قواته إلى العاصمة (ادرنة) ليكون هناك في مثل هذا الوضع لتفادي أي أشكال أو صراع على العرش، كما أن الأمير الصربي ستيفان بن لازار أقر بخضوعه للسلطان وتحول بذلك إلى أمير تابع Vassal. ويبدو أن عودة السلطان الجديد بسرعة إلى العاصمة وبقاء الأمير ستيفان على رأس الإمارة الصربية كان من الأسباب التي ساهمت في غموض نتائج المعركة خارج البلقان.

وهكذا نجد إن أقدم مصدر يتعلق بهذه المعركة ، وهو يعود إلى راهب روسي مرّ بالمنطقة بعد 12 يوماً من المعركة ، لا يشير إلى نصر عثماني. وفي هذا السياق نجد أن ملك البوسنة تفرتكو الذي شارك بقواته في هذه المعركة يستعرض ما حدث باعتباره نصراً شخصياً له.

ففي آب/أغسطس 1389م (أي بعد حوالي شهر من المعركة) كتب إلى حاكم تروغير Trogir عن هزيمة الأتراك ، وبعد شهرين كتب مثل ذلك إلى حاكم فلورنسا. وقد انتشرت على هذا الأساس أخبار هذه المعركة في أوروبا الغربية باعتبارها هزيمة للأتراك. وهكذا نجد أن المؤرخ الفرنسي فيليب مسير Ph. Mesiere كتب بعد أربعة شهور عن المعركة يقول أن السلطان مراد "قد هزم تماماً في أراضي ألبانيا".

ولدينا من ذلك الوقت رسالة مهمة من أحد الكتاب البيزنطيين (ديمتروس سيدنيوس D. Cydonius) إلى الإمبراطور البيزنطي في المنفى مانويل باليولوغ الثاني ، ينتقد فيها بيزنطة لعدم استغلال نتيجة هذه المعركة (الهزيمة) لإخراج الأتراك من أوروبا. وفي نهاية الرسالة يرد بوضوح ما يلي : "إن غيابك أفسد فرصتنا بالنصر على الأعداء". وفيما لو تابعنا المصادر لسلمنا مع المؤرخ الصربي المعروف ميخايلو دينيتش M.Dinic الذي كتب في 1940م يقول : "كل المصادر المعروفة منذ السنة التي وقعت فيها المعركة حتى الآن لا تشير إلى أي نصر تركي".

ومن المرجح كما يقول المؤرخ الصربي المعروف راده ميخائيلوفيتش R.Mihajlovic مؤلف كتاب "معركة كوسوفو في التاريخ والتراث الشعبي" ، الذي صدر أيضاً في الإنجليزية بمناسبة الذكرى الـ 600 للمعركة (1989م) ، أن المعركة لم تكن حاسمة وانتهت بخسائر كبيرة في كل طرف ولذلك فهمت لدى كل طرف أنها هزيمة للطرف الآخر. ومن المؤكد ، على كل حال ، أن هذه المعركة لم تكن (كما اشتهرت لاحقاً) الضربة القاضية للدولة الصربية. فالأمير فوك ، الذي دارت المعركة في أراضيه ، بقي يناوش القوات العثمانية عدة سنوات أخرى (حتى 1396 على الأقل) ، ولم يسيطر العثمانيون على كوسوفو بالفعل إلا في 1455م ، بينما سقطت الدولة الصربية أخيرا في 1459م مع سقوط عاصمتها الأخيرة سمدرفو Smedervo.

وفي الواقع أن هذه النتيجة التاريخية عن معركة كوسوفو لا تنسجم مع ما شاع عنها لاحقاً في التراث الشعبي الصربي، وخاصة في الملاحم الصربية، حيث تحولت إلى أسطورة مؤثرة بالنسبة للصرب وملهمة للمشاعر العدائية للأتراك، وذلك على عكس ما هو موجود في التراث الشعبي الألباني، حيث كوّن كل شعب في تراثه صورة مختلفة (ولكن مؤثرة) عن هذه المعركة.

ففي الاغاني التاريخية الالبانية عن معركة كوسوفو لايتم الدخول فورا في تفاصيل المعركة بل لدينا عدة مقدمات تتناول شخصية السلطان مراد وكيف ألهم بالتوجه إلى كوسوفو لخوض هذه المعركة، وعن الاستعدادات التي أجراها لاجل المعركة، مع التركيز على أخلاق السلطان وعدله، وعلى انضباط الجيش العثماني وحماسه للمعركة الخ. وهكذا يبدو السلطان مراد هو البطل في هذه الاغاني التاريخية، حيث لايهتم بتوسيع الدولة العثمانية لاجل السيطرة بل لاجل نشر الدين الحنيف. وفي المقابل تركز هذه الاغاني على الشخصية المضادة، شخصية ميلوش اوبيليتش Obilic أو كوبيليتش Kopilic الذي يقوم بقتل السلطان. أما في الاغاني الشعبية الصربية فيتم التركيز على البطولات والتضحيات التي برزت في القتال ضد الجيش العثماني خلال المعركة العنيفة التي جرت بين الطرفين، وبذلك تقدم صورة قاتمة عن الاتراك في هذه المعركة.

ولكن إذا كان من الصعب أن نتحدث عن "نصر" عثماني في معركة كوسوفو الأولى 1389م فمن المؤكد أن هذا النصر كان واضحاً في معركة كوسوفو الثانية التي جرت في نفس المكان خلال 1448م مع اختلاف الظروف. ففي 1443م أصبح ملك بولونيا فلاديسلاف ملكاً على المجر أيضاً ودعا إلى حملة صليبية لإخراج الأتراك من أوروبا. وقد شارك في هذه الحملة الصليبية جيوش من بولونيا والمجر وكرواتيا والبوسنة وألمانيا وصربيا بقيادة يانوس هونيادي. وقد دخلت جيوش هذه الحملة إلى صربيا وأخرجت الأتراك من مدينة نيش Nish المهمة، كما أن قسماً منها توجه إلى كوسوفو لإخراج الأتراك منها في نهاية 1443م، ولكن العثمانيين انتصروا عليهم في كانون

الثاني/يناير 1444م. وقد تمكن السلطان العثماني من إقناع أمير صربيا جورج برانكوفيتش (الذي خلف الأمير ستيفان في 1427م وضم صربيا وكوسوفو إلى حكمه) بالانسحاب من هذه المعركة مقابل الاعتراف به أميراً على صربيا وكوسوفو. وهكذا مع انسحاب الأمير جورج اضطر قائد الحملة إلى الخروج من صربيا والتوجه بالحملة عبر بلغاريا حيث كان العثمانيون بانتظارهما في فارنا ليلحقوا بها هزيمة كبيرة في تشرين الثاني/نوفمبر 1444م.

وقد أراد القائد هونيادي الانتقام لهذه الهزيمة وأخذ يجهز لحملة أخرى تعتمد على تحالف بلقاني/دانوبي كبير لإخراج الأتراك من البلقان. وعندما علم بوجود السلطان مراد على رأس جيش له في ألبانيا في صيف 1448م سارع بجيش كبير من المجر والفلاش والألمان والتشيك وغيرهم إلى مواجهة السلطان. وقد توغل هونيادي بهذا الجيش بسرعة عبر صربيا، على الرغم من ممانعة الأمير جورج باعتباره تابعاً للسلطان، حيث التقى الجيشان أخيراً في سهل كوسوفو في معركة عنيفة استمرت ثلاثة أيام على الأقل وانتهت بهزيمة كبيرة لهونيادي الذي نجا بالكاد بحياته.

وهكذا بالمقارنة مع معركة كوسوفو الأولى التي لم تستمر سوى يوماً واحداً، فإن معركة كوسوفو الثانية (التي لا تذكر إلا نادراً) كانت مهمة أكثر في تثبيت الوجود العثماني في البلقان والحكم الصربي في صربيا وكوسوفو. فقد بقي الأمير جورج مخلصاً للسلطان مراد الثاني حتى وفاته في 1451م، وانتقل هذا الإخلاص للدولة العثمانية إلى السلطان الجديد محمد الثاني، حيث أرسل له قوة صربية للمشاركة في حصار وفتح القسطنطينية في 1453م.

ولكن يبدو أن مواقف الطرفين قد اختلفت بعد الفتح العثماني للقسطنطينية. فقد أصبح محمد الثاني يميل إلى بسط الحكم المباشر على أرجاء إمبراطوريته، كما أن الأمير جورج بدوره عاود الاتصال مع البابا والمجر. ولذلك فقد أرسل محمد الثاني (الفاتح) جيشاً كبيراً إلى صربيا مما أرغم الأمير جورج على الانسحاب إلى الشمال المجاور للمجر وطلب المساعدة من عدوه هونيادي. وفي غضون ذلك جاء السلطان محمد الثاني على رأس جيش كبير سيطر به على المدن الرئيسة في

كوسوفو (نوفو بردو، بريزرن إلخ) في صيف 1455م، وبهذا فقد بدأ الحكم العثماني المباشر لكوسوفو، على حين أن صربيا في أقصى الشمال بقيت معزولة بعد موت الأمير جورج (1456م) إلى أن سقطت آخر قلعة/عاصمة لها (سمدرفو) في 1459م.

الصورة المغايرة لكوسوفو

كانت كوسوفو تعتبر حلقة مهمة في تاريخ الدولة الصربية، وربما ساعدت بعض العوامل النفسية والدينية والسياسية على تضخيم مكانتها من وقت إلى آخر لخدمة أجندة معينة، وفي مقابل هذا التضخيم يلاحظ في المقابل (عند الألبان) عدم تقدير لأهميتها بالنسبة للصرب.

وهكذا يمكن القول أن كوسوفو تمثل حالة الانتقال من التشرذم الأثني والديني والثقافي والسياسي الصربي إلى التوحد الديني والسياسي والثقافي والتحول إلى دولة قوية وإمبراطورية واسعة مع أسرة نيمانيا Nemanja التي يحتل أفرادها من ملوك وقديسين مكانة سامية في التراث الصربي.

وكان مؤسس هذه السلالة/الدولة نيمانيا حاكما محلياً في منطقة راشكا (جنوب صربيا حالياً)، التي أصبحت في نهاية القرن الثاني عشر نواة للدولة الصربية الجديدة. فقد عرف نيمانيا كيف يستفيد من الظروف المستجدة سيطر على الأراضي المجاورة على حساب بيزنطة (انبعاث بلغاريا من جديد في 1186م وانشغال بيزنطة بها، التحالف مع بلغاريا ضد بيزنطة، سقوط القسطنطينية بيد الصليبيين في 1204م إلخ). وفي هذه الظروف أخذ يتوسع نحو الجنوب (كوسوفو) المغري لمشروع دوله بسبب غناه بالمعادن (الذهب والفضة) والسهول الخصبة. وقد تمكن نيمانيا حتى أواخر حكمه من السيطرة على جزء من كوسوفو الشرقية على الأقل.

وفي عهد ابنه الأمير ستيفان (1196–1227م) تابع محاولات والده للتوسع في كوسوفو، حيث تمكن أخيراً من بسط سيطرته على بريزرن Prizren، وبذلك دخلت كل كوسوفو تحت الحكم الصربي وتوج ستيفان ملكاً على صربيا بمباركة البابا في 1217م وأصبح يلقب بـ "الملك الصربي المتوج الأول".

وفي عهده حصل تطور آخر كان له نتائج بعيدة المدى بالنسبة للسلالة والدولة الصربية الجديدة. فقد كان الامير المؤسس نيمانيا قد بنى دير ستودونيتسا (جنوب صربيا حاليا) خلال 1180—1190 وترهب فيه في 1196م. وقد سلك هذا الطريق (الرهبنة) ابنه الاصغر رستكو (الذي اشتهر أكثر باسمه الكنسي سافا Sava) الذي خدم في الكنيسة الارثوذكسية للامارة قبل أن يرحل عنها إلى دير في جبل آثوس المقدس احتجاجا على سياسة أخيه ستيفان في التوجه نحو الكنيسة الكاثوليكية. وقد تمكن سافا من أن يقنع بطريرك القسطنطينية بالموافقة على تأسيس كنيسة صربية مستقلة في إطار بطريركية القسطنطينية، وهو ما حصل عليه في 1219م. وقد عاد سافا إلى صربيا في 1219م ليصبح على رأس هذه الكنيسة حتى 1232م، حيث طوب قديساً بعد وفاته وحظي بتقديس كبير لا يزال ماثلاً لدى الصرب. وقد اختار سافا في البداية دير جيتشا Gica في قلب صربيا القديمة (قرب كراليفو Kraljevo الان) ليكون مركزاً للكنيسة الصربية الجديدة، قبل أن ينتقل هذه المركز لاحقاً إلى كوسوفو.

وفي عهد الملك أوروش Urosh 1227—1282م حصل تطور مهم يتعلق بانتقال مركز الكنيسة الصربية إلى كوسوفو. ففي 1253م تعرضت الدولة الصربية من الشمال إلى هجمات البلغار والقومان، التي لم يسلم من ضررها دير جيتشا مركز الكنيسة الصربية. وقد رؤي آنذاك بعد أن توسعت الدولة الصربية نحو الجنوب أن ينتقل مركز الكنيسة الصربية إلى كوسوفو، حيث أصبح في "كنيسة القديسين" قرب بيتش Pec (التي كانت وقفا لدير جيتشا) التي كان بناها راعي دير جيتشا أرسينيه Arsenje قبل أن يصبح رئيسا للكنيسة الصربية بعد وفاة القديس سافا. وبعد أن تحولت الكنيسة الصربية إلى بطريركية في 1346 ازدات أهمية هذا المركز، وأهمية كوسوفو باعتبارها تضم مركز البطريركية الصربية، وذلك حتى 1766 حين ألغيت البطريركية الصربية بقرار من الدولة العثمانية.

أما في عهد الملك ميلوتين Milutin 1282—1321م فقد برز التوسع البلقاني للدولة الصربية باتجاه مكدونيا وألبانيا. وهكذا فقد نجح الملك ميلوتين في 1299م في ضم سكوبيه التي جعلها عاصمة له وتزوج من ابنة الإمبراطور البيزنطي، بينما

تمكن في 1300م من فتح دوري، والوصول بذلك إلى الساحل الأدرياتيكي ليصبح أقوى حاكم في البلقان. وخلال عهده تسارع إنتاج المعادن الثمينة (الذهب والفضة) في كوسوفو وعرف عنه اهتماماته ببناء الكنائس والأديرة سواء في كوسوفو أو حتى في جبل أثوس والقسطنطينية والقدس.

وفيما يتعلق بكوسوفو فقد بنى الملك ميلوتين دير بانسكا Banjska قرب متروفيتسا (شمال كوسوفو) خلال 1313–1317، حيث دفن هناك بعد وفاته في 1321، كما دفنت هناك لاحقا الملكة تيودورا أم الملك/الامبرطور دوشان.كما بنى الملك ميلوتين في ذلك الوقت أيضا دير غراتشانيتسا Gracenica قرب بريشتينا، الذى مازال يعتبر من معالم التراث الصربي في القرون الوسطى.

وفي عهد ابنه ستيفان الذي اشتهر بلقب دتشانسكي Decanski نسبة إلى الدير الضخم الذي أنشأه في غرب كوسوفو (دتشاني) خلال 1327–1355م ولا يزال يعتبر ذروة ما وصل اليه التراث الصربي في القرون الوسطى. ومن ناحية أخرى فقد وطّد دتشانسكي مكانة صربيا في البلقان بعد انتصاره على بلغاريا في 1330م.

ويعتبر عهد ابنه دوشان Dushan 1331–1355م الذروة التي وصلت إليها الدولة الصربية. وقد اتخذ دوشان من بريزرن Prizren في كوسوفو عاصمة ثانية له وبنى قربها "دير القديسين". ولكن أهم ما قام به دوشان كان في 1346م حين رفع من مكانة الكنيسة الصربية (التي أصبحت في 1219م مستقلة ضمن بطريركية القسطنطينية) إلى بطريركية، ثم قام البطريرك الصربي الأول بتتويجه أولاً "إمبراطور الصرب واليونان". وبعد ضم المزيد من الأراضي إلى دولته في الشرق (بلغاريا) والغرب (ألبانيا) أصبح لقبه في 1348م "إمبراطور الصرب واليونان والبلغار والألبان"، قبل أن يتوفى في 1355م ويدفن في "دير القديسين" الذي بناه قرب بريزرن.

ولكن بريزرن أصبحت لاحقاحسب النظرة الصربية تعتبر "قلب الدولة القومية الصربية" الصاعدة إلى ذروة المجد في 1355م الذي بقي لعدة قرون يحرك المشاعر ويثير الشجون والأحلام ببعث ذلك الماضي المجيد. ومن الواضح هنا ان

امبراطورية دوشان، كغيرها من امبراطوريات القرون الوسطى، كانت امبراطورية تعتمد على الامراء المحليين من مختلف الاجناس ولا يمكن اعتبارها "دولة قومية" بحال من الاحوال.

وحسب هذه النظرة فقد بقيت غالبية السكان في كوسوفو من الصرب حتى نهاية القرن السابع عشر، حين حدثت "الهجرة الكبرى" للصرب باتجاه الشمال (صربيا والمجر والبوسنة)، ولذلك فإن "تحرير" صربيا لها في 1912م إنما يمثل استعادة "الأرض المقدسة" بالاستناد إلى "الحق التاريخي" الذي يدعمه وجود الأديرة والكنائس الصربية هناك.

وعلى كل حال نجد ان هذه النظرة إلى كوسوفو باعتبارها قلب الدولة الصربية قد أخذت تفسح مكانها لصورة مغايرة أخذت تتضح بسرعة على الارض بعد الفتح العثماني.

دخول الألبان في الإسلام

يعتبر اعتناق معظم الألبان الإسلام من التطورات المهمة التي تركت نتائج بعيدة المدى سواء فيما يتعلق بالألبان أنفسهم أو فيما يتعلق بعلاقاتهم مع الشعوب المجاورة أو مع الدولة الحاكمة (العثمانية).

فمع أن الدولة العثمانية لم تمارس سياسة أسلمة واضحة في البلقان على الشعوب التي أصبحت تحت حكمها (اليونان والبغار والصرب والكروات والألبان إلخ)، حيث أن الجزية (التي كانت تدفع نقداً بالذهب) كانت من مصادر الدخل المهمة للدولة. إلا أنه من الملاحظ أن انتشار الإسلام سار ببطء بين هذه الشعوب باستثناء شعبين اعتنقا الإسلام بمعظمهما ألا وهي الألبان والبشناق.

ومع أنه كتب الكثير عن انتشار الإسلام في البلقان بـ "العنف" و"السيف" إلا أنه بشكل عام يمكن القول أن الحكم العثماني اتسم بالتسامح وترك أمر انتشار الإسلام لرغبة الأفراد ولم يمارس سياسة أسلمة لشعب دون آخر دون أن يعني هذا وجود استثناءات للقاعدة. وهكذا يلاحظ بعد عدة قرون (وليس بعد عدة عقود) أن الشعوب المختلفة في البلقان التي كانت تعيش تحت سقف/حكم واحد

انتهت إلى أن معظمها بقي الإسلام فيها دين الأقلية (الصرب والكروات والبلغار واليونان) بينما أصبح الإسلام دين الأغلبية لدى الألبان والبشناق فقط.

ولا شك أن مثل هذه الظاهرة الاستثنائية كانت تدفع الباحثين باستمرار إلى البحث لتفسير هذا الانتشار الكبير للإسلام وسط الألبان والبشناق. وإلى جانب التفسير الذي يقوم على الفرض والقهر فإن التفسيرات الموضوعية تحاول أن تربط ذلك (إلى جانب الاعتقاد بالحق) بسعي الأمراء والزعماء المحليين إلى الحفاظ على مواقعهم، وميل البعض إلى التمتع بالمساواة مع المسلمين حتى يتيح لهم الوصول إلى أعلى المناصب في الدولة، وسعي البعض الآخر إلى التخلص من الجزية التي كانت تفرض على غير المسلمين.

ولكن لا بد هنا من ذكر الدور الذي لعبته مؤسسة "الدفشرمة" (أو ما عرف بـ "ضريبة الدم") أيضاً في انتشار الاسلام بين الالبان. فقد اعتمدت الدولة العثمانية في تكوين جيشها الذي اشتهرت به (الانكشارية) على تجنيد أولاد المسيحيين في الريف، الذين كانت تختارهم لجنة خاصة تقوم بجمع الأفضل منهم وفق شروط خاصة ثم يرسلون إلى العاصمة الإمبراطورية (أدرنة ثم إستنبول) حيث يهدون إلى الإسلام ويوزعون على مدارس خاصة (تحت إشراف السلطان) يتعلمون فيها التدريب العسكري والكتابة ثم يعينون حسب كفاءتهم في مهام عسكرية أو إدارية. وكان من هؤلاء من يترقى ويصل إلى أعلى المناصب في الدولة (قواد وزراء وصدور عظام)، ويهتم بدوره بمسقط رأسه حيث يبني هناك المنشآت المختلفة التي تساعد على انتشار الإسلام (جوامع ومدارس وحمامات وأسواق إلخ).

وفيما يتعلق بالألبان والبشناق يبدو أن الإسلام قام بدور "قومي" خاص على نمط المسيحية بالنسبة للشعوب المجاورة (البلغار والصرب والكروات واليونان). فقد كان سكان بلغاريا يتألف في القرن السابع من عنصرين مختلفين (البلغار من ذوي الأصول التركية والسلاف)، ولكن مع إعلان المسيحية ديانة رسمية في القرن التاسع انصهر الكل في ديانة/ثقافة واحدة. أما فيما يتعلق بالصرب والكروات المتجاورين، الذين يتكلمون لغة واحدة، فقد كان لاعتناق

الصرب للأرثوذكسية والكروات للكاثوليكية أن جرى الفرز والتمايز بين الشعبين على هذا الأساس، حتى أصبح اسم صربي يرادف ما هو أرثوذكسي وكذلك الكروات مع الكاثوليك. وفيما بين هذين الشعبين كان سكان البوسنة يتكلمون اللغة نفسها، وقد أخذوا يتميزون عن الصرب الأرثوذكس والكروات الكاثوليك، حين انضووا تحت كنيسة ثالثة مخالفة (البوغوميلية أوالكنيسة البوسنوية)، بينما أدى اعتناقهم للإسلام إلى تمايزهم الكامل عن الصرب والكروات، الذين بقوا (مع اعتناقهم للإسلام) يشتركون معهم في اللغة الواحدة.

ويبدو هذا الدور "القومي" للدين/الإسلام بشكل أوضح في حالة الألبان أيضاً.

فقد كان للبلغار كنيسة لدولة واحدة، وكذلك أصبح للصرب منذ 1219م، بينما لم يحظ الألبان لا بدولة واحدة ولا بكنيسة واحدة، بل كانوا يخضعون للغة وديانة وثقافة الدولة المسيطرة. وهكذا فقد كان أمراء ألبانيا يتعاونون مع الحكام الصرب، ويتخذون اللغة الصربية في مراسلاتهم، بينما كان هذا الذوبان في كوسوفو كبيراً وسريعاً بعد 1219م حين أصبحت لغة الكنيسة الصربية واحدة للجميع. وفي هذا الإطار توضح السجلات العثمانية الأولى في كوسوفو أن بقايا الألبان يكشف عنهم أسماء آبائهم فقط، حيث أن أسماءهم أصبحت صربية بينما بقت اسماء آبائهم الالبانية تميزهم عن غيرهم (بوغدان ابن آرياناس، بوجيدار بن جون إلخ).

ولكن مع اعتناق الألبان للإسلام حدث تطوران مهمان كان لهما أبعد الأثر على تاريخ المنطقة.

أما الأول فيتعلق بوقف الذوبان الألباني في البوتقة الصربية سواء في كوسوفو أو ألبانيا الشمالية. فقد كانت الديانة المشتركة (المسيحية) تساعد على الاختلاط والزواج، ولكن اعتناق الألبان للإسلام حدّ بطبيعة الحال من هذا الأمر وجعل الألبان يتماسكون ككتلة واحدة. ومن ناحية أخرى فقد أدى انتشار الإسلام بين الألبان إلى بروز الألبان بشكل واضح في المجال العثماني، سواء بسبب مشاركتهم في العمليات العسكرية أو بسبب مناصبهم العليا التي

كانت تعود عليهم بالإقطاعات في المناطق المجاورة. وفي هذا الإطار يلاحظ أن الوجود الألباني (المسلم) أخذ يبرز بسرعة في كوسوفو بعد الفتح العثماني. فإذا كانت المصادر الصربية ذاتها تشير إلى وجود محدود للألبان بالاستناد إلى الاسماء فقط(وهو مؤشر غير دقيق)، وإذا كانت المصادر العثمانية التي تعود إلى السنوات الأولى للحكم العثماني توضح (بالاستناد إلى الأسماء) وجود أقلية ألبانية لا تتجاوز 5% من السكان، فإن المصادر العثمانية نفسها تبين أنه بعد حوالي قرن من الزمن (1582م) أصبح الألبان المسلمون (بدلالة الأسماء) يشكلون أغلبية في بعض الحواضر الكوسوفية كما في جاكوفا وغيرها، بينما أصبح الألبان في القرن السابع عشر يشكلون أغلبية واضحة في كوسوفو. وبعبارة أخرى فمن الواضح أن الأسلمة والألبنة كانا يسيران معاً في تلك الفترة المبكرة.

ومن ناحية أخرىفقد أخذت تظهر في كوسوفو خلال الحكم العثماني عناصر اثنية أخرى منها ماهو أصيل ومنها ماهو وافد.فمن العناصر القديمة لدينا الفلاش Vlashes، الذين يعتبرون من سكان البلقان القدماء الذين ذابوا بالتدريج في الشعوب المجاورة لهم. ومن العناصر الجديدة لدينا الان الغجر واليهود والاتراك الذين بقوا أقليات صغيرة حتى نهاية الحكم العثماني.

دور الألبان في الدولة العثمانية

يكاد دور الألبان في الدولة العثمانية يذكر بدور الإليريين في الدولة الرومانية. فقد عرف عن الألبان الشدة في القتال لكونهم من أبناء المناطق الجبلية، كما أن فقر بلادهم بالموارد جعلهم يمتهنون الجندية. فقد ساهم اعتناقهم للإسلام في كسر الحاجز (الذي بقي موجوداً لدى الشعوب المجاورة) الذي كان بينهم وبين الدولة العثمانية. ومن ناحيتها فقد كانت الدولة العثمانية معنية أيضاً بكسب شعب محارب كالألبان يكون في صفها في الملمات. ومع هذا التوافق في المصالح نجد أن الألبان يخرجون من عزلتهم الطويلة ويبرزون بقوة سواء في مركز الدولة (استنبول) أو في أطرافها بشكل يفوق كثيراً حجمهم كشعب.

وهكذا فيما يتعلق بالمركز فقد ساعدت مؤسسة الدفشرمة في البداية، ثم الوراثة والولادة فيما بعد، إلى بروز عدد كبير من الألبان في المراكز القيادية العسكرية والإدارية للدولة العثمانية. ففي القرنين الأولين للحكم العثماني (15–17م)، التي كانت تتسم بدور الدفشرمة، نجد عشرات الوزراء والصدور العظام والكثير من القواد في الجبهات العسكرية والولاة على رأس الولايات العثمانية. وإذا أخذنا المنصب الثاني بعد السلطان (الصدر الأعظم) نجد أنه من بين 92 صدراً أعظماً في القرون المذكورة لدينا 25 من الألبان فقط.

ومن ناحية أخرى فقد شارك الألبان كقواد وأفراد في الفتوحات العثمانية الجديدة التي جرت سواء في البلقان أو في المشرق وشمال أفريقيا. وقد حاز بعض القواد والولاة على شهرة خاصة (أياس باشا، سنان باشا، محمد باشا دوكاجين إلخ) سواء بسبب أعمالهم أو بسبب منشآتهم العمرانية الكثيرة التي تركوها هناك. كذلك فقد شجع ضعف السلطة في شمال أفريقيا (مصر وطرابلس الغرب وتونس والجزائر) على بروز قوى محلية حاكمة اعتمدت أيضاً على الجنود والبحارة الألبان الذين عملوا واستقروا هناك. وقد برز من بين هؤلاء الولاة محمد علي باشا في مصر (1815–1849م) الذي تمكن من تأسيس سلالة حاكمة في مصر استمرت حتى 1952م.

انبعاث صربيا ونتائجه

بعد تكريس الحكم العثماني المباشر في البلقان، الذي ألغى وجود الكيانات التابعة، شكلت استنبول عدداً من الصناجق مثل "سنجق الأرنؤود" في 1431م الذي يشمل معظم ألبانيا الحالية ثم "سنجق فوك" في 1455م (الذي تغير اسمه قبل 1477م إلى "سنجق فوشترن") الذي شمل معظم كوسوفو و"سنجق شكودرا" الذي شمل قسماً من كوسوفو وألبانيا الشمالية، و"سنجق سمدرفو" الذي شمل معظم صربيا الداخلية و"سنجق البوسنة" الذي شمل قسماً صغيراً من شمال كوسوفو إلخ.

وكان سنجق سمدرفو قد توسع في 1521م بعد الفتح العثماني لبلغراد، التي كانت تعتبر "مفتاح المجر"، حيث أصبحت بلغراد مركزاً لهذا السنجق الذي كان يتبع باشوية بواد (بست). ولكن بعد الحرب النمساوية العثمانية وتخلي العثمانيين عن بودابست في 1686م أصبحت بلغراد مركزاً لباشوية تحمل اسمها وأخذت تبرز أهميتها بسرعة بعد أن أصبحت الآن تمثل خط التماس بين الإمبراطوريتين المتصارعتين (النمساوية والعثمانية). ومن هنا فقد ارتبط مصير الصرب في الفترة اللاحقة بالوضع على الجبهة النمساوية – العثمانية.

وعلى الرغم من أن بلغراد بالذات نمت بسرعة وبرزت كمركز للثقافة الجديدة (الإسلامية) حتى أنها أصبحت تسمى "بوابة الشرق" إلا أن غالبية الصرب بقوا على ديانتهم الأرثوذكسية وبقوا ينظرون إلى الدولة العثمانية باعتبارها دولة طارئة ويتطلعون إلى الخلاص منها بمساعدة الدول المسيحية المجاورة. ومن هنا فقد كانت للحروب المتواصلة آثارها في تحفيز الصرب على انتظار اليوم الذي يتخلصون به من الحكم العثماني.

وكانت الفتوحات العثمانية في أوروبا قد تحركت من جديد بعد وصول محمد باشا كوبرولو إلى الصدارة العظمى (1656–1661م)، وخاصة مع تولي ابنه أحمد كوبرولو للصدارة العظمى (1661–1676م) حيث قاد جيشاً كبيراً اخترق فيه النمسا حتى وصل أسوار أولمتز في مورافيا. وقد أثار هذا التوغل العثماني مخاوف أوروبا مما دفع ملك فرنسا لويس الرابع عشر لإرسال جيش لمساعدة النمسا. ومع أن الجيش العثماني اضطر للتراجع إلا أنه عوض ذلك بفتح جزيرة كريت في سنة 1669م.

ومع هذه النشوة اندفع الصدر الأعظم الجديد قرا مصطفى باشا لقيادة الجيش العثماني لفتح فينا في 1683م، ولكن فشل هذا الحصار تحول إلى بداية النهاية للوجود العثماني في أوروبا. فمع هذا الفشل تحولت النمسا من الدفاع إلى الهجوم، وخاصة بعد تشكيل "التحالف المقدس" المضاد للعثمانيين في أوروبا (النمسا وبولونيا والبندقية وروسيا لاحقاً) في 1684م.

وهكذا فقد اندفع أسطول البندقية للسيطرة على الساحل الألباني فيما اندفع الجيش النمساوي في عمق صربيا ليسيطر على مدينة نيش في ايلول/سبتمبر1689 التي كانت تفتح له الطريق إلى صوفيا وإستنبول. ومع هذه الهزائم اضطرت الدولة العثمانية إلى توقيع "صلح كارلوفتز" (1699م) الذي اعتبر بداية النهاية للوجود العثماني في أوروبا.

وفي غضون ذلك كان قد توجه قسم من الجيش النمساوي بقيادة الجنرال بيكولوميني Piccolomini إلى كوسوفو في خريف 1689م، حيث قام الصرب الأرثوذكس والألبان الكاثوليك بالترحيب به في مدينة بريزرن برئاسة الاسقف الالباني بيتر بوغداني. ومع الحكم العثماني الجديد أخذت المصادر النمساوية تكشف عن الواقع الجديد، حيث تتحدث عن تجنيد عشرين ألف ألباني في الجيش النمساوي، أو حين تذكر مدينة بريزرن باعتبارها "عاصمة ألبانيا" أو بريشتينا باعتبارها "مدينة في ألبانيا" الخ. ولكن مع عودة الجيش العثماني إلى كوسوفو خشي الكثير من الصرب والألبان من الانتقام العثماني، بعد أن اعتدوا على المسلمين الموجودين في كوسوفو باعتبارهم يمثلون الحكم العثماني المنهار،

فآثروا الانسحاب مع الجيش النمساوي إلى الشمال. وتختلف هنا المعطيات حول أعداد وهوية المهاجرين مع الجيش النمساوي.

فوجهة النظر الصربية تقول أن "الهجرة الكبرى" شملت 37 ألف عائلة أو حوالي 400 ألف صربي، وبذلك فقدت كوسوفو الأغلبية الصربية التي كانت موجودة فيها، ولكن الدراسات الحديثة تميل إلى أن هذه الهجرة كانت مشتركة (صربية وألبانية) ولم تشمل أكثر من أربعين ألف شخص.

وهكذا مع "صلح كارلوفتز" الذي تخلت فيه الدولة العثمانية عن كرواتيا للنمسا أصبح الصرب ينتظرون بدورهم اليوم الذي ترغم فيه استنبول أيضاً التخلي عن صربيا للنمسا. وقد قامت النمسا بعد إدراكها لضعف الدولة العثمانية بشن الحرب عليها في 1717م، حيث تمكنت من فتح بلغراد وشمال صربيا ذلك العام واحتفظت بها بموجب الصلح الذي تم التوصل إليه في 1618م.

ولكن دخول الصرب الأرثوذكس تحت الحكم النمساوي (المتعصب للكاثوليكية) لم يجذبهم طويلا، الذين أخذوا يتطلعون إلى منقذ آخر (روسيا) بدأ يبث الأمل فيهم (وغيرهم من المسيحيين الأرثوذكس في البلقان) بالتحرر من العثمانيين. ففي ربيع 1736م أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية، في 1737م تم تجديد التحالف الروسي النمساوي مما أرغم النمسا على دخول هذه الحرب أيضاً. وخلال هذه الحرب أيضاً تمكن الجيش النمساوي من التغلغل بسرعة في صربيا وكوسوفو وسيطر بسهولة على نيش ونوفي بازار وبريشتينا إلخ. وفي هذه المرة أيضاً انضم الصرب الأرثوذكس والألبان الكاثوليك (من عشيرة كلمندي Kelmendi) إلى الجيش النمساوي، وقاموا بما قاموا به ضد المسلمين هناك، ولذلك فقد آثروا الانسحاب مع الجيش النمساوي خلال تراجعه عن كوسوفو وصربيا في نهاية 1737م، حيث اضطر إلى التخلي عن بلغراد وشمال صربيا بموجب صلح 1740م.

وقد تكرر هذا الوضع في 1787م عندما اندلعت الحرب ثانية بين روسيا والدولة العثمانية، حيث اشتركت فيها النمسا واستردت من جديد بلغراد وشمال صربيا في 1789م، إلا أنها لم تحتفظ بها طويلاً إذ تخلت عنها للدولة العثمانية في 1791م.

وقد تزامن مع هذه الحرب صعود سليم الثالث إلى العرش (1789—1806م) الذي أدرك ضرورة إصلاح الدولة العثمانية بعد أن بدا ضعفها واضحاً في الهزائم لحقت بها. وقد رأى السلطان سليم الثالث ضرورة تحديث الجيش والإدارة وتحسين أوضاع الرعية، وخاصة المسيحيين، لكي تشعر بالارتباط والولاء للدولة ولا تنتظر الخلاص من الدول المجاورة. وقد أراد السلطان تطبيق أفكاره الإصلاحية في باشوية بلغراد بالذات على سبيل التجربة، وذلك نظراً لموقعها الحدودي في مواجهة الدول الطامعة بالسلطنة، لكي يطبقها بعد ذلك على بقية الولايات.

ولتنفيذ هذه الإصلاحات اختار السلطان مصطفى باشا ليتولى باشوية بلغراد، وكان هذا بدوره من المتحمسين لمشروع الإصلاح الذي كان يدور في رأس السلطان. وقد أصدر السلطان عدة فرمانات خلال 1893—1894م تؤكد على الحرية الدينية الكاملة للمسيحيين وعلى حرية التنقل والتجارة داخل الباشوية. وفي مقابل هذا أصبح بوسع المسيحيين أن يدفعوا الضرائب على أقساط وأن يقوموا بأنفسهم بجمعها للتخلص من أية تجاوزات أو مضايقات. والأهم من ذلك أن الفرمانات نصت أيضاً على منع الانكشارية من الدخول إلى أراضي ومدن الباشوية. ومن المعروف أن هم السلطان سليم باشا كان ينحصر في التخلص من الانكشارية وإنشاء جيش حديث عوضاً عنهم.

وقد قام مصطفى باشا بتطبيق هذه الإصلاحات بحماس كبير وسمح للصرب بإصلاح كنائسهم وتركيب ما يشاؤون من أجراس عليها. وقد انتعش بسرعة وضع الصرب بعد أن أصبحوا يتمتعون بالمساواة وحرية الحركة والتجارة، وبعد أن أصبحت الضرائب محددة بدقة ويتم دفعها بالتقسيط. وقد نجحت هذه التجربة الجديدة إلى الحد التي شجعت بعض الصرب من الطرف الآخر للحدود (النمسا) على القدوم والاستقرار في باشوية بلغراد.

ولكن، في المقابل، كان من الطبيعي أن ينزعج قادة وجنود الانكشارية من هذه الإصلاحات، التي فقدوا معها سلطتهم الواسعة وتسلطهم على الرعية من مسلمين ومسيحيين. ولذلك فقد لجأوا إلى والي باشوية فيدين Vidin المجاورة عثمان باشا، الذي كان من المعارضين لهذه الإصلاحات. وبدعم من عثمان باشا

قاد الانكشارية تمرداً مكشوفاً ضد السلطان وقاموا بعدة محاولات للاستيلاء على بلغراد بقوة السلاح. وقد انتهز هؤلاء انشغال السلطان بحملة نابليون بونابرت على مصر وإعداد القوات العثمانية لإرسالها إلى مصر، فزادوا من ضغوطهم عليه، مما اضطر السلطان إلى الرضوخ لمطالبهم. وقد دخل الانكشارية بلغراد كالفاتحين وقتلوا بعد ذلك الوالي المصلح مصطفى باشا الذي أحبه الصرب وسموه "أم صربيا".

ولكن عودة هؤلاء الانكشارية للحكم بالأسلوب القديم أثارت ضدهم الصرب، الذين كانوا قد استفادوا كثيراً من حرية الحركة والتجارة وأصبح تجارهم يتمتعون بنفوذ كبير في المجتمع، وخاصة مع لجوء الانكشارية إلى فرض الضرائب التعسفية والاستيلاء على الأراضي وإجبار الفلاحين الصرب على العمل فيها بشروط مجحفة. وفي هذه الظروف تطلع الصرب من جديد إلى النمسا للخلاص. ولما وجد قواد الانكشارية رسالة من أحد أعيان الصرب إلى النمسا تطلب منها المساعدة قاموا في كانون الثاني/يناير 1804م بإعدام سبعين من أعيان الصرب. ولكن هذا فجّر الانتفاضة الصربية في شباط/فبراير 1804م بقيادة قرا جورج التي قادت إلى فتح صفحة جديدة في تاريخ الصرب.

فقد اندلعت الانتفاضة في الريف الصربي وتمكنت أخيراً من السيطرة على بلغراد ذاتها في 1806م. وقد تزامن هذا مع اندلاع الحرب الروسية العثمانية في 1807م، حيث عرضت استنبول على زعماء الانتفاضة نوعاً من الحكم الذاتي في باشوية بلغراد لتفرغ لهذه الحرب، بينما دعت روسيا زعماء الانتفاضة إلى المشاركة في هذه الحرب إلى جانب روسيا "حامية الأرثوذكس". وقد لبى زعماء الانتفاضة دعوة روسيا وشاركوا في عدة معارك ضد القوات العثمانية، ومع هزيمة الدولة العثمانية وافقت في صلح بوخارست (1812م) على العفو عن زعماء الصرب ومنحهم نوعاً من الحكم الذاتي وتحديد خراج سنوي معقول يقوم الصرب بجمعه بأنفسهم.

ولكن تنفيذ هذه الوعود لم يترجم على الأرض فوراً لانشغال الدول بحروب نابليون بونابرت، مما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الصربية الثانية في

نيسان/أبريل 1815م بقيادة ميلوش أوبرنوفيتس M.Obrenovic. وفي هذه المرة لم تتسع الانتفاضة بسبب الاتفاق السريع الذي تم بين قائد الانتفاضة ووالي بلغراد الجديد علي باشا. وقد استند هذا الاتفاق على إصلاحات 1893—1894م مع بعض الإضافات. وهكذا فقد نص الاتفاق على قيام الأعيان الصرب بجمع الضرائب من الشعب الصربي وأن يكون للصرب محاكمهم الخاصة وأن يشكل مجلس للأعيان الصرب في بلغراد يتألف من 12 عضواً يتابع الوضع في الباشوية مع الإدارة العثمانية والأهم من ذلك كان اعتراف الجانب العثماني بقائد الانتفاضة ميلوش كـ "أمير على صربيا". وقد تأكد هذا الاتفاق بعدة فرمانات صدرت من السلطان العثماني في 1816م. وبذلك ولدت نواة الدولة الصربية الجديدة بفضل سياسة الأمير ميلوش التي كانت تقوم على الحصول على ما يريد من العثمانيين بواسطة الدبلوماسية والرشوة عن طريقة ممثله في إستنبول.

وقد تبلورت هذه النواة في 1830م عندما أصدر السلطان العثماني خطاً شريفاً يعترف بالأمير ميلوش كأمير كبير له الحق في توريث منصبه لأولاده من بعده، كما اعترف له بحق تسيير الأمور الداخلية في الباشوية/الإمارة بالتفاهم مع مجلس أعيان الصرب وسمح له بتشكيل قوة لحفظ الأمن. والأهم من ذلك فقد نصّ الخط الشريف على خروج المسلمين من الباشوية/الإمارة ومنحهم سنة فقط لبيع أملاكهم للصرب.

وفي هذا الإطار انتقل مركز الحكم الصربي الذاتي من مدينة غراغويفاتس Gragujevac إلى مدينة بلغراد في 1841م. وتم التوصل في 1862م إلى اتفاق آخر أخليت بموجبه بلغراد وكل صربيا من المسلمين حيث بقي الوجود العثماني العسكري ينحصر فقط في أربعة قلاع (بلغراد وسمدرفو وشاباتس وكلادوفو).

وفي غضون ذلك كانت بلغراد تتحول بسرعة إلى مركز للثقافة الصربية الجديدة والأديولوجية القومية التي تطمح إلى بعث الدولة الصربية بحدودها التي كانت لها في القرون الوسط أو "صربيا الكبرى". وكان اوضح مؤشر لبروز هذه الأديولوجية القومية الجديدة "مشروع غراشانين" الذين ينسب إلى وزير الداخلية في حكومة الأمير ميلوش ايليا غراشانين I.Grasanin.

وتكمن أهمية هذا المشروع في أنه أصبح الاساس الملهم لسياسة صربيا منذ ذلك الحين، والذى يمكن على أساسه فهم التطورات اللاحقة في صربيا والبلقان.

وكان غراشانين في مشروعه ينطلق من ان الدولة العثمانية آيلة إلى السقوط، ولذلك يجب ألا تسمح صربيا لروسيا أو النمسا باقتسام أراضي هذه الدولة. وعلى العكس من ذلك، يجب على صربيا أن تتوسع في المناطق المحيطة بها، حيث يمكن أن تحظى بدعم أوروبا الغربية (فرنسا وانكلترا) التي لا يناسبها توسع روسيا والنمسا في البلقان. وهكذا يرى غراشانين أن على صربيا أن تتوسع لتضم البوسنة والجبل الاسود وكوسوفو وشمال ألبانيا، وهي بذلك لا تقوم سوى ب "إحياء أرض الاجداد".

وقد حانت الفرصة الأولى لتحقيق هذا المشروع الكبير مع اندلاع انتفاضة الصرب في البوسنة والهرسك في صيف 1875م التي حظيت بدعم بلغراد بطبيعة الحال. وقد عرضت بلغراد خلال 1876م على إستنبول أن تتنازل عن البوسنة لصربيا وعن الهرسك للجبل الأسود، إلا أن استنبول رفضت ذلك. وقد أدى هذا إلى إعلان الجبل الأسود للحرب على الدولة العثمانية، وأجبر هذا صربيا على التوسط في هذه الحرب تحت ضغط الرأي العام الصربي مع أنها لم تكن مستعدة بعد لمثل هذه الحرب. وقد رأت روسيا في هذه الحرب فرصة لتشن حربها الحاسمة ضد الوجود العثماني في البلقان خلال 1877م، التي انتهت في آذار/مارس 1878م بمعاهدة سان ستيفانو حيث أصبحت روسيا بموجبها تسيطر على معظم البلقان. ولكن هذا الانتصار الروسي الكبير أثار قلق الدول الأخرى (النمسا وبريطانيا) مما أدى إلى عقد مؤتمر برلين في صيف 1878م الذي قلص النفوذ الروسي ولكنه وسع صربيا كثيراً نحو الجنوب على حساب ولاية كوسوفو، وأعطاها الاستقلال الكامل عن الدولة العثمانية.

ونظراً لأن مؤتمر برلين سمح للنمسا باحتلال البوسنة، لكي يرسي نوعاً من التوازن بين الدول المعنية بالبلقان، فقد ركزت صربيا جهودها على الحلقة الأضعف في الجنوب (الدولة العثمانية) لإنجاز الخطوة اللاحقة في مشروعها الكبير. ومع هذا التوسع في حدودها أصبحت مملكة صربيا تطل الآن على قلب

كوسوفو ومكدونيا، التي أصبحت تسمى الآن حسب الأديولوجية القومية الصربية "صربيا القديمة" لتبرير "تحريرها" وضمها إلى صربيا الجديدة.

ولكن الوضع على الأرض في كوسوفو ومكدونيا كان يختلف كثيراً عن الماضي القروسطي. فقد كانت الدولة العثمانية قد دخلت النصف الثاني للقرن التاسع عشر في إصلاحات شاملة، وفي هذا السياق فقد تم بعد إصدار القانون الجديد للولايات في 1864م تأسيس ولاية جديدة باسم "ولاية بريزرن" في 1868م ضمت أربعة سناجق (بريزرن واسكوب ونيش وديبرا)، أي مايغطي تقريبا حدود دولة داردانيا القديمة. وقد تغير اسم هذه الولاية الجديدة في 1877م إلى "ولاية قوصوة" (كوسوفو) مما كان له دوره في إشاعة هذا الاسم حتى نهاية الحكم العثماني في البلقان (1912م).

ومن ناحية أخرى فقد كانت كوسوفو في ذلك الحين بأغلبية ألبانية، بل أنها تحولت إلى مركز للحركة القومية الألبانية الجديدة. ففي ذلك العام اندلعت الحرب الروسية العثمانية، التي شاركت فيها صربيا وتوسعت خلالها على حساب ولاية كوسوفو (سنجق نيش)، حيث اضطر للهجرة عشرات الألوف من الألبان من المناطق التي سيطرت عليها صربيا وضمت لها لاحقاً بموجب مؤتمر برلين. وقد أثار هؤلاء "المهاجرون" مشاعر الخوف من المصير القادم للألبان في بقية ولاية كوسوفو وغيرها مع انعقاد مؤتمر برلين في حزيران/يونيو 1878م.

ولذلك فقد تشكلت في عاصمة الولاية "رابطة بريزرن الالبانية" التي كانت أول حركة منظمة تمثل الألبان في الولايات الأربعة التي يعيشون فيها (ولاية كوسوفو، ولاية شكودرا، ولاية مناستير وولاية يانينا). وقد انتهى زعماء الألبان في هذه الحركة إلى تشكيل مجلس يمثل مطالبهم التي تركزت على عدم التنازل عن أية أراضي للألبان للدولة المجاورة وتشكيل قوات مسلحة للدفاع عنها إن لزم الأمر، وانتهت إلى المطالبة بتوحيد الولايات الأربعة في ولاية واحدة يتمتع فيها الألبان بنوع من الحكم الذاتي. وقد تمخضت هذه الحركة بالفعل عن تشكيل قوات مسلحة للدفاع عن أية أراضي تتعرض للخطر، ولكنها انتهت إلى الصدام مع الدولة العثمانية خلال 1880–1881م التي كانت ملزمة بتنفيذ قرارات مؤتمر

برلين، التي نصت على التنازل عن بعض الأراضي التي يعيش فيها الألبان للجبل الأسود.

ومع أن مركز الولاية انتقل في 1888م من بريزرن (مركز الحركة القومية الألبانية) إلى اسكوب أو سكوبيه إلا أن كوسوفو شهدت في 1899م تشكيل رابطة أخرى (رابطة العهد Besa–bese)، كما شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين عدة تمردات مسلحة وصولاً إلى الانتفاضة الألبانية الكبرى في صيف 1912م، التي طالبت بتوحيد الولايات الأربعة في ولاية واحدة ومنح الألبان الحكم الذاتي. وقد نجحت قوات الانتفاضة في السيطرة على أهم مدن الولاية بما في ذلك العاصمة اسكوب (سكوبيه)، مما أرغم استنبول على القبول بمعظم المطالب في 18 آب/أغسطس 1912م.

ولكن تطور الوضع بهذا الشكل لم يكن يناسب صربيا بطبيعة الحال. فتسليم استنبول بمعظم مطالب الانتفاضة الألبانية يعني استقرار الوضع هناك لصالح الألبان ولصالح الدولة العثمانية، وهو ما لا يناسب صربيا والدول المجاورة (الجبل الأسود وبلغاريا واليونان) التي كانت تطمح إلى تقاسم التركة العثمانية في البلقان. ولأجل ذلك تسارعت الاتصالات والمباحثات السرية لعقد تحالف بلقاني بين هذه الدول لشن حرب خاطفة على الدولة العثمانية، وبعد الاتفاق على الخطوط العريضة لتقاسم التركة العثمانية اندلعت "الحرب البلقانية" في تشرين الأول/أكتوبر 1912م تحت راية "تحرير الأخوة الأرثوذكس" من "النير التركي". وهكذا قامت القوات الصربية بالتوغل السريع في كوسوفو ومكدونيا لتنهي بذلك الحكم العثماني ولتوسع بذلك مملكة صربيا بضم العاصمتين القديمتين للإمبراطورية الصربية في القرون الوسطى (سكوبيه وبريزرن)، مما أشعل الحماس في الشارع الصربي لـ "تحرير" الأخوة السلاف في الإمبراطورية النمساوية أيضاً.

وكانت الدولة العثمانية قد فوجئت في أيلول/سبتمبر 1911م بإعلان إيطاليا الحرب عليها وإرسال أسطولها إلى ولاية طرابلس الغرب لاحتلالها، وحاولت أن ترسل بسرعة بعض قواتها إلى هناك للدفاع عن تلك الولاية التي بقيت لها في شمال أفريقيا. وفي الوقت الذي انشغلت فيه استنبول أكثر بالحرب مع إيطاليا

اندلعت في كوسوفو الانتفاضة الألبانية الكبرى في ربيع 1912م التي تتوجت بالسيطرة على عاصمة الولاية في مطلع آب/أغسطس 1912م، مما أرغم أستبول على التسليم بمعظم مطالب الانتفاضة، ومن هنا فقد جاءت الحرب الجديدة (البلقانية) التي أعدت لها بسرية الدول الأربعة (اليونان وبلغاريا وصربيا والجبل الأسود) لتضع الدولة العثمانية في مأزق عسير.

ومع أن القوى الكبرى المعنية بالبلقان (روسيا والنمسا وبريطانيا وإيطاليا) كانت غير مستعدة للتورط في حرب أوربية وربما عالمية في سبيل البلقان، ولذلك فقد أكدت النمسا وروسيا باسم القوى الكبرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 1912م أن أي تغيير حدودي في الوضع القائم Status Qua لن يتم الاعتراف به، إلا أن الدول البلقانية كانت قد أتمت استعداداتها ولذلك فقد بدأت الحرب في اليوم التالي (8 تشرين الأول/أكتوبر 1912م). وكانت هذه الدول قد اتفقت فيما بينها على تقاسم التركة العثمانية، حيث تقاسمت بلغاريا وصربيا مكدونيا وتقاسمت صربيا والجبل الأسود كوسوفو وتركت لليونان أن تقاسم مع بلغاريا بقية مكدونيا وأن تضم إليها ألبانيا الجنوبية.

كان العبء الاكبر في هذه الحرب على بلغاريا، حيث شقت القوات البلغارية طريقها بقوة نحو العاصمة استنبول ذاتها (بعد أن انتصرت على القوات العثمانية في كرك كليس Kirk Klis ولول بورغاز Lul Burgaz). وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن استولت على معظم الاراضي العثمانية في أوروبا، شنت القوات البلغارية هجومها الكبير على قطلجه التي لاتبعد سوى 20كم عن استنبول.

وقد ساعد هذا الاختراق البلغاري السريع جيوش الدول البلقانية الاخرى في عملها. فقد شقت القوات الصربية الطريق بدورها بعد معركة كومانوفو الكبيرة (22–23 تشرين الأول) واستولت بسهولة على مكدونيا وتابعت طريقها عبر ألبانيا الوسطى لتصل إلى ساحل البحر الادرياتيكي. وكذلك الامر كان مع القوات اليونانية، التي شقت طريقها إلى الشمال (بعد أن حاصرت يانينا)، حيث وصلت في الشرق إلى سالونيك في يوم واحد مع القوات البلغارية وفي الغرب إلى ألبانيا الوسطى.

وفيما يتعلق بكوسوفو فقد تمكنت القوات الصربية خلال الأيام الأولى للحرب من السيطرة على بريشتينا وبريزرن، وتابعت من هناك تقدمها نحو ألبانيا الشمالية للوصول إلى البحر الأدرياتيكي. وقد شاركت قوات الجبل الاسود بدورها في اجتياح الجزء الغربي من كوسوفو، حسب اتفاقها مع صربيا لتقاسم كوسوفو، كما واجتاحت ألبانيا الشمالية وحاصرت شكودرا.

ومع أن الحرب البلقانية انطلقت تحت راية "تحرير الأخوة الأرثوذكس" من الحكم العثماني إلا أنه يلاحظ أن الجيوش البلقانية مارست في المناطق التي احتلتها سياسة الترويع ضد السكان المسلمين الذين كانوا يشكلون الأغلبية في الولايات العثمانية الستة التي بقيت للدولة العثمانية في أوروبا (أدرنة، سالونيك، مناستير، كوسوفو، شكودرا ويانينا). وقد شملت هذه السياسة قتل الرجال واغتصاب النساء وسلب الثروات وحرق الحقول وتدمير المنشآت الدينية لدفع السكان المسلمين إلى الهجرة من هذه المناطق.

وقد أثارت هذه السياسة البربرية للجيوش البلقانية حتى المتعاطفين معها في السابق ضد الدولة العثمانية. ويكفي أن نذكر هنا تقارير الصحافي الشاب ليون تروتسكي، الذي أصبح فيما بعد من زعماء الثورة الروسية في 1917م، التي توثق بشكل مروع أعمال القتل والسلب والتدمير على نطاق واسع ضد المسلمين في مكدونيا. وقد تصادف أن كانت هناك أيضا الباحثة البريطانية المعروفة في شؤون البلقان اديث درهم E.Durham (1863–1944)، حيث وصفت في كتابها "عشرون سنة من النزاعات البلقانية" المجازر والفظائع التي كانت تقوم بها قوات صربيا والجبل الاسود في كوسوفو، ومنها اجبار الالبان المسلمين على التخلي عن دينهم واعتناق المسيحية.

وقد أدت اخبار المجازر والفظائع في الصحافة الغربية إلى أن تقوم "مؤسسة كارنجي" الامريكية بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق فيما يحدث في البلقان، حيث رفعت تقريرها الذى ترك صداه الكبير عندما نشر في 1914. وقد جاء في هذا التقرير "بيوت وقرى بكاملها تحولت إلى رماد، سكان عزل وأبرياء قتلوا بشكل جماعي، وممارسات فظيعة للعنف ونهب ووحشية من كل نوع: هذه هي

الوسائل التي استخدمها جنود صربيا والجبل الاسود لتغير شامل للملامح الاثنية للمناطق التي كان يسكنها الالبان فقط".

ويمكن القول أن الضحية الأولى للحرب كان السكان المسلمون في البلقان، الذين كانوا ضحية مشتركة للجيوش البلقانية لا لشيء إلا لأنهم مسلمون ربطوا بالدولة العثمانية المهزومة، بينما كانت الضحية الثانية الألبان الذين دفعوا الثمن مرتين: مرة لأنهم مسلمون ومرة لأنهم لم يكن لهم مكان في خطط الدول البلقانية التي احتلت بسرعة الولايات العثمانية في أوروبا، باستثناء جيب صغير حول استنبول.

وقد استفاد زعماء الألبان في الخارج (إسماعيل كمال ورفاقه) من موقف بعض الدول الكبرى (وخاصة النمسا وإيطاليا)، التي لم تكن لترغب أو تقبل باختلال موازين القوى لصالح روسيا وصربيا، ولذلك سارعوا إلى المدينة الوحيدة التي يمكن الوصول إليها من البحر (فلورا Vlora) ليعقدوا هناك مجلساً يضم بعض أعيان الألبان من المناطق المختلفة ويعلن الاستقلال الألباني في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1912م. ومع أن هذا الاستقلال من حيث الشكل كان عن الدولة العثمانية (التي لم تعد موجودة على الأرض) إلا أنه كان في الواقع يعني انتزاع رقعة دولة من الدول البلقانية التي كانت جيوشها تحتل معظم المناطق الألبانية (صربيا والجبل الأسود واليونان) تحت ضغط القوى الكبرى فقط. ومن هناك فإن إعلان "الاستقلال" لم يمنع القوات اليونانية من متابعة تقدمها بعد سطرتها على يانينا الحصينة في آذار/مارس 1913م واحتلالها لمدن ألبانيا الجنوبية مثل برمتي Permeti وجيروكاسترا Gjirokastra وتبليني Tepeleni إلخ.

وفي هذا السياق فقد تداعت القوى الكبرى للاجتماع في لندن لتجنب أزمة أو حرب أوربية كانت تلوح في الأفق، نظراً لأن بعض القوى (وخاصة النمسا) ما كانت لتسلم باختلال موازين القوى الذي نشأ عن الحرب البلقانية. فقد كانت النمسا تضغط باتجاه القبول بدولة ألبانية مستقلة حتى تحجم عدوتها اللدودة صربيا وتمنع وصولها إلى البحر الأدرياتيكي. وكذلك الأمر مع إيطاليا التي كانت لها مصالحها الخاصة بوجود دولة ألبانية مستقلة تحفظ الأقلية الكاثوليكية في

الشمال، حتى تفتح لنفسها رأس جسر باتجاه البلقان في الوقت المناسب. ومع الضغوط والتجاذبات وافقت القوى الكبرى في مؤتمر لندن الذي عقد في 17 كانون الأول/ديسمبر 1912م في اليوم الأول وافقت القوى الكبرى على مبدأ "ألبانيا مستقلة أو شبه مستقلة"، على أن تكون "محايدة" و"تحت وصاية ورقابة الدول الستة" (ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا). ولكن المعركة الكبرى كانت حول تحديد مفهوم ألبانيا وترسيم حدود الدولة الجديدة. فقد كان هناك المشروع الألباني الذي يطالب بدولة قومية للألبان، أي بحدود تجمع الأراضي التي تعيش فيها غالبية ألبانية، بينما كان هناك المشروع المضاد الذي تقدمت به الدول البلقانية المتصرة في هذه الحرب، والذي يسلم بدولة ألبانية صغيرة تشمل ألبانيا الوسطى فقط بينما يعطي ألبانيا الشمالية للجبل الأسود وصربيا وألبانيا الجنوبية لليونان. ووسط الضغوط والتجاذبات الدولية والإقليمية تم التوصل إلى حل وسط بين المشروعين تم بموجبه رسم حدود دولة تجمع نصف الألبان تقريباً، بينما ضمت معظم كوسوفو إلى صربيا وجزء منها إلى الجبل الاسود.

وبذلك الحل (الذي جاء على حساب الألبان) تم تجاوز المثل العليا لأجل "الحفاظ على السلم في أوروبا"، كما قال رئيس المؤتمر وزير الخارجية البريطاني إدوار غراي. ففي رده على الملاحظات التي أثيرت في مجلس العموم حول هذا الاتفاق المجحف بحق الالبان. أوضح غراي "حين تعرف كل الحقائق فإن هذا القرار سينتقد بكل حق من قبل أولئك الذين يعرفون المنطقة ويعرفون طموحات السكان هناك... ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنه خلال المباحثات حول حدود ألبانيا كان يجب بأي ثمن تجنب نزاع مباشر بن القوى الكبرى".

كوسوفو في القرن العشرين

كوسوفو في يوغسلافيا الاولى

بعد نجاح الانتفاضة الألبانية الأخيرة في السيطرة خلال صيف 1912م على أهم المدن في "ولاية قوصوه" بما في ذلك العاصمة اسكوب (12 آب/أغسطس 1912م) وقبول الحكومة العثمانية في 18 آب/أغسطس 1912م بمطالب الانتفاضة (الحكم الذاتي للألبان) كتبت الجريدة الصربية اليسارية "رادنيشكه نوفينه" تقول حينئذ أنه "أخيراً أصبح الحكم الذاتي الألباني على الأبواب بعد أن سفحت لأجله أنهار من الدم في ربيع وصيف كل سنة في الفترة الأخيرة".

إلا أن هذا الإنجاز أو الانعطاف لم يسر الأوساط اليمنية لا في صربيا ولا في غيرها من الدول المجاورة (اليونان وبلغاريا والجبل الأسود) التي كانت تريد التوسع في الولايات الأربعة التي كان يطالب الألبان بالحكم الذاتي فيها (كوسوفو ومناستير وشكودرا ويانينا). ولذلك فقد شكل هذا الاتفاق الألباني– العثماني، الذي كان يعني الاستقرار والاستمرار للحكم العثماني في البلقان، بداية العد التنازلي لإعلان الحرب البلقانية الأول ضد الدولة العثمانية في تشرين الأول/أكتوبر 1912م.

ويلاحظ هنا أن التحالف بين السلطة والكنيسة في بلغراد عمل من خلال الصحافة الموالية على أن تبدو هذه الحرب ضد الدولة العثمانية وكأنها رسالة قومية – دينية مقدسة، طالما أنها تهدف إلى "تحرير" كوسوفو "المقدسة" أو "الأراضي الصربية القديمة". وهكذا فقد أخذت هذه الصحافة تثير المشاعر بتركيزها على أن "الملك بطرس و300 ألف من الصرب الأبطال دخلوا الأراضي الصربية القديمة لتحرير أخوتهم المستعبدين"، وأن "هذه المعركة مقدسة"، ولذلك

"ذهب الجيش إلى الحرب بمباركة الكنيسة" مع شعار "الرب معكم والموت للبرابرة الكفار". ووصل تصعيد المشاعر القومية– الدينية إلى حد القول في جريدة "بوليتيكا" أن "صربيا القديمة (كما أصبحت تسمى كوسوفو م.أ) ليست مجرد أرض صربية كلاسيكية، إنها ليست مثل البوسنة ودلماتيا".

ويلاحظ مع هذا التصعيد للمشاعر القومية – الدينية في الصحافة الصربية الموالية للنظام حول تحرير "الأرض" أو "الأخوة المستعبدين" (أي الأقلية الصربية) إنه لم يطرح على الإطلاق وجود أو حق الغير في هذه الأرض التي استولت عليها القوات الصربية خلال خريف 1912م، أو مصير الغالبية غير الصربية فيما يعتقد أنه أرض صربية أكثر من كلاسيكية (مقدسة).

وهكذا بعد نجاح بلغراد في ضم معظم كوسوفو إلى صربيا خلال الأزمة الإقليمية – الدولية التي صاحبت انعقاد مؤتمر لندن 1912–1913م (انظر الخرائط في الملحق) بدا أنه لا بد من التخلص بسرعة من الأغلبية غير المرغوبة (الألبانية) لكي يبرز على الأرض بالفعل الطابع الصربي التاريخي والمقدس مما يبرر المطالبة بضمها إلى صربيا. وفي هذا الإطار أخذت السلطات الصربية في إرغام الألبان المسلمين (95%) والكاثوليك (5%) على اعتناق الأرثوذكسية، إذ يسهل بهذا الشكل ذوبانهم في الإطار الصربي الأرثوذكسي، وترويع السكان لإرغامهم على الهجرة سواء إلى ألبانيا أو تركيا. وفي موازاة ذلك عمدت بلغراد إلى تطبيق سياسة الاستيطان (في الصربية kolonizacija الموازية لـ colonization في الإنجليزية)، أي استقدام الصرب من المناطق الأخرى وتوطينهم في كوسوفو. وفي هذا الإطار أصدرت الحكومة الصربية في شباط/فبراير 1914م "مرسوم الاستيطان في الأراضي المحررة حديثاً"، الذي وعدت فيه الحكومة المستوطنين الصرب بمنحهم تسع هكتارات من الأراضي لكل عائلة بالإضافة إلى هكتارين لكل فرد من العائلة يتجاوز عمره السادسة عشر. وإلى جانب ذلك فقد ضمن لهم هذا المرسوم الانتقال المجاني والإعفاء من الضرائب لمدة ثلاث سنوات. وقد وصل الحماس لتصريب كوسوفو إلى حد أن رئيس الحكومة الصربية نيقولا باشيتش N. Pasic توقع في شهر آذار/مارس 1914م أن ينجح في استقدام حوالي 250 ألف صربي

من الذين هاجروا إلى أمريكا لتوطينهم في كوسوفو ليحلوا محل الألبان الذين يرغمون على الهجرة.

وعلى الرغم من صعوبة التوفيق بين الأرقام الصربية والألبانية حول عدد الألبان الذين أرغموا على الهجرة خلال 1913– 1914م إلا أن العدد لا يقل عن 50 ألف مهاجر، مما يدل على وتيرة التصريب، الذي كان يمكن أن يتم بسرعة لولا اندلاع الحرب العالمية الأولى في آب/أغسطس 1914م. فنتيجة لهذه الحرب، التي اندلعت في الأصل بين النمسا وصربيا، اخترقت القوات النمساوية صربيا في نهاية 1915م، ومنحت الألبان في كوسوفو/كوسوفا نوعاً من الحكم الذاتي (الثقافي) حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

ومع أن قوات الحلفاء (الفرنسية القادمة من سالونيك) شاركت بقوة في دحر القوات النمساوية – البلغارية ودخلت مدن كوسوفو في خريف 1918م، مع الجيش الصربي الثاني، فقد اعتبر هذا الدخول "التحرير" الصربي الثاني. ومع أن كوسوفو في هذه المرة دخلت في إطار الدولة الجديدة (يوغسلافيا) التي أعلنت في كانون الأول/ديسمبر 1918م، والتي قبلت في عصبة الأمم بشرط تنفيذ اتفاقية حقوق الأقليات المؤرخة في 10 أيلول/سبتمبر 1919م، إلا أن شيئاً لم يتغير بالنسبة إلى الألبان، بل أنهم فقدوا الحكم الذاتي الذي تمتعوا به خلال الحكم النمساوي 1916–1918م.

وفي الحقيقة لقد كانت هذه الاتفاقية مماثلة تقريباً للاتفاقيات الأخرى التي وقعتها الدول المجاورة (بولونيا، رومانيا، اليونان إلخ)، والتي ألزمت هذه الدول على احترام حقوق الأقليات، إلا أن بلغراد نجحت في إدخال تعديل على البند (9) مما جعل هذه الاتفاقية تشمل فقط الأراضي التي ضمت إلى صربيا/يوغسلافيا بعد 1 كانون الثاني/يناير 1913م. وبعبارة أخرى فقد كان القصد من هذا التعديل استثناء كوسوفو ومكدونيا التي كانت تعتبرها بلغراد حينئذ "صربيا القديمة" أو "صربيا الجنوبية".

وهكذا بدأت الدولة الجديدة (يوغسلافيا) شهورها الأولى بتمايز غريب بين الشمال الذي كانت تتمتع فيه الأقليات الألمانية والمجرية والإيطالية وغيرها

بحقوقها التي ضمنتها عصبة الأمم، والجنوب الذي حرمت فيه الأقليات الألبانية والتركية والمكدونية من أبسط الحقوق. وفيما يتعلق بكوسوفو فقد بادرت السلطات الصربية إلى إغلاق المدارس الألبانية التي كانت قد أسست خلال الحكم النمساوي 1916–1918م، ومنعت نشر أية جريدة أو مجلة في اللغة الألبانية، وحتى منعت استخدام هذه اللغة في الأماكن العامة. ويبدو الأمر مستغرباً أكثر فيما لو علمنا أن "الأقلية" الألبانية (الأغلبية في كوسوفو) كانت أكبر أقلية على المستوى اليوغسلافي (حوالي 700 ألف في 1920م)، أي أنها كانت تسبق الأقلية الألمانية (505790) التي كانت تأتي في الدرجة الثانية والأقلية المجرية (467658) التي كانت تأتي في الدرجة الثالثة. ومع ذلك فقد كانت محرومة من أبسط الحقوق القومية بينما كانت الأقليات الأخرى تتمتع بالحقوق القومية بضمانة ومراقبة عصبة الأمم.

ومع هذا التجاهل لوجود "أقلية" ألبانية في يوغسلافيا وأغلبية غير مرغوبة في "صربيا القديمة" (كوسوفو) انبعث من جديد سياسة الاستيطان التي كانت قد بدأتها بلغراد في 1914م بهدف تغيير التركيبة الديموغرافية للمنطقة. وهكذا فقد بدأت المراسيم "المؤقتة" منذ شباط/فبراير 1919م باسم "الإصلاح الزراعي" والتي تضمنت مصادرة أراضي كبار الملاكين (الألبان) وأعضاء المقاومة الألبانية المسلحة (الكاتشاك)، التي كانت توزع في معظمها على الجنود والمتطوعين الصرب الذين التحقوا بالجيش الصربي قبل 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1918م. وفي تعديل لاحق (1921م) شمل هذا الحق في الاستيطان (5 هكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة لكل واحد) المشاركين في الحرب البلقانية 1912–1913م والتشيتنيك.

وقد صدرت كل هذه البنود مجتمعة في "مرسوم حول استيطان المناطق الجنوبية الجديدة" الذي صدر في أيلول/سبتمبر 1920م، وتحددت أكثر في "قانون الاستيطان" الذي صدر في 1931م. وقد تضمنت هذه المراسيم إغراءات كبيرة للمستوطنين: كانت الأرض تقدم بالمجان للمستوطنين وعليهم استثمارها خلال سنة من قرار المنح، ولهم الحق في كل امتيازات الملكية بما في ذلك الحق في البيع بعد 10 سنوات فقط. كما كانت كل تكاليف الانتقال والنقل (للحيوانات ومواد

البناء) على حساب الدولة. وفي الحقيقة لم تقصر الحكومة حينئذ في تمويل هذا الاستيطان لخلق واقع صربي (ديموغرافي) جديد يسترجع واقع القرون الوسطى وذلك من خلال بناء قرى صربية جديدة تحمل أسماء من التاريخ الصربي القروسطي (ديفيد يوغوفيتشا Devet Jugovica وغيرها). وهكذا بلغت نفقات هذا الاستيطان على سبيل المثال خلال سنتين فقط (1928—1929م) عشرة ملايين دينار يوغسلافي.

ونتيجة لكل هذه الإجراءات/الإغراءات فقد جاءت واستوطنت كوسوفو حوالي 13 ألف عائلة صربية، أو ما يقارب 70 ألف نسمة من الصرب الجدد. وقد اعتبر أحد المسؤولين الصرب حينئذ جورج كرستيتش Dj. Krstic هذا الرقم يمثل "نجاحاً" كبيراً لسياسة الاستيطان الصربية، وذلك "لأننا كنا 24% في سنة 1919م وأصبحنا الآن 38%".

وكان يمكن لسياسة الاستيطان أن "تنجح" أكثر لولا الظروف المحلية والإقليمية والدولية غير المناسبة في ذلك الوقت. فعلى الصعيد المحلي/اليوغسلافي كانت المقاومة الألبانية المسلحة (الكاتشاك) ظاهرة مميزة للعشرينات وأدت إلى قتل الآلاف وتشريد الآلاف ومصادرة آلاف الهكتارات، ولكنها مع ذلك جعلت المنطقة (كوسوفو) تبدو غير مستقرة لمن يبحث عن الاستقرار/الاستيطان. وفي موازاة ذلك فقد تصاعدت المعارضة السياسية المسلحة واليسارية ضد القمع العنيف للألبان والاستيطان هناك. ومن ناحية أخرى فقد استقر زعماء "لجنة كوسوفا"، التي تأسست في أواخر 1918م لتمثل المعارضة الألبانية ضد الضم إلى صربيا/يوغسلافيا، في ألبانيا المجاورة وتحولوا إلى عامل مهم في السياسة الألبانية تجاه يوغسلافيا خلال 1920—1924م، بينما تحول رئيس ألبانيا أحمد زوغو بعد تقاربه مع إيطاليا منذ 1926م وإعلان نفسه "ملك الألبان" في 1928م إلى عامل إقليمي. وعلى الصعيد الإقليمي أيضاً كان لوصول الفاشية إلى الحكم في إيطاليا تأثيرات مهمة، إذ أن النظام الفاشي كان يطمح إلى التوسع في البلقان من خلال الجيوب غير المستقرة، والتي كانت كوسوفو واحدة منها. أما على الصعيد الدولي فقد أدى تأسيس الكومنترن في 1920م إلى انتهاج الأحزاب الشيوعية في المنطقة

(بما في ذلك الحزب الشيوعي اليوغسلافي) سياسة معينة مناهضة ليوغسلافيا. وهكذا فقد تبنى الحزب الشيوعي اليوغسلافي خلال العشرينات تفتيت يوغسلافيا وتأسيس دولة قومية (كرواتية، سلوفينا، صربيا إلخ)، وحتى أنه أيّد "حركة التحرير القومي في كوسوفو" و"توحيد ألبانيا".

وعلى الرغم من كل ذلك، وربما بسبب كل ذلك، فقد أخذ النظام في بلغراد يسعى إلى تسريع الاستيطان أو تصريب كوسوفو في أسرع وقت خشيته من أية تحولات إقليمية جديدة. وقد برز هذا التطور بعد اغتيال زعيم المعارضة الكرواتية ستيبان راديتش S.Radic في البرلمان اليوغسلافي في 1928م وتعليق الدستور وتولي الملك ألكسندر للسلطة المركزية المطلقة. وبناءً على ذلك فقد قسمت كوسوفو بين ثلاث ولايات جديدة: قسم مع صربيا (موارفا)، وقسم مع مكدونيا (فردار)، وقسم مع الجبل الأسود (زيتا)، وعين على رأس كل واحدة حاكم إداري بصلاحيات واسعة. وفي هذا الإطار صدر "قانون الاستيطان" في 1931م ليشمل كل ما صدر في العشرينات من مراسيم، وليؤكد توجهات النظام خلال الثلاثينات. وهكذا فقد زادت منذ 1935م مصادرة الأراضي من الألبان بالاستناد إلى قانون جديد يعتبر كل الأراضي تابعة للدولة إلى أن يثبت الفلاح ملكية الأرض. وبالنسبة للألبان لم يكن هذا بالسهل، نظراً لعدم اهتمامهم بتسجيل ملكياتهم المتوارثة والصعوبات المتعمدة التي كانت تعرقل حينئذ توثيق ملكيتهم للأراضي. أما الهدف من كل هذه السياسة فلم تخفه حينئذ وثيقة رسمية": "إن الهدف هو أن نجعل حياتهم هنا مستحيلة، وأن نرغمهم على الهجرة".

إلا أن هذا "الهدف" لم يعد يرد بسرية في الوثائق الرسمية بل أصبح في النصف الثاني من الثلاثينات يناقش علانية في منابر بلغراد، وخاصة في "النادي الصربي الثقافي". ففي المحاضرات والمناقشات التي كانت تتم حينئذ في هذا النادي المعروف عبّر مدير دائرة الإحصاء في يوغسلافيا عن مخاوفه من أن الألبان "السلبيين" الآن يمكن أن يصبحوا "أقلية قومية نشطة وخطرة جداً لمصالحنا القومية"، ولذلك طالب الدولة بانتهاج "خطة فعالة" للتعامل معهم.

وفي هذا الاتجاه طالب أحد أعضاء هذا النادي أورستيه كرستيتش O.Krstic بأن تشترى الأراضي من الألبان فقط في حالة واحدة، ألا وهي استحالة مصادرتها دون تعويض. أما العضو الآخر جوكا بيرينا Dj.Perina فقد أكد على أنه من الضروري أن تصل نسبة الصرب في "صربيا الجنوبية" (أي كوسوفو ومكدونيا) إلى 67.5% وذلك بواسطة توطين 470 ألف صربي وتهجير 300 ألف ألباني.

ولكن العضو الأشهر في هذا النادي فاسو تشوبريلوفيتش V.Cubrilovic المؤرخ الصربي والأستاذ في جامعة بلغراد حينئذ، كان أوضح من الجميع إذ قدم خطة مفصلة لتصريب كوسوفو واستعرض أهم مفاصلها في محاضرة له في هذا النادي في 7 آذار/مارس 1937م.

وقد انطلق تشوبريلوفيتش بتأكيده على أهمية "المشكلة الألبانية" التي تكمن في وجود المثلث الألباني المتماسك في جنوب صربيا– يوغسلافيا، الذي يحتل منطقة استراتيجية مهمة، ولذلك لا بد من حل جذري للتخلص من الألبان. ومع تذكيره بنجاح صربيا في التخلص من الألبان في الأراضي التي ضمتها إليها خلال 1878م، يذكر تشوبريلوفيتش أن الدولة الصربية– اليوغسلافية لم تستطع أن تفعل مثل ذلك منذ 1918م لأن "الطرائق الحالية لسياسة الاستيطان في الجنوب لم نعط بعد تلك النتائج التي يجب أن نتوصل إليه، والتي تمثل الآن مهمة كبرى لدولتنا".

ويخلص من هذا إلى أن الاستيطان لا يكفي لحل "المشكلة الألبانية"، بل لا بد من الاعتماد على الحل الآخر: التهجير. وبالنسبة للتهجير يرى تشوبريلوفيتش أن ذلك يمكن أن يتم باتجاه دولتين: ألبانيا وتركيا. ونظراً لاقتناعه بأهمية هذا الحل/التهجير فقد ركز في بقية محاضرته أو خطته على الوسائل والآليات التي تضمن النجاح لذلك (إقناع ألبانيا وتركيا بفوائد الهجرة، استقطاب رجال الدين وأصحاب النفوذ وسط الألبان لحث العوام على الهجرة، تأمين النفقات اللازمة لذلك إلخ).

ومع طرح مثل هذه الأفكار/الحلول بشكل علني في بلغراد كانت الدبلوماسية السرية تسبق أحياناً وتتبنى أحياناً بعض هذه الأفكار أو الحلول. وفي

هذا الإطار زار وزير الخارجية الإيطالية الكونت تشيانو بلغراد في مطلع كانون الثاني/يناير 1939م للبحث في "المشكلة الألبانية" بين الدولتين. وقد رحّب حينئذ رئيس الحكومة ووزير الخارجية ميلان ستويا دينوفيتش M.Stojadinovic بعرض الكونت تشيانو لتقاسم ألبانيا، وطلب من نائبه إيفو اندريتش I.Andric (الذي سيشتهر لاحقاً كروائي) أن يضع تقريراً حول ذلك. وفي تقريره الذي وضعه في 30 كانون الثاني/يناير 1939م يبرر اندريتش تقاسم ألبانيا كحل للمشكلة التي تنتهجها بلغراد في كوسوفو (الاستيطان والتهجير) وتزيد من توتر العلاقات مع ألبانيا، التي كانت تعتبر نفسها معنية بمصير الألبان خاصة وأن ملكها كان يحمل لقب "ملك الألبان" وليس "ملك ألبانيا". ولذلك رأى اندريتش أن تقسيم ألبانيا بين يوغسلافيا وإيطاليا إنما يحل مشكلة كوسوفو بشكل نهائي. فمع اختفاء ألبانيا من الخريطة يتلاشى مركز الجذب (الدولة القومية) بالنسبة للألبان في كوسوفو، الذين يصبحون الآن أمام خيارين فقط، كما يذكر اندريتش: الذوبان في الإطار اليوغسلافي أو الهجرة إلى تركيا. وإذا كان ذوبان الألبان المسيحيين (الكاثوليك) الذين ينضمون إلى يوغسلافيا سيتم بسهولة فإن تهجير الألبان المسلمين (الذين لا يقبلون الذوبان) سيتم بسهولة أيضاً حسب رأي اندريتش، لأنه لن تكون هناك دولة (ألبانيا) تحتج على تهجير الألبان إلى تركيا.

وفيما يتعلق بتهجير الألبان إلى تركيا، الذي ورد أولاً في مشروع تشوبريلوفيتش ثم في مشروع أندريتش، تجدر الإشارة إلى أن بلغراد دخلت في مباحثات مع أنقرة منذ 1935م لأجل ترتيب صفقة شاملة للتخلص من معظم الألبان بحجة أنهم من "الأتراك". وفي الجولة الأولى من المباحثات (1935م) وافقت تركيا على قبول 200 ألف مهاجر، إلا أن المباحثات توقفت لاستكمال بعض التفاصيل. وفي صيف 1938م تجددت المباحثات بين الدولتين لأجل عقد اتفاقية شاملة، ووافقت بلغراد على دفع 15 ألف دينار يوغسلافي عن كل عائلة مهاجرة إلى تركيا لكي تغري تركيا بقبول أكبر عدد ممكن. وبعد ثماني جلسات من المباحثات خلال حزيران/يونيو – تموز/يوليو تم في 11 تموز– يوليو 1938م صياغة هذه الاتفاقية الشاملة التي وقعها بالأحرف الأولى عن الجانب اليوغسلافي

ميلان رستيش M.Ristic رئيس الدائرة البلقانية في وزارة الخارجية اليوغسلافية وفويسلاف ماغوتشفيتش V. Magovcevic المفتش في وزارة الزراعة اليوغسلافية، وعن الجانب التركي حسن ساكا رئيس الفرع التركي في المجلس الاقتصادي للحلف البلقاني وجودت ألا ساغون المدير العام توحيد للسكان المهاجرين في وزارة الصحة والمساعدة الاجتماعية.

وقد انطلقت مقدمة الاتفاقية من "الرغبة في الهجرة للسكان الأتراك المسلمين في صربيا الجنوبية"، بينما أشار البند الأول موارية إلى أن هذه الاتفاقية "يستفيد" منها أيضاً أولئك الذين يتحدثون التركية أو الذين لديهم ثقافة تركية"، وهو تعبير يمكن أن يشمل معظم المسلمين الذين ورثتهم صربيا/يوغسلافيا من الدولة العثمانية. أما البند الثاني فيحدد المناطق التي تشملها الهجرة حسب هذه الاتفاقية، وهي في معظمها بغالبية ألبانية مما يوضح أن مصطلح "الأتراك" ورد للتمويه فقط. ويحدد البند الثالث عدد العائلات التي تشملها الاتفاقية (40 ألف عائلة)، مع تعريف العائلة بأنها مجموعة الأشخاص الذين ينحدرون من أم واحد ويعيشون في أرض واحدة وتحت سقف واحد". وفي الواقع أن هذا التعريف وضع ليشمل معظم الألبان في كوسوفو ومكدونيا حيث أن معظم الألبان حينئذ كانوا يتمسكون بنمط العائلة التقليدية الكبيرة التي تشمل الأب والأولاد مع زوجاتهم في بيت واحد (في المتوسط 20 فرداً). ويحدد البند الرابع فترة ست سنوات ابتداء من سنة 1939م لإنجاز توطين المهاجرين في تركيا، وذلك بمعدل أربعة آلاف عائلة في 1939م وست آلاف عائلة في 1940م وسبعة آلاف عائلة في 1941م وسبعة آلاف عائلة في 1942م، وثمانية آلاف عائلة في 1943م وثمانية آلاف عائلة في 1944م. وعلى حين يوضح البند الخامس أن الأموال غير المنقولة للمهاجرين تبقى ملكاً للدولة اليوغسلافية ويصبح من حقهم حمل الأموال المنقولة فقط، يحدد البند السابع أن الحكومة اليوغسلافية ستدفع للحكومة التركية مبلغ 5000 ليرة تركية عن كل عائلة، أي ما مجملة 20 مليون ليرة تركية، وذلك بغض النظر عن عدد أفراد العائلة.

ولا شك أن مثل هذه الاتفاقية الجائرة كانت تكفل لبلغراد بالفعل أن تتخلص من الأغلبية الألبانية في كوسوفو خلال عدة سنوات فقط (1939–1944م).

إلا أن وفاة كمال أتاتورك في 1938م وسقوط حكومة ستويا دينوفيتش في بلغراد في شباط/فبراير 1939م أعاق تصديق وتطبيق هذه الاتفاقية. وهكذا عندما جاءت الذكرى الـ 550 لمعركة كوسوفو في حزيران/يونيو 1939م، التي كان النظام في بلغراد قد استعد لها منذ وقت ليبرز إنجازاته، بدا من الواضح أن بلغراد قد أخفقت بعد عشرين سنة أن تجعل كوسوفو بغالبية صربية. فقد بقيت الغالبية الألبانية متماسكة، بل وتحوّلت هذه المناسبة (الذكرى الـ 550 للمعركة) إلى فرصة للتعبير عن المعارضة المتزايدة لسياسة بلغراد.

وعلى كل حال فقد جاء اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول/سبتمبر 1939م ليجمد هذا الأمر (التصريب)، بينما أدت تطورات الحرب في نيسان/إبريل 1941م (اختراق وتفتيت يوغسلافيا) إلى تطور معاكس: ضم معظم كوسوفو إلى ألبانيا والهجرة المعاكسة لمعظم الصرب الذين استوطنوا كوسوفو خلال 1918– 1939.

ولكن لا بد من القول أنه نتيجة لكل الإجراءات التي اتبعتها بلغراد لم تعد الأغلبية الألبانية في كوسوفو كما كانت في 1912م أو 1918م. فبالإضافة إلى عدد القتلى نتيجة للمعارك والمجازر، الذين يتراوح عددهم من الآلاف إلى عشرات الآلاف حسب الدراسات المختلفة، فقد فقدت كوسوفو نسبة لا بأس بها من الألبان نتيجة للهجرة القسرية إلى ألبانيا وتركيا خلال 1918–1939م. وفي الواقع أن عدد الألبان الذين أرغموا على الهجرة إلى ألبانيا وتركيا خلال تلك الفترة يتراوح في الدراسات التي تعرضت إلى ذلك بين 50 و250 ألف، ولكن يمكن أن يكون حوالي 100 ألف وهو على كل حال ليس بالقليل آخذاً بعين الاعتبار عدد السكان في كوسوفو (حوالي 20%).

كوسوفو مع ألبانيا

كان احتلال إيطاليا لألبانيا في نيسان/أبريل 1939م من مقدمات الحرب العالمية الثانية التي انعكست بقوة على البلقان. فقبل هذا الاحتلال (1938م) كان خيار تقسيم ألبانيا بين إيطاليا ويوغسلافيا وارداً كحل للتخلص من مشكلة

كوسوفو، ولكن احتلال إيطاليا لكل ألبانيا الآن جعل شهية موسوليني تنفتح على كوسوفو/يوغسلافيا أيضاً. فقد كانت روما تتابع عن كثب الوضع المتفاقم للألبان في كوسوفو وتغذي السخط فيهم بواسطة عملائها كما وتشجع طموح بعض السياسيين منهم، سواء الموجودين في كوسوفو أو اللاجئين في ألبانيا، على العمل لأجل "ألبانيا الكبرى" التي تعني فيما تعنيه ضم كوسوفو (وغيرها) إلى ألبانيا الأم.

وخلال الحكم الإيطالي لألبانيا مارست الإدارة والدعاية الفاشية أساليبها حيث أخذت تصور الزعيم موسوليني مدافعاً عن الإسلام، وذلك لكسب ود المسلمين الذين يشكلون غالبية السكان بين الألبان. وفي خطوة ذات مغزى نجحت روما في استقطاب الجماعة الإلبانية المسلمة، التي تمثل المسلمين أمام الدولة، إلى صفها حتى أن مفتي ألبانيا ألف كتاباً عن الإسلام والفاشية يؤكد فيه تطابقهما ويتصدره رسم لموسوليني يحمل لقب "حامي الإسلام".

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وجدت روما الفرصة مناسبة بعد الاتفاق الألماني/الإيطالي على اختراق يوغسلافيا في نيسان/ابريل 1941م، حيث تمخض ذلك عن تشكيل "دولة كرواتيا المستقلة" التي ضمت البوسنة وتشكيل "ألبانيا الكبرى" التي ضمت معظم كوسوفو وغيرها من المناطق التي يعيش فيها الألبان (مكدونيا الغربية وجنوب الجبل الأسود). ومع أن تشكيل "ألبانيا الكبرى" آنذاك كان يعني فيما يعنيه توسيع ألبانيا التي كانت جزءاً من الإمبراطورية الإيطالية إلا أنها بالنسبة إلى النصف الآخر من الألبان الذي فصل عن الجذع الألباني في 1912–1913م وحرم من حقوقه الأساسية كان يعني عودة الروح. فقد افتتحت المدارس باللغة الألبانية لأول مرة وأصبحت الألبانية لغة الإدارة والثقافة، ونمت من جديد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جناحي النسر الألباني أبو الرأسين. وفي هذه الظروف لم يكن أمام المستوطنين الصرب الذين جاءوا كوسوفو بعد 1920م سوى العودة من حيث أتوا، ومن بقي منهم سارع إلى الهجرة بعد قيام الألبان بحرق قرية دوبروتشا في 1941م.

وفي هذه الظروف كانت قد اندلعت في أطراف يوغسلافيا السابقة "حرب التحرير الشعبية" بقيادة الحزب الشيوعي اليوغسلافي، الذي كان يدعو إلى بناء يوغسلافيا جديدة (فدرالية) تقوم على المساواة بين القوميات. ومن الطبيعي أن الألبان في كوسوفو كانوا غير ميالين في البداية إلى مثل هذا التوجه، الذي يعني فيما يعنيه العودة إلى الماضي. ومن هنا فقد عمل الحزب الشيوعي اليوغسلافي في خريف 1941م على المساعدة لتأسيس حزب شيوعي ألباني يدعو بدوره إلى "حرب تحرير شعبية"، كما أنه وجه رسائل جديدة إلى الألبان في كوسوفو. وفي هذا الإطار نشر تيتو مقالة مشهورة في كانون الأول/ديسمبر 1941م بعنوان "المسألة القومية في يوغسلافيا في ضوء حرب التحرير الشعبية" أشار فيها بوضوح إلى أن سكان إقليم كوسوفو وغيره من الأقاليم "سيقررون مصيرهم بأنفسهم بعد الحرب فيما لو حملوا السلاح وشاركوا في الحرب الدائرة". وللتأكيد على هذا الأمر فقد أصبح فرع كوسوفو للحزب الشيوعي اليوغسلافي مرتبطاً مباشرة باللجنة المركزية للحزب وليس مع قيادة الحزب في صربيا.

وبناء على ذلك انقسم الألبان في كوسوفو إلى قسمين: قسم صدق هذه الدعوة واستجاب لها وقسم آخر رفضها لأنه كان يعتبر أن مشكلة الألبان في كوسوفو قد انحلت بالاتحاد مع ألبانيا. ومع هزيمة إيطاليا المبكرة في أيلول/سبتمبر 1943م وتولي ألمانيا لدورها في "ألبانيا الكبرى"، زاد أنصار "حرب التحرير الشعبية" في كوسوفو الذين شكلوا مجلساً لهم على نمط الأقاليم الأخرى في يوغسلافيا، على أساس أنه الهيئة التي تمثل السكان وتعبر عن مصالحهم ومصيرهم. وفي هذا الإطار عقد المؤتمر التأسيسي لـ "مجلس التحرير الشعبي المناهض للفاشية في كوسوفو" في الأيام الأخيرة من 1943م. وقد عقد هذا المؤتمر في قرية بويان Bujan على الحدود الكوسوفية الالبانية حيث شارك فيه 49 مندوباً من أصل 61 تم انتخابهم من كل أرجاء كوسوفو (43 ألبانيا و6 صربيين ومونتغريين). وفي نهاية هذا المؤتمر في 1944/1/1م الذي تمخض عن انتخاب رئيس ألباني (محمد خوجا) ونائبين له (الصربي بافله يوفيتشيتش والألباني رفعت بريشا) صدر القرار التاريخي الذي يتضمن أن كوسوفو "إقليم تسكنه أغلبية من

الشعب الألباني الذي كان يرغب دائماً في الاتحاد مع ألبانيا. ولذلك لا بد من توضيح الطريق الذي لا بد أن يأخذ به الشعب الألباني لتحقيق هذا الطموح: الحرب المشتركة مع شعوب يوغسلافيا ضد المحتل النازي".

ومع أن قيادة الحزب الشيوعي الالباني رحبت بهذا القرار باعتباره ممارسة قانونية لحق تقرير المصير للألبان في كوسوفو، بينما تحفظت عليه قيادة الحزب الشيوعي اليوغسلافي، إلا أن التعاون السياسي والعسكري بين قيادتي الحزبين استمر بل تعزز أكثر في صيف 1944م حين شاركت وحدات من "جيش التحرير" من ألبانيا في مساعدة "جيش التحرير" اليوغسلافي في "تحرير" كوسوفو وغيرها من المناطق المجاورة.

ولكن مع "تحرير" كوسوفو (الذي كان يعني فيما يعنيه القتال ضد الطرف "اليميني" المتشبث بالاتحاد مع ألبانيا) حدث الانشقاق الأول، إذ أن بعض الوحدات الكوسوفية في "جيش التحرير الشعبي اليوغسلافي" اعتبرت أن مهمتها قد انتهت في كوسوفو مع حق تقرير المصير، بينما كانت قيادة الحزب الشيوعي اليوغسلافي و"جيش التحرير الشعبي" اليوغسلافي يريان أنه لا بد لتلك القوات الكوسوفية من أن تستمر في الحرب الدائرة إلى أن تتحرر كل يوغسلافيا. وبسبب هذا الموقف رفضت بعض الوحدات الكوسوفية بقيادة شعبان بولوجا Sh.Poluzha الانصياع إلى الأوامر والاستمرار في القتال خارج كوسوفو في مطلع شباط/فبراير 1944م، مما اعتبرته قيادة الحزب الشيوعي اليوغسلافي "ثورة مضادة". وبناء على ذلك فرضت قيادة الحزب الشيوعي اليوغسلافي "الإدارة العسكرية" على إقليم كوسوفو في 8 شباط/فبراير 1945م. وبعد القضاء على "الثورة المضادة" دعت السلطة الجديدة "مجلس التحرير الشعبي المناهض للفاشية في كوسوفو" (الذي كان قد أعلن قراره التاريخي في 1944/1/1م) إلى الاجتماع في بريزرن خلال 8—10 تموز/يوليو 1945م ليعلن الآن تحت الحصار عن رغبة السكان بالانضمام إلى جمهورية صربيا ضمن يوغسلافيا الفدرالية.

وبناء على هذا القرار الجديد وافقت رئاسة "مجلس التحرير الشعبي المناهض للفاشية في يوغسلافيا" (الذي أصبح بمثابة البرلمان في الدولة الجديدة) على هذه

"الرغبة" في 13 تموز/يوليو 1945م. وبالاستناد إلى ذلك فقدت نفذت رئاسة "مجلس التحرير الشعبي المناهض للفاشية في صربيا" هذه "الرغبة" وأصدرت في 3 أيلول/سبتمبر 1945م قانون تأسيس وتنظيم الحكم الذاتي لكوسوفو في إطار "جمهورية صربيا الفدرالية".

وفي الواقع أن مصير كوسوفو كان قد تقرر في وقت مبكر في اجتماعات مغلقة شملت الحلقة الضيقة حول تيتو في شباط/فبراير 1945م، أي قبل "الثورة المضادة" وقبل "القرارات التاريخية". فقد أثير موضوع كوسوفو في ذلك الوقت بسبب تطور الوضع السياسي العسكري. فقد كانت "حرب التحرير" التي يقودها تيتو تنمو بسرعة في أرجاء يوغسلافيا السابقة بينما كانت نقطة الضعف في صربيا. وقد أدرك تيتو والحلقة الضيقة حوله (أدوار كارديل وميلوفان جيلاس وألكسندر رانكوفيش وموشى بياده) أنه لا يمكن ليوغسلافيا أن تقوم من جديد دون صربيا، ولا يمكن لصربيا أن تدخل يوغسلافيا الجديدة من دون كوسوفو. ولذلك فقد توصل تيتو مع الحلقة الضيقة من حوله إلى حل وسط يتمثل في ضم كوسوفو إلى صربيا مع منحها حكماً ذاتياً.

كوسوفو في يوغسلافيا الثانية

على الرغم مما كان في هذا "القرار التاريخي" في 1945م من تناقض مع القرار الأول المعلن في 1944/1/1م ومن إجحاف بحق الأغلبية في تقرير المصير كما وعدت خلال الحرب، إلا أنه مرّ بسهولة نسبية (مع استمرار المقاومة المسلحة هنا وهناك) بفضل "شهر العسل" الذي كان قد بدأ لتوه بين ألبانيا ويوغسلافيا. ومع أن هذا القرار جوبه بمقاومة مسلحة في بعض الأرجاء من كوسوفو، إلا أن هذه المقاومة أخذت تضعف وتتلاشى في خضم نمو العلاقات الجديدة بين ألبانيا ويوغسلافيا.

فنظام الحكم الجديد في ألبانيا كان يواجه أيضاً مقاومة مسلحة "يمينية" في ألبانيا ذاتها، حيث أنها كانت ترفض التسليم بوصول الحزب الشيوعي إلى السلطة وفصل كوسوفو عن ألبانيا. ومن هنا فقد كانت النظرة إلى هذه المقاومة

"اليمينية" سواء في كوسوفو أو في ألبانيا مما يوحد القيادتين الجديدتين في يوغسلافيا وألبانيا. فالحزب الشيوعي الألباني كان قد تأسس في خريف 1941م بمساعدة مباشرة من الحزب الشيوعي اليوغسلافي، وبقي فترة من الزمن تحت نفوذه، ولذلك فقد كان من الطبيعي أن يكون بينهما هذا الموقف المشترك.

ومن ناحية أخرى فقد فتح وصول الحزب الشيوعي إلى السلطة في ألبانيا فرصة مناسبة أمام القيادة الجديدة في يوغسلافيا لكي "تستوعب" ألبانيا ضمن كتلة جديدة أو كونفدرالية بلقانية بزعامة تيتو. وفي هذا السياق كان يعتقد أن كوسوفو يمكن أن تكون دعامة أو صلة الوصل بين الدولتين للعلاقة الجديدة المرتقبة. وهكذا فقد قدمت يوغسلافيا مساعدات مختلفة لألبانيا وعقدت معها اتفاقيات اقتصادية وتجارية وثقافية وعسكرية خلال 1945–1948م. وقد تتوج هذا التوجه في تموز/يوليو 1946م بتوقيع المعاهدة العسكرية التي قام لأجلها زعيم ألبانيا الجديد أنور خوجا بزيارة بلغراد. وكانت هذه الزيارة وما تخللتها من لقاءات، وخاصة اللقاء المنفرد بين خوجا وتيتو، فرصة لطرح موضوع أو مصير كوسوفو. وعلى الرغم من الروايات المختلفة حول هذا اللقاء المهم إلا أن الشاهد الوحيد الذي حضره كمترجم، ألا وهو يوسيب جرجا J.Djerdja السفير اليوغسلافي في تيرانا، ترك لنا قبل وفاته في 1987م شهادة نادرة. وحسب هذه الشهادة قال خوجا لتيتو أنه من المفيد للقيادة الألبانية في هذه الظروف (التوجه للفدرالية مع يوغسلافيا) أن تكون لديها صورة واضحة عن مصير أو وضع كوسوفو. وقد أجابه تيتو مباشرة ودون دبلوماسية أن يوغسلافيا كدولة تقوم على المبدأ القومي، وسيتم في هذه الحالة (الفدرالية مع ألبانيا) احترام هذا المبدأ إلى أقصى حد. ولذلك حسب هذا المبدأ يمكن أن تلحق معظم كوسوفو بالوحدة الفدرالية الألبانية (في حال الاتحاد مع يوغسلافيا) مع مراعاة اختلاف السكان والمواصلات والأمور الاقتصادية والإستراتيجية. وبالاستناد إلى هذه الشهادة الموثوقة فقد خرج أنور خوجا من هذا اللقاء مرتاحاً جداً للجواب أو العرض الذي سمعه من تيتو.

إلا أن هذا التوجه نحو الفدرالية البلقانية (اليوغسلافية والألبانية) الذي أغرى بلغاريا أيضاً بالانضمام إليها مع مطلع 1948م، أثار تخوف ستالين الذي

لم يكن يحتمل بروز منافس له (تيتو) أو تكتل قوي في جنوب شرق أوروبا (البلقان) يخرج عن سيطرته في أوروبا الشرقية، ولذلك أخذ يتدخل في يوغسلافيا (لإثارة المعارضة ضد سياسة تيتو) وبلغاريا وألبانيا (لإبعادهما عن التوجه للفدرالية البلقانية). وقد تتوج هذا السعي الستاليني لإحكام السيطرة على هذا الجزء من أوروبا الشرقية بإصدار بيان "مكتب الاعلام الشيوعي" (الكومنفورم) عن "وضع الحزب الشيوعي اليوغسلافي" في حزيران/يونيو 1948م، الذي اتهم القيادة اليوغسلافية بالانحراف الأيديولوجي عن الخط الماركسي.

ومع هذا القرار تم بتوجيه من موسكو التخلص من بعض القياديين في الدول المجاورة ليوغسلافيا باعتبارهم عملاء لتيتو ويوغسلافيا. وهكذا كان القرار فرصة لأنور خوجا أيضاً لكي يتخلص من الشخص الثاني في الحزب والنظام كوتشي زوزه Koci Xoxc (من الاقلية السلافية في ألبانيا) وأنصاره باعتبارهم من عملاء تيتو ويوغسلافيا. وفي الحقيقة لقد كان كوتشي زوزه من أنصار الاتحاد الفدرالي مع يوغسلافيا، ولذلك فقد كان من الطبيعي مع تصفية هذا الجناح في الحزب/النظام واستفراد أنور خوجا بالسلطة أن يعاد تفسير هذا التوجه (الفدرالية مع يوغسلافيا) باعتباره كان يهدف إلى "ابتلاع" ألبانيا وتحويلها إلى جمهورية سابعة في يوغسلافيا. وكما هو معروف فقد أعقب بيان الكومنفورم في حزيران/يونيو 1984م شن حملة دعائية قوية ضد تيتو ويوغسلافيا، وإحكام حصار سياسي واقتصادي عليها من الدول المجاورة (ألبانيا وبلغاريا ورومانيا وهنغاريا) التي أصبحت الآن تماماً تحت سيطرة ستالين. وفي هذا الإطار توتر الوضع بشكل خاص على الحدود بين ألبانيا ويوغسلافيا حتى أنه أحصى أكثر من 200 حادث واستفزاز حدودي بين 1 تموز/يوليو 1948م و20 تشرين الأول/أكتوبر 1950م، وانتهى الأمر في ذلك العام (1950م) إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وفي الحقيقة فإن انعطاف 1948م كانت له آثار بعيدة المدى فيما يتعلق بالعلاقات بين المركز (موسكو) والأطراف (البلدان الاشتراكية). وفيما يتعلق بالبلقان أيضاً. فقد أدى هذا الانعطاف/الانقلاب على يوغسلافيا إلى التخلي عن استكمال الفدرالية البلقانية مع ألبانيا وبلغاريا التي كادت أن تتم. وعلى العكس

من ذلك فقد سارت يوغسلافيا في الاتجاه المضاد وشاركت في 1953م في رابطة بلقانية أخرى مع العدوتين اللدودتين تاريخياً وأديولوجياً الآن لكل من بلغاريا وألبانيا – اليونان وتركيا (العضوتان حينئذ في حلف شمال الأطلسي). وفيما يتعلق بكوسوفو فقد كان هذا الانعطاف يعني فيما يعنيه الانشطار التام بين نصفي الشعب الألباني. فقد كان استفراد أنور خوجا بالسلطة باسم التخلص من الجناح "العميل" لتيتو ويوغسلافيا، الذي كان يريد في الواقع تسريع الاتحاد الفدرالي مع يوغسلافيا، إنما كان يعني رفع سور صيني بين ألبانيا وألبان يوغسلافيا (كوسوفو ومكدونيا الغربية) طيلة حكم أنور خوجا على الأقل، أي حتى وفاته في 1985م. وبعبارة أخرى فقد انتهى الأمر في 1948م إلى أن تواجه كوسوفو (والنصف الألباني الآخر في يوغسلافيا) مصيرها بنفسها في الإطار اليوغسلافي الذي شهد تطورات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية سواء خلال حياة تيتو (توفي في 1980م)، أو بعد وفاته (1981–1991م) وحتى انهيار يوغسلافيا من جديد 1991–1992م.

وفيما يتعلق بكوسوفو فقد كان هذا الانعطاف يعني فيما يعنيه الانشطار التام بين نصفي الشعب الألباني، حيث أصبح مجرد الاقتراب من الحدود تعتبر هنا وهناك محاولة للتسلل أو للهرب أو للتخريب تعرض صاحبها للمسائلة والمحاكمة.

فبعد صدور قرار "مكتب الإعلام الشيوعي" (الكومنفورم) في حزيران/يونيو 1948م واتهام قيادة الحزب الشيوعي اليوغسلافي بـ "التحريفية" وإحكام الحصار السياسي والدعائي والاقتصادي والعسكري على يوغسلافيا من قبل الكتلة الشيوعية، أخذ دور أجهزة الأمن يتضخم في يوغسلافيا بحجة الخطر الخارجي والمؤامرات التي تحاك في الداخل لإسقاط النظام. ونظراً لأن بعض أعضاء الحزب الشيوعي اليوغسلافي أيدوا بدورهم ما جاء في قرار "مكتب الإعلام" فقد جرت اعتقالات واسعة لكل من يؤيد أو يشك في تأييده لقرار "مكتب الإعلام"، وأصبح تأيد هذا القرار كافياً لصاحبه أن يذهب به إلى السجن والحكم عليه لاحقاً.

ونظراً لأن النظام الألباني كان قد أيد بقوة قرار "مكتب الإعلام الشيوعي" وشارك في إحكام الحصار الدعائي والاقتصادي والعسكري حول يوغسلافيا، فقد أخذت إذاعته القريبة من الحدود مع كوسوفو (راديو كوكسي) تثير مشاعر الألبان هناك ضد النظام اليوغسلافي (العميل والخائن) وتدعوهم إلى العمل على تغييره. ومن الطبيعي أن يتأثر البعض بهذه الحملة الدعائية ولكن أجهزة الأمن اليوغسلافية أخذت تتعامل مع كل الألبان في كوسوفو كـ "طابور خامس"، وخاصة بسبب تمركزهم على طول الحدود مع ألبانيا، مما يجعل بسهولة اختراق حدود يوغسلافيا من قبل "الأعداء". ويبدو أن تضخم دور أجهزة الأمن داخل النظام اليوغسلافي فرض وجهة نظرها، وأعاد من جديد التفكير القديم في تعزيز الطابع الصربي لكوسوفو وتقليص الوجود الألباني هناك.

وهكذا بدأت أجهزة الأمن باعتقالات واسعة شملت المئات من النخبة الألبانية بحجة تأيد قرار "مكتب الإعلام" أو تأيد النظام الألباني. ويلاحظ هنا أن الاعتقالات وما تلاها من محاكم واحكام بالإعدام والسجن شملت بعض المشاركين في مؤتمر بويان التاريخي، الذي كان قد عبر عن قراره في 1944/1/1م عن رغبة الشعب الألباني في كوسوفو بالاتحاد مع ألبانيا، مثل رفعت بريشا وجلال الدين هانا ونجات أغولي وكامل بروفينا وكامل لوجا وصبريه فوكشي إلخ. وفي هذا الإطار أصبح كل من يعبر أو يطالب بالاتحاد مع ألبانيا عملاً خطيراً لأنه يتهم بالتعاون مع "الأعداء" نظراً للموقف العدائي الذي كان النظام الألباني يتخذه من يوغسلافيا.

وفي هذا السياق بدأت موجات جديدة من المستوطنين الصرب تفد إلى كوسوفو تحت غطاء الحاجة إلى كوادر في الحزب والإدارة وإلى خبراء في الاقتصاد إلخ. وفي المقابل أخذت السلطات الصربية تعمل وفق مخطط جديد يقوم على الضغط على الألبان للإعلان عن أنفسهم كـ "أتراك" في الإحصاء السكاني الذي كان يعد له في 1953م وذلك لأجل تسهيل ما هو آت. وهكذا نتيجة لهذه الضغوط قفز فجأة عدد "الأتراك" في كوسوفو من 1350 في 1948م إلى 34583 في إحصاء 1953م.

ومع هذا التحول فتح باب الهجرة إلى تركيا على أوسع نطاق، فقد كان الإعلان عن "الأتراك" الجدد في كوسوفو يسهل كثيراً تهجيرهم إلى تركيا، كما أن الضغوط المتواصلة على بقية الألبان دفعت بعشرات الألوف منهم للهجرة خلال الخمسينات. ففي سنة 1953م لوحدها هاجر 13 ألف "تركي" بينما هاجر 17 ألف "تركي" في 1954م.

ويلاحظ هنا أنه منذ 1953 حين دخلت يوغسلافيا (الشيوعية) في "الحلف البلقاني" الجديد مع تركيا واليونان (العضوتان في حلف الاطلسي) تجددت الاتصالات لبعث اتفاقية التهجير مع تركيا (التي كانت وقعت بالاحرف الاولي في صيف 1938 ولم تنفذ). ويبدو الان كانها تنفذ دون توقيع. فمنذ 1953 أخذ عدد المهاجرين "الأتراك" إلى تركيا يزداد بصورة مطردة حتى وصل في 1966 إلى 231 ألف مهاجر "تركي"، بينما تقول التقديرات الالبانية أن 80% منهم كانوا من الالبان.

وقد وصلت الضغوط على الألبان إلى ذروتها خلال شتاء 1955– 1956م خلال حملة ما سمي "جمع السلاح". فقد شنت أجهزة الأمن مداهمات وقامت باعتقالات واسعة شملت عشرات الألوف للتحقيق والتعذيب للإفضاء بما لديهم من معلومات عن أسلحة. وكانت لهذه الحملة بالذات أسوأ ذكرى في نفوس الألبان لعدة عقود، وكان لها دورها في ذلك الوقت في دفع عشرات الألوف إلى البحث عن الحل في الهجرة إلى تركيا.

وفي هذا السياق فقد شملت الضغوط المثقفين والمعلمين في المدارس (وخاصة ممن يعلّمون اللغة الألبانية وأدبها والتاريخ). فقد جمد التعليم في اللغة الألبانية وزاد في اللغة الصربية بحجة عدم وجود كوادر، وتقلص النشر في اللغة الألبانية، ولم يتم التوسع (كما في أرجاء يوغسلافيا الأخرى) في التعليم العالي لكي يبقى الاعتماد على الكوادر والخبراء الصرب في كل مكان.

وقد استمرت هذه الحالة حتى صيف 1966م حين عقد الاجتماع الموسع للجنة التحضيرية للحزب الشيوعي اليوغسلافي في جزيرة بريوني، حيث تم

الكشف عن تجاوزات خطيرة لأجهزة الأمن وعن وجود مراكز قوى تحكم وتتحكم من وراء ظهر الحزب والدولة. وقد حمل مسؤولية كل هذه التجاوزات الكسندر رانكوفيتش A.Rankovic (الصربي) نائب الرئيس تيتو مع مجموعة من المسؤولين في أجهزة الأمن. ومع التخلص من هذه المجموعة دخلت يوغسلافيا في فترة انفتاح اقتصادي وسياسي في الداخل والخارج، وخاصة فيما يتعلق بالموقف من الألبان والمسلمين الذين شعروا بانعطاف حقيقي.

كانت "قرارات بريوني" 1966م بداية انقلاب كبير في حياة الألبان (والمسلمين بشكل عام في يوغسلافيا) وفي وضع كوسوفو والبوسنة داخل الفدرالية اليوغسلافية. وربما يمكن القول أنه كان الحجر الأول في لعبة الدومينو التي أدت إلى انهيار النظام اليوغسلافي في 1991م. فقد وجد من يفسر ما حدث في 1966م بالنسبة للصرب بما حدث لهم في 1389م، أي بمثابة خسارة أخرى لكوسوفو وهزيمة أخرى للصرب، خاصة وأن هذا الشحن كان يتزايد مع اقتراب الذكرى الـ 600 لمعركة كوسوفو في 1389م.

وكانت من أول مظاهر هذا الانقلاب تغير الوضع القانوني/الدستوري لكوسوفو ضمن الفدرالية اليوغسلافية.

فقد كان الدستور الفدرالي الأول ليوغسلافيا (21 كانون الثاني/يناير 1946م) قد ثبت وضع الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو ضمن جمهورية صربيا (المادة 2 البند 2). وبناء على ذلك جاء دستور صربيا في وقت لاحق (17 كانون الثاني/يناير 1947م) ليحدد بشكل أوضح وضع وتنظيم وصلاحيات الحكم الذاتي لكوسوفو باعتبارها مسألة تخص صربيا. ولكن مع إبعاد الكسندر رانكوفيتش ومجموعته أدخلت تعديلات دستورية مهمة على مستوى الفدرالية والجمهوريات هدفت إلى التخفيف من الطابع المركزي (في السياسة والاقتصاد) وإعطاء الوحدات الفدرالية مسؤولية أكبر في الأمور السياسية والاقتصادية.

وفي هذا السياق اعتبر التعديل الدستوري رقم (18) أن الفدرالية اليوغسلافية مسؤولة عن رعاية وحقوق الإقليمين (كوسوفو وفويفودينا) اللذان

يتمتعان بالحكم الذاتي في إطار جمهورية صربيا. وبعبارة أخرى فقد أدت التعديلات الدستورية إلى تحول الإقليمين (كوسوفو وفويفودينا) إلى عضوين مكونين للفدرالية اليوغسلافية وليس مجرد هيئة ترعى تطبيق الحقوق الثقافية والتعليمية للأقليات.

وقد تأكدت هذه التعديلات في الدستور اليوغسلافي الجديد (1974م) الذي أدى حينئذ إلى بروز يوغسلافيا مختلفة تقوم على مفهوم الوحدات الفدرالية. وبناء على ذلك أصبح لكوسوفو، كما لفويفودينا، دستورها الخاص وبرلمانها وحكومتها ورئاستها ومشاركتها في الحكومة الفدرالية (في السابق كانت المشاركة ضمن صربيا فقط)، كما هو الأمر مع الوحدات (الجمهوريات) الفدرالية الأخرى. وفي هذا السياق أصبح لكوسوفو ممثل على قدم المساواة مع الوحدات الفدرالية الأخرى في الرئاسة الجماعية ليوغسلافيا، التي فصلت لتقود البلاد بعد وفاة تيتو. فقد تم الاتفاق على دور معين بين الوحدات الفدرالية الثمانية بحيث يتولى ممثل كل وحدة رئاسة يوغسلافيا لمدة عام. وبناء على ذلك وصل ممثل كوسوفو في الرئاسة الجماعية (سنان حساني) إلى أعلى منصب في البلاد (رئيس الجمهورية) في أيار/مايو 1986م.

وفي غضون ذلك كان الانقلاب الكبير يبدو في التعليم والثقافة، الذي أدى إلى انبعاث الروح القومية الألبانية من جديد. فقد جرى التوسع في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي في اللغة الألبانية على نحو غير مسبوق حتى أصبح حوالي نصف عدد السكان في كوسوفو على مقاعد الدراسة، آخذاً بعين الاعتبار الهرم الفتي للسكان الذي كانت تتميز به كوسوفو. وإذا أخذنا بعين الاعتبار مناهج التعليم والكتب المدرسية الجديدة، التي ألفت وفق الرؤية الجديدة (الألبانية) للتاريخ، فقد كان للتعليم دور كبير في بث روح جديدة للألبان في كوسوفو. وفي هذا السياق فقد جرى في 1969 افتتاح كلية للطب في بريشتينا بينما تم في ربيع 1970م تأسيس جامعة بريشتينا. ويلاحظ هنا أن جامعة بريشتينا بدأت عملها بتوقيع اتفاق للتعاون مع جامعة تيرانا في تشرين الأول/أكتوبر 1970م، وهو ما كان له مغزاه الكبير بالنسبة لذلك الوقت. فبعد إغلاق الحدود في 1948م،

والشحن الأديولوجي عبر الحدود، بدأ منذ 1970م تبادل الأساتذة والطلاب بين الطرفين (الأساتذة للتدريس في جامعة بريشتينا والطلاب من كوسوفو لزيارة ألبانيا) مما عزّز أكثر الروح القومية عند الألبان. وقد نمت جامعة بريشتينا بسرعة كبيرة حتى تجاوز عدد طلابها 25 ألف طالب في 1981م، وهو رقم ليس بالقليل بالنسبة لعدد سكان كوسوفو في ذلك الوقت ونسبة الطلبة إلى مجموع السكان في يوغسلافيا. ويكفي القول هنا لتوضيح ذلك أن عدد طلبة الجامعات في كل يوغسلافيا قبل الحرب العالمية الثانية كان أقل من 18 ألف طالب من بينهم 19 طالباً ألبانياً فقط.

ومع هذا الشعور بالحرية الجديدة جرت في خريف 1968م مظاهرات شبابية وطلابية في مدن كوسوفو (بريزرن وبريشتينا وجيلان ومتروفيتسا إلخ) ومكدونيا (تيتوفو) والجبل الأسود (أولتسين) تطالب بحق تقرير المصير وتوحيد الألبان في جمهورية واحدة وتأسيس جامعة في اللغة الألبانية إلخ. وكان تيتو واعياً إلى مدى حساسية ذلك بالنسبة إلى الصرب، ولذلك فقد أرسى نوعاً من التفاهم مع القادة الألبان في كوسوفو (فاضل خوجا وجاويد نعماني إلخ) بأن تأخذ كوسوفو كل الصلاحيات التي لدى الجمهوريات ما عدا السيادة. وهكذا فقد أصبح لكوسوفو دستور خاص بها، وهو الذي كان فقط للجمهوريات، وأصبح لها تمثيل لأول مرة في الحكومة الفدرالية وفي الرئاسة الجماعية ليوغسلافيا على قدم المساواة مع الجمهوريات الأخرى، ولكنها في الوقت نفسه فيما يتعلق بالسيادة بقيت جزءا من جمهورية صربيا.

ومن ناحية أخرى فقد تم آنذاك (1965) تشكيل صندوق فدرالي لتنمية المناطق المتخلفة في يوغسلافيا، وأصبحت كوسوفو تحصل على نصيب الأسد (حوالي الثلثين) من هذا الصندوق، مما انعكس ذلك على إنشاء بنية تحتية جديدة ومشاريع صناعية وزراعية كثيرة نمّت بسرعة الطبقة العاملة في كوسوفو.

ومع ذلك فقد كان ما حصلت عليه كوسوفو أمر يصعب معه التسليم بما يحدث بالنسبة لبعض الصرب، الذين اعتادوا على النظر إلى كوسوفو على

أنها لهم والذين اعتادوا على تولي المناصب القيادية فيها سواء في الحزب والإدارة أو الاقتصاد. ولذلك فقد بدأت منذ 1966م هجرة معاكسة للصرب من كوسوفو، وخصوصاً الذين جاؤوها بعد 1920م وبعد 1945م باتجاه صربيا. وقد بين الإحصاء الأولي الذي جرى بعد هذا الانقلاب (1971م) بروز واضح للأغلبية الألبانية، بعد أن توقفت حملات "التتريك" والتهجير إلى تركيا. وهكذا فقد كشف احصاء 1971م عن نمو واضح في عدد الالبان الذين قفز عددهم إلى 916168 من أصل 1243693 (أي 8، 73%)، بينما جمد عدد الصرب عند 228264 (أي 4، 18 %) وانخفض عدد الاتراك إلى 12244 (أي 1%). أما إحصاء 1981م فقد كشفت أكثر عن حجم هذه التغيرات. فقد قفز عدد الالبان إلى 1227424 (أي 5، 77%) ونزل عدد الصرب إلى 209792 (أي 13%) وبقي عدد الاتراك على ماهو عليه تقريبا 12578 ولكن نسبتهم انخفضت قليلا (أقل من 1%).

كوسوفو الضحية

1999-1989

مع مرض تيتو في 1979م ازداد الحديث في الداخل والخارج عن مستقبل يوغسلافيا، وبعد وفاته في أيار/مايو 1980م بدأ الترقب يطول في الخارج حول "بداية النهاية" ليوغسلافيا التيتوية بينما كانت المشاعر في الداخل تتركز حول الأزمة الاقتصادية الخانقة التي أدت إلى انحدار المستوى المعيشي بشكل واضح في الجنوب بشكل خاص (كوسوفو وصربيا ومكدونيا والجبل الأسود).

وفي هذا السياق لم يتوقع أحد أن يؤدي خروج عشرات الطلاب في مساء 11 آذار/مارس 1981م للاحتجاج على الخدمة السيئة في مطعم الطلاب في جامعة بريشتينا إلى انقلاب مضاد على ما بدأ في 1966م وتتوج في دستور 1974.

فقد أدى خروج هذه المظاهرة الطلابية التي جابت شوارع بريشتينا في المساء إلى كسر الحاجز النفسي وإلى ما هو أهم في 26 آذار/مارس 1981م حيث انطلق الطلاب في مظاهرة سياسية تبعتها مظاهرات أخرى في 30 آذار/مارس في أرجاء كوسوفو وخاصة أكبرها في بريشتينا في 1 نيسان/أبريل التي أدت إلى سقوط قتلى وجرحى بين المتظاهرين ورجال الشرطة. وفي اليوم التالي أعلنت السلطة الفدرالية حالة الطوارئ في كوسوفو، كما وتم وقف الدراسة في كل المدارس والكليات الجامعية. ومع ذلك فقد استمرت المظاهرات في بريشتينا خلال 2 نيسان/ابريل وفي المدن الأخرى (بودويفو وجيلان وفوشترن وجاكوفا إلخ).

وهكذا بينما كانت الشعارات في المظاهرة الأولى مطلبية يلاحظ أن الشعارات في المظاهرات اللاحقة غدت سياسية بشكل واضح. فقد تضمنت

الشعارات المطالبة بتحويل كوسوفو إلى جمهورية (ذات سيادة)، وكذلك المطالبة بتوحيد الألبان في جمهورية واحدة، كما كان بين الشعارات ما يوحي باستغلال صربيا لكوسوفو، وضمن الشعارات الكثيرة كانت هناك أصوات أيضاً تطالب بالاتحاد مع ألبانيا.

وربما لو كان تيتو على قيد الحياة لكان التعامل مع هذه المظاهرات والشعارات تم بشكل سياسي، ولكنه اتضح منذ البداية أن هناك "سيناريو" يريد أن يضخم مما حدث ويستفيد منه إلى أقصى درجة للانقلاب على ما حدث في 1966م (في كوسوفو) وفي 1974م (الدستور اليوغسلافي الجديد). فقد اعتبرت رئاسة اللجنة المركزية للحزب، وبضغط من صربيا ومكدونيا، أن ما حدث في كوسوفو كان "ثورة مضادة" ويجب التعامل معه على هذا الأساس. وبناء على هذا "التوصيف" فقد أصبحت كل مشاركة في المظاهرات وكل تأييد للشعارات المذكورة في المظاهرات وكل تقاعس عن إدانة هذه المظاهرات والمشاركين فيها يدخل في أعمال "الثورة المضادة" التي يحاسب عليها القانون بشدة.

وهكذا بدأت في يوغسلافيا أكبر حملة بوليسية وحزبية منذ 1948م طالت مئات الألوف من الألبان. فخلال السنوات الأربعة الأولى فقط 1981—1985م حكمت المحاكم الخاصة على أربعة آلاف شخص معظمهم من الطلاب والشباب والمعلمين بمدد تتراوح بين عدة شهور وعدة سنوات. وبشكل مواز جرت على نطاق واسع حملات "الفرز الأديولوجي" حيث كانت تعقد الاجتماعات المختلفة (المدارس والمصانع والكليات الجامعية إلخ) حيث يطلب من المشاركين إدانة "الثورة المضادة" وكل من يتخلف أو يسوغ ذلك كان يعتبر في صف "الثورة المضادة" ويحكم عليه بالفصل من الحزب والعمل. وهكذا كشفت الأرقام الأخيرة أن سنوات 1981—1990م شملت صدور أحكام بالمخالفات السياسية على أكثر من عشرة آلاف شخص، بينما حكم على 3500 شخص بمتوسط مقداره 7.1 سنة بالسجن، على حين أنه "مر" عبر أجهزة الأمن حوالي 700 ألف شخص سواء للاستجواب أو للاعتقال أو للنفي الخ.

وقد رأت قيادة صربيا بعد وفاة تيتو في هذه "الثورة المضادة" فرصة لإعادة سيطرتها على كوسوفو واستعادة مكانتها المهيمنة في يوغسلافيا كما كانت عليه في 1966م. وفي هذا السياق حملت قيادة كوسوفو الحالية (فاضل خوجا ومحمود بقالي بشكل خاص) المسؤولية عما حدث، وأتت بقيادة مطواعة أكثر (سنان حساني وعلي شكري وكلاهما متزوج من صربية إلخ). وقد تم التركيز على تحميل النخبة المثقفة والتوسع في التعليم مسؤولية ما حدث، ولذلك فقد أخذت تدخل تعديلات في التعليم ومراجعات للكتب المدرسية لـ "تطهيرها" من كل ما له علاقة بالروح القومية الألبانية.

وخلال تلك السنوات (1984–1986) برز في القيادة الصربية سلوبودان ميلوشيفيش، الذي أدرك بسرعة أهمية ما حصل في كوسوفو بالنسبة لمصير يوغسلافيا، وخاصة بعد أن أصبح رئيسا للحزب الشيوعي في صربيا في 1986. فقد أخذ ميلوشيفيتش ببلاغته وخطابيته المؤثرة يضرب على الوتر الحساس عند الصرب في كل مكان في يوغسلافيا (في صربيا وكوسوفو وفويفودنيا والجبل الأسود وكرواتيا والبوسنة) بأن الصرب يعانون مما هم فيه نتيجة للتآمر عليهم من قبل الآخرين وأنه قد حان الوقت لـ "اتحاد الصرب". وفي ذلك الوقت كان "اتحاد الصرب" يفهم على مستويين: "توحيد صربيا" الذي يعني هنا إعادة فرض سيطرتها على كوسوفو وعلى فويفودينا، و"توحيد الصرب" على المستوى اليوغسلافي الذي يعني استعادة السيطرة على الجبل الأسود والبوسنة على الأقل كما كان عليه الوضع قبل 1966م.

وقد حانت أخيرا الفرصة لميلوشيفتش في نيسان/أبريل 1987م عندما طالب الصرب في كوسوفو قيادة الحزب في بلغراد بالقدوم اليهم والاستماع إلى مطالبهم. وفي ذلك الحين كان رئيس الجمهورية السياسي المعتدل ايفان ستامبوليتش الذي كان يعي خطورة الفورة القومية الصربية ولذلك آثر ارسال ميلوشيفتش، الذى كان وراء صعوده السريع في السلطة.

وهكذا بدأ "السناريو" يتحرك بسرعة في 24 نيسان/أبريل 1987م في ضاحية بريشتينا "كوسوفو بوليه" ذات الغالبية الصربية، حيث جرت بالقرب منها معركة

كوسوفو 1389م. فخلال استماع ميلوشيفيتش إلى بعض كلمات الصرب المتوترين والمشحونين ضد قيادة كوسوفو الالبانية في "المركز الثقافي" الضيق حدث في الخارج صدام (تبين فيما بعد انه مفتعل) بين حشود الصرب والشرطة الكوسوفية (ذات الاغلبية الالبانية) وأخذ الصرب ينهالون بالحجارة على الشرطة من شاحنة كانت هناك (تبين لاحقا انها جلبت خصيصا لذلك). وفي تلك اللحظة قطع ميلوشيفيتش اللقاء وخرج ليعلن امام كاميرات التصوير الجملة التي شهرته "لن يتجرأ أحد على ضربكم بعد اليوم"! وقد أخذ الجمع متأثرا بهذه الجملة يصيح "سلوبو، سلوبو" ليتحول ميلوشيفيتش منذ ذلك اليوم إلى "بطل قومي" للصرب.

وهكذا بدأ صعود ميلوشيفيتش بفضل كوسوفو. فقد أقصى معارضيه بعد عودته إلى بلغراد في أيلول/سبتمبر 1987، بمن فيهم ايفان ستامبوليتش الذى كان يرعاه، ليصبح الزعيم الاوحد في صربيا والزعيم القومي للصرب في يوغسلافيا. وهكذا في تشرين الثاني/نوفمبر 1987 اجتمع من كل يوغسلافيا حوالي 350 ألف صربي في بلغراد حيث خاطبهم ميلوشيفتش بانفعال كبير قائلا "كل أمة لها حب يدفء قلبها.. وهذا الحب هو كوسوفو بالنسبة للصرب".

ولكن كل ذلك (إعادة سيطرة صربيا على كوسوفو إلخ) كان يتطلب تعديلات دستورية على مستوى الجمهورية والفدرالية، وهو ما أطلق ردة فعل متوجسة في بقية الجمهوريات اليوغسلافية من الهدف الأخير الذي يريد الوصول إليه ميلوشيفيتش، مما أدى إلى بروز معارضة متزايدة له في سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة انتهت لاحقاً إلى تصدع وانهيار يوغسلافيا في 1991م.

ومع صعود نجم ميلوشيفيتش في الزعامة الصربية، ومع زيارته التاريخية إلى كوسوفو في 1986م، كانت الاستعدادات قد بدأت آنذاك في كوسوفو وصربيا للاحتفال ب الذكرى الـ 600 لمعركة كوسوفو 1389م. وهكذا بدأ وفق السباق المحموم لتجييش المشاعر القومية الصربية أن ميلوشيفيتش جاء في الوقت المناسب لاسترداد كرامة الصرب ولتحويل هزيمة 1389م إلى استعادة كوسوفو ووحدة صربيا من جديد.

وفي هذا الإطار فقد زادت الضغوط الصربية على قيادة كوسوفو للبدء في حملة التعديلات الدستورية التي كان لابد منها لإلغاء الحكم الذاتي الواسع الذي حصلت عليه كوسوفو بموجب دستور 1974م. ومع أن مئات الألوف من المشاركين في الاجتماعات التي عقدت في أرجاء كوسوفو قد أكدوا على الإبقاء على الوضع الدستوري لكوسوفو إلا أن اجتماع مجلس الشعب كوسوفو الذي عقد في 23 آذار/مارس 1989م وسط حصار بوليسي انتهى بأعجوبة إلى نتيجة معاكسة، ألا وهي الموافقة على التعديلات الدستورية المطلوبة لإلغاء الحكم الذاتي الواسع لكوسوفو. وبعد 5 أيام (28 آذار/مارس) عقد مجلس الشعب في صربيا اجتماعه الذي أقر به التعديلات الدستورية وأعلن بالتالي "وحدة صربيا".

وقد أدت هذه السرعة الكبيرة في إجراء التعديلات الدستورية إلى سخط واسع واندلاع المظاهرات عبر كوسوفو في نهاية آذار/مارس 1989م التي أدت إلى قتلى وجرحى وإعلان حالة الطوارئ من جديد. وقد أدت الحملة الجديدة على المثقفين إلى احتجاز العشرات منهم، كما وقتل العشرات في المظاهرات التي حدثت خلال 1989م، في الوقت الذي كانت المظاهرات في أرجاء صربيا تحتفل (دون عرقلة بالطبع) بما حققه ميلوشيفيتش لصربيا والصرب.

وقد تتوجت هذه المشاعر المتضاربة لدى الألبان والصرب مع اقتراب وحلول الذكرى الـ 600 لمعركة كوسوفو 1390—1989م. وقد حشدت أجهزة ميلوشيفيتش في ساحة المعركة حوالي مليون صربي جاؤوا من مختلف أرجاء يوغسلافيا، حيث غصت الساحة بصور الأمير لازار (الذي قاد معركة 1389م) وصور ميلوشيفيتش (الذي قاد معركة 1989م) بينما غابت صور تيتو على الرغم من أن التيتوية كان لا تزال الأيديولوجية الرسمية في يوغسلافيا في ذلك الحين. وفي كلمته المشحونة بالماضي والتاريخ، التي أثارت الكثير من الحماس والانفعال، أكد ميلوشيفيتش على أن "كوسوفو ستكون لنا". وفي جو من الانفعال الهادر لم تعد كوسوفو 1989م نزاعاً بين نزعتين قوميتين (صربية وألبانية) بل كان هناك من يريد أن يوسعها في يوغسلافيا وأوروبا لكي تصبح بين

"الأصولية الإسلامية" (التي أصبحت تعتبر خطراً على صربيا ويوغسلافيا وأوروبا) والمسيحية. وفي هذا السياق ذهب ماتيا بتشكوفيتش رئيس رابطة الكتاب في صربيا إلى هذا المستوى حين قال في خطابه أن كوسوفو يجب أن تبدو كـ "القدس التي تكون لكل أوروبا فيها كنائس".

ومع التحول إلى التعددية السياسية في باقي يوغسلافيا لجأ المثقفون الألبانيون في نهاية كانون الأول/ديسمبر 1989م إلى تحد السلطة المتواطئة مع بلغراد وأعلنوا عن تأسيس أول حزب ديموقراطي (رابطة كوسوفو الديموقراطية) التي انتخبت الناقد د. إبراهيم روغوفا رئيساً لها. وقد أدى الإعلان عن تأسيس هذا الحزب إلى انسحاب عشرات الآلاف من الحزب الشيوعي والواجهة السياسية له (الاتحاد الاشتراكي للشعب العامل) وانضمامهم إلى الحزب الجديد الذي تحول إلى منبر معبّر عن المعارضة الألبانية للهيمنة الصربية الجديدة. وقد ظهرت لاحقاً أحزاب أخرى في كوسوفو مثل "الحزب الاشتراكي الديموقراطي" و"الحزب الفلاحي" و"الحزب البرلماني" إلخ.

وفي هذا السياق الجديد لنمو المعارضة الألبانية ضد التعديلات الدستورية والقسرية التي ألغت الحكم الذاتي الواسع لكوسوفو، وضد الممارسات الصربية القمعية إزاء المظاهرات السلمية، اجتمعت غالبية الأعضاء (115عضواً) من مجلس الشعب في كوسوفو خارج المبنى بعد أن منعتهم الشرطة الصربية من الدخول اليه في 2 تموز/يوليو 1990م وأقروا "الإعلان الدستوري" الذي ينص على استقلال كوسوفو ومساواتها بالوحدات الفدرالية الأخرى في يوغسلافيا. ولكن بعد ثلاثة أيام قام مجلس الشعب في صربيا في 5 تموز/يوليو بحل مجلس كوسوفو والحكومة، كما توقف راديو بريشتينا عن البث في اللغة الألبانية، وتم تعطيل الجريدة اليومية الوحيدة في اللغة الألبانية (ريليندي) الخ. ومع أن هذا ألغى بالفعل أهم مظاهر الحكم الذاتي في كوسوفو الا أن ميلوشيفيتش أبقى على مظهر واحد فقط ألا وهو مشاركة ممثل كوسوفو في الرئاسة الجماعية، لانه كان يحتاج إلى صوته لاجل احراز أغلبية داخل الرئاسة ضد ممثلي سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة.

ورداً على ذلك قام غالبية الأعضاء في مجلس الشعب في كوسوفو، الذين لم يعترفوا بحل صربيا للمجلس، بإعلان "دستور جمهورية كوسوفو" في 7 أيلول/سبتمبر 1990م. وقد تم التأكيد في هذا الدستور على الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، المضمونة في المجتمعات الديموقراطية، كما وتم التأكيد على حقوق ومساواة الأقليات في كل المجالات.

وبالاستناد إلى هذا الدستور تمت الدعوة إلى استفتاء حول إعلان كوسوفو "دولة مستقلة وذات سيادة" في 30 أيلول/سبتمبر 1991م. وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي جرى فيها الاستفتاء، حيث كانت كوسوفو تحت الحكم الصربي البوليسي، إلا أن نسبة المشاركة في الاستفتاء وصلت إلى 87.1% ومن هذا العدد الكبير صوت لصالح الاستفتاء 99.87%.

وبعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء بادر مجلس الشعب في كوسوفو (البرلمان) بالاتفاق مع مجلس التنسيق للأحزاب السياسية إلى تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة بويار بوكوشي B. Bokoshi في تشرين الأول/أكتوبر 1991م. وقد جرت في العام التالي (24 أيار/مايو 1992م) أول انتخابات تعددية للبرلمان الجديد شاركت فيها أحزاب سياسية وقوائم مستقلة وأسفرت عن فوز "رابطة كوسوفو الديموقراطية" بـ 76.44% من الاصوات. وقد انتخب بهذه المناسبة د. إبراهيم روغوفا رئيساً للجمهورية.

وفي غضون ذلك كانت بلغراد تسير في الاتجاه المعاكس تماماً، أي استكمال إلغاء الحكم الذاتي على الأرض. وهكذا فقد أصدر مجلس الشعب في صربيا (وليس أي جهة أخرى) قراراً بفرض "الإجراءات المؤقتة" على جامعة بريشتينا، التي تعني هنا حل الأجهزة المنتخبة وتعيين رئيس صربي لها (راديفوي بوبو فيتش). وقد تم بهذه المناسبة فصل 260 أستاذاً ألبانياً من الجامعة، كما تم فصل حوالي ستة آلاف معلم في المدارس الثانوية لرفضهم الالتزام بالمنهاج التعليمي الجديد الذي تريده بلغراد.

وقد ردت حكومة كوسوفو الألبانية على ذلك بتأجيل العام الدراسي، كما واجتمع مجلس جامعة بريشتينا (الذي تم حله من قبل صربيا) في 1991/12/11م،

وانتخب د. أيوب ستاتوفتسي رئيساً للجامعة. وأعلنت رئاسة الجامعة في تحد كبير عن بدء العام الدراسي في 1992/2/17م في مبان مستأجرة عوضاً عن مباني الجامعة التي وضعت تحت تصرف رئيس الجامعة الصربي.

ومن ناحية أخرى فقد رأت بلغراد بعد الغاء أجهزة الحكم الذاتي (حيث أصبحت كوسوفو تحكم كأنها محافظة من محافظات صربيا) ان الفرصة مناسبة لبعث وتنفيذ مشروع التصريب/التوطين من جديد. وهكذا فقد أقر مجلس الشعب في صربيا في صيف 1991 قانونا يمنح كل صربي يرغب في المجيء إلى كوسوفو خمسة هكتارات معفية من الضرائب. وقد جاء هذا القانون عشية انطلاق الحرب في سلوفينيا وكرواتيا، حيث أخذ يتدفق اللاجئون الصرب من هناك إلى كوسوفو ليستفيدوا من هذا القانون. وهكذا في صيف 1994 وصل عدد هؤلاء "المستوطنين" إلى ستة آلاف. وبعد هزيمة الصرب في كرواتيا (في جيب كراينا) في 1995 زاد عدد المهاجرين/المستوطنين الصرب في كوسوفو حتى أنه وصل في صيف 1996 إلى 19 ألف "مستوطن". وفي المقابل ارتفع باستمرار عدد الشباب الالبانيين الذين أخذوا يغادرون كوسوفو، سواء بسبب خشيتهم من سوقهم إلى الحرب في كرواتيا والبوسنة أو بسبب البحث عن عمل، حتى وصل إلى مستويات قياسية. فحتى صيف 1993 وصل عدد الالبانيين الذين غادروا إلى أوروبا الغربية (ألمانيا وسويسرا الخ) إلى 368 ألف الباني، أي حوالي خمس عدد السكان في كوسوفو آنذاك.

المقاومة السياسية بزعامة ابراهيم روغوفا

جاء إبراهيم روغوفا I.Rugova إلى السياسة من الأدب والنقد، حيث برز اسمه كناقد جاد في نهاية السبعينات وأصبح في نهاية الثمانينات رئيساً لرابطة الكتاب في كوسوفو، ولكن خلفية إبراهيم روغوفا العائلية والظروف التي جاء فيها إلى رئاسة الرابطة جعلت منه سياسياً على رأس الأحداث التي أخذت تتطور بسرعة في كوسوفو ويوغسلافيا.

ولد إبراهيم روغوفا في 2 كانون الأول/ديسمبر 1944م في قرية بشمال غرب كوسوفو حيث كانت آنذاك مع "ألبانيا الكبرى"، وفي عائلة عرفت

بمعارضتها لإعادة ضم كوسوفو إلى يوغسلافيا مما أدى إلى إعدام والده وجده في 10 كانون الثاني/يناير 1945م، أي حين كان إبراهيم في مطلع الشهر الثاني من حياته. وهكذا نشأ إبراهيم يتيماً في أسرة ذات سمعة جيدة (في نظر الألبان) ومشبوهة (في نظر السلطة الصربية). وبعد إكمال تعليمه الثانوي تابع دراسته الجامعية في قسم اللغة الألبانية وآدابها، ثم تابع دراساته العليا في الأدب والنقد حيث أكمل الدكتوراه في 1984م. وقد انضم إبراهيم للعمل في "معهد الدراسات الألبانية" الذي كانت تعتبره بلغراد من معاقل القومية الألبانية، ونشر آنذاك أهم مؤلفاته الأدبية والنقدية.

وفي 1987م بدأ نجم إبراهيم في البروز عندما انتخب رئيساً لرابطة الكتاب في كوسوفو. وكان رئيس الرابطة، على نمط الرئاسة الفدرالية ليوغسلافيا، يشكل مع رؤساء بقية الروابط رئاسة "اتحاد كتاب يوغسلافيا" الذي تحول آنذاك إلى منبر سياسي ضد استراتيجية ميلوشيفيتش للهيمنة على يوغسلافيا. وبعد إلغاء الحكم الذاتي لم تعد سلطة ميلوشيفيتش تعترف بإبراهيم روغوفا رئيساً لرابطة الكتاب في كوسوفو، بينما استمرت روابط الكتاب في سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة تعترف به كتحد واضح لسلطة ميلوشيفيتش.

وفي تحد آخر بادر إبراهيم مع مجموعة من المثقفين في كانون الأول/كانون الأول/ديسمبر 1989م إلى تأسيس أول حزب معارض في كوسوفو (رابطة كوسوفو الديموقراطية) الذي انتخبه رئيساً له. وبعد عدة شهور أصبح اسم إبراهيم معروفاً خارج يوغسلافيا حين دعاه الكونغرس الأمريكي في نيسان/أبريل 1990م للاستماع إلى شهادته حول الأوضاع في كوسوفو.

ولكن مع انتخابه في 1992م رئيساً لـ "جمهورية كوسوفو"، التي لم تعترف بها صربيا ولا أية دولة أخرى في أوروبا (سوى ألبانيا المجاورة) ورث إبراهيم وضعاً صعباً للغاية.

فمن ناحية كانت حرب البوسنة في بداية انطلاقتها، التي كانت لصالح الصرب، في الوقت الذي كان ميلوشيفيتش يحظى بتأييد خفي من أوروبا (بريطانيا، إيطاليا إلخ). ومن هنا أدرك إبراهيم أن كوسوفو لن تتحمل "التطهير

العرقي" على النمط البوسنوي، ولذلك سعى إلى تجنب الدعوة إلى العنف والحرب وحاول العمل على "تدويل" قضية كوسوفو في المحافل الدبلوماسية ونيل تأيد الولايات المتحدة.

ولكن جهود روغوفا باتجاه التدويل للاعتراف باستقلال كوسوفو المعلن تعرضت إلى ضربة قوية في نهاية 1999 حين أقرت الجماعة الاوربية في 16 كانون الأول/ديسمبر1991 توصيات اللجنة المشكلة برئاسة روبرت بادنتر للتعامل مع الكيانات الناشئة من انهيار يوغسلافيا (1-الاعتراف باستقلال الدول التي كانت جمهوريات ضمن يوغسلافيا، 2-عدم الاعتراف بأي تغير في الحدود بين الجمهوريات، 3-الاعتراف بالحقوق المدنية للاقليات في اطار الدول الجديدة المستقلة وفقا للقانون الدولي). وبعبارة أخرى فقد اعتبرت الجماعة الاوربية والولايات المتحدة كوسوفو جزءا من جمهورية صربيا وأن الالبان يمثلون أقلية قومية لها حقوقها ضمن الجمهورية. وقد جاءت هذه الخطوة كصدمة للالبان تذكرهم بتخلي أوروبا عن تشيكوسلوفاكيا في 1938.

وقد أدت موافقة الجماعة الاوربية على "معايير بادنتر"، كما أصبحت تعرف، إلى طمأنة نظام ميلوشيفيتش ومنحه حرية أكثر للتضيق على الالبان حتى في المجال الثقافي. وهكذا فقد عمدت بلغراد إلى الغاء أكاديمية العلوم والفنون الكوسوفية والمسرح الشعبي ومؤسسة "كوسوفافيلم" الخ.

لقد أدت إجراءات بلغراد الفوقية في مجال التعليم إلى تكريس نظامين مختلفين للتعليم في كوسوفو. فبعد إلغاء بلغراد للأجهزة المنتخبة في جامعة بريشتينا وتعيين رئيس صربي وإبعاد الأساتذة الألبان عن عملهم، ردت الرئاسة الأصلية بنقل التعليم الجامعي في اللغة الألبانية على مبان مستأجرة. وفي الوقت نفسه كان آلاف المعلمين العاملين في المدارس الثانوية والإعدادية والابتدائية قد فصلوا من عملهم لرفضهم العمل بالمنهاج الجديد الذي تريده بلغراد. وقد تولت وزارة التعليم في حكومة كوسوفو (التي كان يمولها العاملون الألبان في الخارج بنسبة 3% من دخلهم الشهري) بتمويل التعليم في اللغة الألبانية في مبان مستأجرة أيضاً.

ولكن بعد سنوات بدأت المشاكل تتكاثر وتضغط على الرئيس روغوفا. فقد أخذ الطلبة يتخرجون من الجامعة الموازية (التي لم تعترف بها صربيا) بشهادات تحمل اسم "جمهورية كوسوفو" التي لم تعترف بها أية دولة أوربية (سوى ألبانيا)، مما أخذ يضيق فرص العمل والتخصص للمتخرجين ويزيد بسرعة عدد العاطلين عن العمل. ومن ناحية أخرى فقد حرمت الكليات العلمية (الصيدلة وطب الأسنان إلخ) من المخابر والأجهزة الضرورية لعملها.

وفي المقابل أخذت الانتقادات المتواصلة لصربيا في الصحافة والمنابر الدولية (البرلمان الأوربي، الاتحاد الأوربي، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منظمة الأمن والتعاون الأوربي.. إلخ) تضغط على بلغراد لاتخاذ مبادرة ما للتفاهم مع الألبان في هذا المجال (التعليم) الذي لم يعد مقبولاً بكل المعايير.

وفي هذا السياق جرت محاولات كثيرة للوساطة بين الطرفين. ولعل أول وأهم محاولة كانت تلك التي قام بها السفير الألماني غيرت أرنس (رئيس مجموعة الأقليات القومية في مؤتمر جنيف للسلام)، الذي تمكن من جمع ممثلي الطرفين في 13 لقاء خلال تشرين الأول/أكتوبر 1992م—حزيران/يونيو 1993م. إلا أن الهوة بين الطرفين بقيت واسعة، ولذلك لم تؤد كل هذه اللقاءات إلى أية نتيجة.

وبعد فترة زادت فيها المخاوف من تصعيد الوضع (في نهاية حرب البوسنة) أخذت الإدارة الأمريكية مع دخولها التدريجي في البوسنة (الذي انتهى إلى دايتون) تدخل بالتدريج في الوساطة ما بين كوسوفو وصربيا. وهكذا فقد نصح دبلوماسي أمريكي الألبان خلال زيارة إلى بريشتينا في شتاء 1994م "أن تكون المفاوضات الألبانية – الصربية سرية لكي تنجح كما هو الأمر مع المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية".

وفي هذا الإطار دخلت على الخط جماعة القديس اديجيو الكاثوليكية، التي يرأسها المونسيور بالا والتي توسطت في أكثر من نزاع (الكاميرون إلخ). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجماعة كانت على علاقة جيدة مع إبراهيم روغوفا. ورتبت له في ربيع 1993م لقاء مع البابا، كما سافر المونسيور بالا إلى واشنطن حيث حظي بالدعم لمبادرته.

وقد جاءت آنذاك ضربة أخرى غير متوقعة على الالبان كان لها أثرها في القبول بحل ما دون الاستقلال ز ففي ذلك الوقت (تشرين الأول–تشرين الثاني/اكتوبر– نوفمبر 1995) كانت المفاوضات حول انهاء النزاع في البوسنة تتمخض عن اتفاق دايتون، الذي اعترف فيه الغرب (دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة) ب "جمهورية يوغسلافيا الفدرالية" التي تشكلت في 1992 وضمت جمهوريتي صربيا والجبل الاسود، أي بتجاهل تام ل "جمهورية كوسوفو" المعلنة منذ 1991.

وفي هذه الظروف بدأ البحث عن مكان سري وموعد مناسب للطرفين للبدء في مفاوضات حول مشكلة واحدة في كوسوفو(التعليم) وليس حول مشكلة كوسوفو برمتها.

وبعد "دفع" أمريكي جديد، لتجاوز الأوروبيين كما حدث في البوسنة، بدأت المفاوضات أخيراً في روما خلال تموز/يوليو 1996م. وبعد مفاوضات طويلة ومعقدة تم الاتفاق على نص الاتفاقية المختزلة في اللغة الإنجليزية (حوالي 150 كلمة فقط)، التي حملها المونسنيور بالا إلى بريشتينا في 31 آب/أغسطس 1996م ليوقع عليها إبراهيم روغوفا أولاً ثم الرئيس الصربي سلوبودان ميلوشيفيتش في 1 أيلول/سبتمبر لتُعلن في صباح 2 أيلول/سبتمبر 1996م.

وفي الحقيقة أن نص الاتفاقية ينطلق من "المصاعب التي يمر فيها النظام التعليمي في كوسوفو من الابتدائي إلى الجامعي" ليصل بعد ذلك إلى أن الغاية من هذه الاتفاقية "تطبيع النظام التعليمي للأطفال والشباب في كوسوفو"، ولذلك فهي تترقب "عودة الطلاب والأساتذة إلى المدارس". ويركز نص الاتفاقية بعد ذلك على أن الدافع لها لاعتبارات إنسانية، ولذلك فهي "فوق كل نقاش سياسي". وبعد شكر الأطراف التي ساهمت في التوصل إليها تنتهي الاتفاقية إلى تحديد آلية لمتابعة تطبيقها (تشكيل لجان مختلطة 3+ 3).

ويبدو أن كل طرف كان يهدف إلى شيء، ولذلك جاءت هذه الاتفاقية مختزلة وتحتمل أكثر من تفسير، مما أثار الاختلافات منذ اليوم الأول لنشرها. فقد أشارت الاتفاقية في مقدمتها إلى المشاكل التي يمر فيها النظام التعليمي "من

الابتدائي إلى الجامعي"، ولكن نصّت بشكل واضح على "عودة الطلاب والأساتذة إلى المدارس"، ولذلك فقد سعى الطرف الألباني منذ اليوم الأول للاطمئنان إلى أن "العودة إلى المدارس" تشمل الجامعة أيضاً. ومن ناحية أخرى فهم الألبان من "العودة" إلى الجامعة تعني استعادة المرافق الجامعية المساعدة (المكتبات، الملاعب.. إلخ). وهكذا فقد دخلت اللجان المختلطة، التي أوكلت إليها متابعة تطبيق الاتفاقية، في دوامة لا نهاية لها.

ويبدو مرة أخرى أن كل طرف أخذ يعيد حساباته ويتشدد في مواقفه في ضوء المستجدات. فقد كان الإعلان عن هذه الاتفاقية مفاجأة كبيرة، تشبه تلك التي أعقبت الإعلان عن اتفاقية أوسلو. وفي الواقع لقد كان تأثيرها على الطرف الألباني أكبر. فقد أدى نشر هذه الاتفاقية إلى انقسام حاد في الطرف الألباني الذي بقي متماسكاً وقوياً في وجه بلغراد حتى ذلك الحين. فقد انتقد الاتفاقية بقوة بويار بوكوشي B.Bokishi رئيس حكومة كوسوفو (التي تمول التعليم الألباني) لأن الاتفاقية تمت دون علم الحكومة ولأن الوساطة كانت من هيئة خاصة وليست من هيئة دولية، كما أنه شكك في إمكانية تطبيقها.

ولكن الانتقادات المؤثرة جاءت من كبار المثقفين الذين يتمتعون بتأثير كبير في كوسوفو مثل آدم ديماتشي A.Demaci الذي اعتبر الاتفاقية تمهيداً للقبول بـ "حكم ذاتي ثقافي"، ورجب تشوسيا R. Qosja الذي اعتبر الاتفاقية خضوعاً لسياسة صربيا التي تريد حل مشاكل كوسوفو واحدة بعد الأخرى وليس حل "مشكلة كوسوفو مرة واحدة وشاملة" إلخ. ولا شك في أن موقف هؤلاء المثقفين المؤثرين في الوسط الألباني أدى إلى خلق معارضة متزايدة في وجه روغوفا.

وكان مما يزيد في تزايد المعارضة تعثر تطبيق الاتفاقية ذاتها. فمنذ الأيام الاولى شكك كبار المعارضين (بوياربوكوشي، آدم ديماتشي، بيرم كوسومي وغيرهم) في تطبيق هذه الاتفاقية مما كان يصب في مصلحة معارضتهم وزيادة مصداقيتهم. ولكن الأهم من هذا أن معارضة روغوفا لأجل هذه الاتفاقية أخذت تتحول إلى معارضة خط روغوفا (النضال السلمي) مع بلغراد وتبني خط العمل المسلح.

وقد جاءت زيارة روغوفا إلى واشنطن في آب/أغسطس 1997، حيث استقبل لاول مرة بشكل رسمي من وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت، لتمثل الفرصة الاخيرة للعمل السلمي. فقد أكد بيان وزارة الخارجية الامريكية بهذه المناسبة على دعمه لسياسة روغوفا السلمية (الدعوة إلى عدم استخدام العنف) وإلى حل مشكلة كوسوفو في اطار صربيا ويوغسلافيا (أي عدم تأيد استقلال كوسوفو).

المقاومة/الحركة المسلحة الألبانية

بعد سنوات من المقاومة السلمية ضد القمع الصربي بدأت عمليات إطلاق نار ضد قوات الشرطة الصربية في كوسوفو من حين إلى آخر منذ 1996. ومع أن بلغراد وصفت هذه الأعمال بأنها "إرهابية"، شأن كل عمل للمقاومة يقوم به الألبان، إلا أن أحداً لم يتوقع أن تكون هذه الأعمال بداية لانعطاف كبير في فكر ومزاج الألبان في كوسوفو مع بروز "جيش تحرير كوسوفو" UCK إلى السطح، الذى ذكر اسمه لاول مرة في الصحافة الاوربية (الايطالية والفرنسية) في 1994 بعد عملية اطلاق نار على الشرطة الصربية في غلوغوتس. فقد شهد عام 1996 نشر بيانات تحمل أرقاما متسلسلة لـ "جيش تحرير كوسوفو" عن العمليات المسلحة التي أخذ يقوم بها. وهكذا فقد ظهر في شباط/فبراير البيان رقم 14 الذي تحدث عن قيام "وحدات UCK بعمليات فدائية ضد المستوطنين الصرب" في الضواحي، بينما تبنى "جيش تحرير كوسوفو" محاولة الاغتيال التي جرت لاحقا في كانون الثاني/يناير 1997 في بريشتينا ضد رئيس الجامعة المعين من بلغراد راديفويه بوبوفيتش. ويعتقد أن محاولة الاغتيال المعقدة كانت من تدبير صربي (ضمن الصراع على السلطة)، ولكن تبني "جيش تحرير كوسوفو لها" أعطاه شهرة كان يحتاج اليها.

ويبدو مما نشر حتى الآن من وثائق ومذكرات أن فكرة تجميع المقاومة المسلحة في قوة واحدة (جيش تحرير) ولدت في الخارج خلال 1991–1993 بين عدة مجموعات ذات خلفية ماركسية ألبانية (الحركة الشعبية الكوسوفية LPK،

الحركة الشعبية لاجل جمهورية كوسوفية LPRK). وفي صيف 1993 جرى اجتماع مشترك ثم انشقاق جديد بين اتجاهين مختلفين يدعو الأول إلى حرب عصابات في الاطراف بينما يدعو الثاني إلى "انتفاضة" intifada (تأثرا بما كان يحدث في فلسطين) في المدن ضد السلطة الصربية. وفي نهاية 1993 اختار الاتجاه الأول (الذي كانت نواته "الحركة الشعبية الكوسوفية") اسم الجناح العسكري (جيش تحرير كوسوفو) الذي كلف بدء العمليات العسكرية. وقد تعززت هذه الجهود، بعد انطلاقة العمليات الأولى، في نهاية 1997م حين انضم إليها مجموعة من الضباط الألبان المحترفين الذين كانوا في الجيش اليوغسلافي وحاربوا مع القوات الكرواتية والبوسنوية ضد القوات الصربية خلال 1991–1995م مثل أغيم تشيكو ونعيم مالوكو إلخ. وقد استفادت المقاومة أيضاً من انهيار الدولة الذي حصل في ألبانيا في مطلع 1997م والذي نهبت خلاله مخازن أسلحة الجيش مما جعل هذه الأسلحة تباع بأرخص الأثمان وتهرب عبر الحدود إلى كوسوفو.

ويمكن القول أن الظهور الحقيقي لـ "جيش تحرير كوسوفو" جاء في ربيع 1996م نتيجة لتسارع الأحداث. ففي 11 نيسان/أبريل 1996م قام صربي بقتل طالب طب ألباني (آرمند داتشي) في بيته مما أثار سخطاً كبيراً بين الألبان في بريشتينا في ذلك المساء. وفي اليوم التالي (12 نيسان/أبريل) جرت عدة عمليات إطلاق نار على رجال الشرطة الصرب في أنحاء متفرقة من كوسوفو (بيا ودتشان وشتيميا إلخ) أدت إلى قتل خمسة منهم وجرح آخرين. وعلى الرغم من التعتيم على ما حدث إلا أن "هيئة الإذاعة البريطانية" BBC كانت أول من نسب هذه الأعمال إلى منظمة تسمي نفسها "جيش تحرير كوسوفو". وفي تطور كان له أثره فيما بعد علق إبراهيم روغوفا على ذلك خلال لقاء مع صحيفة بلجيكية بأن أعمال القتل هذه التي حدثت إنما هي من فعل المتطرفين الصرب لأجل خلق حالة من الاستفزاز في كوسوفو.

ولكن "جيش تحرير كوسوفو" كان قد اتخذ امتدادا له في الداخل مع عائلة يشاري Jasharaj في درينيتسا Drenica، قلب كوسوفو المقاوم الذي اندلعت فيه "الثورة المضادة" في ربيع 1945م، وبين كبار المثقفين الألبانيين المعارضين لخط

روغوفا كآدم ديماتشي الذي أصبح الناطق السياسي له. وكان الاخوة الثلاث (آدم ورفعت وحمزة) من آل يشاري قد بدأوا ينشطون منذ 1991 ويدعون للعمل المسلح، مما دفع الشرطة الصربية إلى محاولة اعتقالهم في اواخر شباط/فبراير 1991. وقد اندلع العمل المسلح في منطقتهم في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1997 حين تعرضت دورية شرطة صربية إلى اطلاق نار في قرية فوينيك Vojnik ثم جاءت دورية مصفحة في اليوم التالي حيث جوبهت بمقاومة قوية وعادت بعد أن قتلت المعلم خالد غيتسي على باب المدرسة. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر (الذي يصادف يوم العلم الالباني) جرى تشييع جنازة هذا المعلم في قريته (لاوشا) حيث شارك بشكل علني مقاتلون لـ "جيش تحرير كوسوفو". وفي هذا السياق كان للهجوم الذي شنته القوات الصربية على معقل آل يشاري في قرية بريكازPrikaz في مطلع آذار/مارس 1998م أثراً بالغاً في توسع دائرة التعاطف والتأييد لـ "جيش تحرير كوسوفو". فقد أدى الحصار والهجوم الصربي العنيف إلى تدمير بيوت العائلة وقتل 47 شخصاً منهم ما بين رجال ونساء وأطفال، وهو ما أصبح لاحقاً رمزاً من رموز المقاومة الألبانية المسلحة.

ومع تزايد الإقبال على التطوع والقتال في صفوف "جيش تحرير كوسوفو" زادت العمليات العسكرية ضد القوات الصربية، التي جلبت المزيد من التعزيزات وصعدت أكثر في عملياتها العسكرية والقمعية ضد المدنيين بحجة دعم وإيواء "جيش تحرير كوسوفو". وهكذا فقد أدت الممارسات الصربية إلى قتل أكثر من ألفي ألباني خلال كانون الثاني– كانون الأول/ديسمبر 1998م وتدمير عشرات القرى وترويع مئات الألوف من المدنيين الذين أرغموا على ترك بيوتهم والنزوح إلى مناطق أخرى داخل كوسوفو أو في الجوار (الجبل الأسود ومكدونيا وألبانيا).

وبسبب تفاقم الأوضاع على هذا النحو، وخشية من المضاعفات الخطرة على الأوضاع الهشة في الدول المجاورة (مكدونيا وألبانيا) نتيجة للهجرة الكثيفة، فقد أخذ الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة يزيدان من ضغوطهما على الأطراف كافة للتوصل إلى حل مقبول. وكانت "مجموعة الاتصال حول يوغسلافيا السابقة" (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا وروسيا) قد أصدرت

في 25 ايلـول/سـبتمبر 1997 بيانا في نيويورك بعد اجتماع لها مع ممثلي الاتحاد الاوربـي لمناقشة الوضـع في كوسـوفو، حيـث دعـت فيه "سـلطات بلغـراد وقـادة الالـبان في كوسـوفو إلى حوار سلمي". وقد تضمن البيان فقرة مهمة لطمأنة بلغراد ورد فيها" نحن لا نؤيد الاستقلال ولكن لا نؤيد أيضا استمرار الوضع الحالي".

ولكـن ميلوشـيفيتش كـان يـرفض أي تـدخل مـن هـذا الـنوع علـى أساس أن كوسـوفو مـسألة داخلية تخص صـربيا ويوغسـلافيا فقـط. ولكـن الموقـف الغربـي (الاتحاد الأوربـي والـولايات المتحدة) بـدأ يـتغير بـشـكل واضـح منذ نهاية 1997م عـندما عقـد مؤتمـر بـون خـلال 11–12 كانون الأول/ديـسمبـر 1997م حول متابعة الأوضـاع في البوسـنة. ومـع أن هـذا المؤتمر عقـد أساساً لمتابعة تنفيذ "اتفاقية دايتون" فقـد بـرز لأول مـرة التوجه الغربي الجديد على لسـان كارلوس وستندروب الممثل الدولـي في البوسـنة الذي يقول بأن "اتفاقية دايتون لا تشمل البوسنة فقط وإنما كل المنطقة بما في ذلـك كوسـوفو". وقـد أكد وسـتندروب هذا الموقف الغربي الجديد في لقـاء لـه مـع جـريدة "فـسـت" الـبلغـرادية (1997/12/13م) بـأن "كـوسـوفو لـيـسـت مـسألة د اخلية يوغسلافية فقط بل هي تعبير عن القلق للمجتمع الدولي". ولأجل ذلـك فقـد دخلـت كوسـوفو بالاسـم في الوثـيقة الـنهائـية لمؤتمـر بـون، مما كان يعني إشارة قوية إلى سياسة دولية جديدة إزاء مشكلة كوسوفو.

ومـع أنـه جـرت بعـد عـدة شـهور (آذار/مـارس 1998م) انـتخابات بـرلمانية ورئاسـية أخـرى في كوسـوفو، الـتي عـززت فوز الغالـيـة التابعة لـ "رابطة كوسـوفو الديموقـراطية" وأعـادت انـتخاب إبـراهيم روغـوفا رئيساً لكوسوفو، إلا أنه بدا من الواضـح أن "جيش تحرير كوسوفو" أخذ يتحول بسـرعة إلى قوة عسـكرية وسياسية تفرض نفـسها على تطور الأحـداث خلال الـشهور اللاحقة، وبدأ الألبان يميلون معـه إلى "الاسـتقلال" عوضـاً عـن "الحكـم الـذاتـي" والـبقاء في يوغـسلافيا (خـيار روغـوفا).

وهـكـذا جـاء المبعوث الأمريكي ريتشارد هولبروك إلى يوغسلافيا آنذاك وقام بترتيب لقـاء مفاجئ بـين روغـوفا وميلوشـيفيتش في بلغـراد خـلال 15 أيـار/مايـو 1998م بعـد أن انـتزع مـن روغـوفا تـنازلين كبيرين (عدم الاصرار على الاسـتقلال

كشرط مسبق للقاء/التفاوض، واجراء اللقاء مع ميلوشيفيتش بدون حضور دولي). وقد أثمر هذا اللقاء عن اتفاق لعقد جولة مباحثات في بريشتينا تحت رعاية أمريكية في 22 أيار/مايو 1998 الا أنها لم تثمر عن شيء يذكر. ومع أن هولبروك قال آنذاك في تحذير بالغ الدلالة أن "الأزمة في كوسوفو إذا لم تحل فيمكن أن تتصاعد إلى ما هو أسوأ من البوسنة"، إلا أن ميلوشيفيتش فوت هذه الفرصة الأخيرة حيث لم يقدم شيئاً يذكر إلى روغوفا لتعزيز موقفه الضعيف حول "الحكم الذاتي" أمام صعود "جيش تحرير كوسوفو" المطالب بـ "الاستقلال". ومما عزز هذا أكثر لقاء هولبروك مع بعض ممثلي "جيش تحرير كوسوفو" في حزيران/يونيو 1998 مما كان له دلالة بالغة، حيث أن بلغراد كانت تصور المقاتلين بأنهم "حفنة من الارهابيين" بينما أعطاهم هذا اللقاء مشروعية المقاومة.

تصاعد الأحداث

مع تصاعد عمليات "جيش تحرير كوسوفو" قامت بلغراد بإرسال المزيد من القوات الصربية والأسلحة الثقيلة إلى كوسوفو في ربيع 1998م، وأخذت تظهر بوضوح الآثار المأساوية لعمليات القمع الصربية ضد المدنيين الذين كانوا يضطرون إلى النزوح والبحث عن مأوى، مما كان يهدد بتطهير عرقي جديد، وهو ما دفع مجلس الامن إلى التدخل بزخم.

وقبيل انعقاد مجلس الامن بأيام استغل الرئيس الامريكي كلينتون مناسبة تقديم سفير ألبانيا الجديد لاوراق اعتماده في 18 آذار/مارس 1998 ليذكر بدور الرئيس الامريكي الاسبق ولسون لمنع تقسيم ألبانيا في 1920 وليوجه رسالة قوية إلى الصرب والالبان "الولايات المتحدة تلعب مرة أخرى الدور القائد لكي تؤمن الحدود الدولية وحقوق الانسان والديموقراطية... نحن لانريد أن يكون هناك تطهير عرقي آخر في البلقان".

ومما عجل في اتخاذ مجلس الامن لقراره، كما يذكر هولبروك، وصول الصور الاولى عن المجزرة البشعة التي ارتكبتها القوات الصربية في قرية اوبري Obri، حيث نشرت جريدة "نيويورك تايمز" صورة مؤثرة من المجزرة مما أثر

على توجيه النقاش بين المشاركين في اجتماع مجلس الامن واتخاذ القرار المناسب.

وهكذا فقد أصدر مجلس الامن في 31 آذار/مارس 1998 القرار رقم 1160 الذي أيد فيه الجهود التي تبذلها منظمة الامن والتعاون الاوربي ومجموعة الاتصال الدولية في التوصل إلى تسوية للازمة. كما وأدان المجلس كافة الاعمال العدائية وأعمال العنف والارهاب سواء التي تقوم بها القوات الصربية أو قوات "جيش تحرير كوسوفو"

الا أن التطور المهم في هذا القرار هو الانتقال إلى العمل وفقا لاحكام الفصل السابع من الميثاق، حيث دعا يوغسلافيا إلى اتخاذ الاجراءات الضرورية للتوصل حل سلمي من خلال الحوار المباشر، ودعا إلى الاعتماد في هذا الحوار على ما ورد من بيانات مجموعة الاتصال في 9 و25 آذار/مارس 1998، وذلك بالاستناد إلى الوحدة الاقليمية ليوغسلافيا وحقوق الالبان في كوسوفو. وفي هذا الاطار فقد أيد المجلس منح كوسوفو درجة أكبر من الاستقلالية والادارة الذاتية. وفي تحذير بالغ الدلالة أكد المجلس أن الفشل في في التوصل إلى تحقيق تقدم نحو حل سلمي سوف يقود المجلس إلى اتخاذ "إجراءات ضرورية".

ولكن مع تصاعد العنف وتزايد تدفق المهاجرين الالبانيين إلى الدول المجاورة أصدر مجلس الامن في ايلول/سبتمبر 1998 القرار رقم 1199 الذي أكد فيه على حق الاجئين في العودة إلى بيوتهم، فضلا عن اعادة التأكيد على ما ورد في القرار 1160.

وفي الواقع لقد اتخذ القرار 1199 اتجاها أكثر تصعيدا عندما اعتبر ان تدهور الوضع في كوسوفو يشكل "تهديدا للسلم والامن في المنطقة". وانتهى القرار إلى ان عدم تنفيذ الاجراءات في القرارين 1160 و1199 سوف يدفع المجلس إلى "اتخاذ اجراءات اضافية للحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة"، وهو ماكان له مغزاه آنذاك.

وفي غضون ذلك بدأ تحرك حلف الاطلسي في ربيع 1998م بعد إشارة الخطر التي أطلقها القائد العام ويلسي كلارك في آذار/مارس 1998م من أخطار تصاعد

الصراع في كوسوفو. وهكذا فقد أخذت قيادة الحلف تعد أفكاراً للتعامل الحازم مع ميلوشيفيتش لوقف الحملة الصربية للتطهير العرقي في كوسوفو وتهديده بضربات جوية على صربيا إذا لم يستجب لذلك.

وفي هذا الإطار قام هوليروك في 13 تشرين الأول/أكتوبر 1998م بزيارة بلغراد وأرغم ميلوشيفيتش على القبول بوقف لاطلاق النار في كوسوفو، وارسال بعثة مدنية تابعة لـ "منظمة الامن والتعاون في أوروبا" OSBE للتحقق من مراقبة وتطبيق قرار مجلس الامن 1199.

وقد أصدر مجلس الامن في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1998 القرار رقم 1203 الذى أعاد التأكيد على كافة الالتزامات التي أقرها القرارن السابقان 1160 و1199. وقد ركز هذا القرار الجديد على تأييد المجلس للاتفاق الموقع بين يوغسلافيا ومنظمة الامن والتعاون الاوربي في 1998/10/16 وعلى الاتفاق الموقع بين يوغسلافيا وحلف الاطلسي في 1998/10/15 للقيام بمهمة التحقق الجوي، مع التأكيد أو التحذير بأن عدم التوصل إلى تسوية سلمية للازمة سيشكل تهديدا للسلم والامن في المنطقة. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر وافق ميلوشيفيتش على وقف اطلاق النار والانسحاب الجزئي للقوات الصربية من كوسوفو واستقبال بعثة مدنية مؤلفة من ألفي عنصر تابعة لمنظمة الامن والتعاون في أوروبا

إلا أن القيادة الصربية، وعلى الرغم من تظاهر ميلوشيفيتش بالتوقيع على الاتفاق، لم تلتزم بسحب الأسلحة الثقيلة. وقد ترافق هذا مع عزل ميلوشيفيتش للجنرال بيزتيش بسبب معارضته له. وقد تفاقم الأمر في أواخر كانون الأول/ديسمبر 1998م حين تزايدت الأخبار الواصلة إلى قيادة الناتو عن تجدد العمليات الصربية القمعية ضد المدنيين في كوسوفو على الرغم من الوعود التي كانت قد أطلقتها القيادة الصربية. وفي مقابل ذلك بدا أن سقف الموقف الغربي قد اخذ يرتفع مع نهاية 1998 ليصل إلى الى المطالبة بـ "حكم ذاتي جوهري "substancial للالبان في كوسوفو يحمل كل السمات الداخلية للدولة.

ومع قيام جيمس والكر قائد مجموعة المراقبة الدولية بالكشف عن المجزرة البشعة التي قامت بها القوات الصربية ضد المدنيين في قرية راتشاك Racak في 15 كانون الثاني/يناير 1999م، والتي راح ضحيتها 45 ألبانيا، بدا أن الوضع لم يعد يحتمل. فمع وصول الصور الاولى عن المجزرة البشعة، التي أنكرتها بلغراد في بداية الامر ثم أثبتتها الاتصالات الهاتفية بين القادة الصرب التي سجلتها المخابرات الغربية، بدا من الواضح استحالة أية حل سياسي بين الطرفين بدون تدخل دولي زخم.

وهكذا فقد اجتمعت "مجموعة الاتصال" في لندن خلال 29 كانون الثاني/يناير 1999 لاحتواء الموقف بتدخل دولي حازم، ودعت إلى مباحثات مباشرة بين الطرفين تحت غطاء دولي للوصول إلى سلام والاتفاق حول مصير/مستقبل كوسوفو. وقد اعتمدت مجموعة الاتصال مشروع خطة للنقاش مع اطار زمني محدد 6–21 شباط/فبراير ومكانا مناسبا خارج يوغسلافيا (قلعة رامبوييه قرب باريس) برعاية وزيري الخارجية البريطاني والفرنسي (كوك وفيدرين).

ولكن المشكلة الاولى كانت تتمثل في تمثيل الالبان وقبول بلغراد بهذا التمثيل. فقد أدت الضغوط الدولية إلى تمثيل متوازن للالبان يضم الجناح السلمي (ابراهيم روغوفا) والجناح العسكري (جيش تحرير كوسوفو) والوسط المستقل (رجب تشوسيا وغيره). وبعد تجاذبات تم الاتفاق على أن يرأس هاشم ثاتشي (ممثل جيش تحرير كوسوفو) الوفد الالباني. ولكن بلغراد اعترضت لانها كانت تعتبر "جيش تحرير كوسوفو" منظمة "ارهابية".

ومع ذلك فقد التأم الوفدان في رامبوييه لمناقشة "الوثيقة الاساسية" التي كانت عبارة عن "الاتفاقية البينية لاجل السلم والحكم الذاتي في كوسوفو". وفي الواقع لقد كانت هذه الاتفاقية تتألف من قسمين متعارضين حتى ترضي الطرفين. ففي القسم الأول لدينا التأكيد على حل سياسي لمشكلة كوسوفو ضمن يوغسلافيا الفدرالية، على حين أن القسم الثاني المتعلق بالفترة الانتقالية كان يعطي الحق للالبان في كوسوفو باجراء استفتاء على حق تقرير المصير بعد ثلاث سنوات، مع وجود دولي عسكري KFOR لضمان تطبيق الاتفاقية على الارض.

وبعد مماحكات تجاوزت السقف الزمني المحدد (21 شباط/فبراير) أعلن الالبان قبولهم للاتفاقية واستعدادهم للتوقيع عليها، بينما رفض الصرب ذلك. وبسبب هذا الوضع جرت جولة ثانية في باريس هذه المرة في 13 آذار/مارس 1999 للتوقيع على هذه الاتفاقية. ولكن الطرف الالباني كان الوحيد الذى قبل بها ووقع عليها بينما رفض ذلك الطرف الصربي (جمهورية صربيا) والطرف اليوغسلافي (يوغسلافيا الفدرالية). ولاعطاء فرصة أخيرة لبلغراد ذهب هولبروك إلى بلغراد في 22 آذار/مارس لتحذير أو تهديد ميلوشيفيتش بأن البديل عن ذلك سيكون الحرب.

كوسوفو الجديدة

1999 - 2008

بعد عودة هولبروك إلى بروكسل خائبا من رفض ميلوشيفيتش التوقيع على اتفاقية رامبوييه، حيث لم يأخذ على محمل الجد تهديد حلف الاطلسي بالعمل العسكري، كانت الاستعدادات قد اكتملت في نهار 24 آذار/مارس لتبدأ في المساء أولى الطلعات الجوية بطائرات ب 52 وصواريخ توماهوك بقصف الدفعة الاولى من الاهداف الصربية.

وقد استهدفت الطلعات الجوية الاولى الرادارات القريبة من الساحل الادرياتيكي وصواريخ الدفاع الجوي ورادارات القيادة والسيطرة، وذلك لفتح الطريق أمام الموجة الثانية من الطائرات لتقصف الاهداف الاستراتيجية في العمق. وقد تم اختيار هذه الاهداف لاثبات مصداقية حلف الاطلسي في مهاجمة وارباك القوات الصربية التي تقوم أو تدعم حملة التطهير العرقي في كوسوفو وتدمير منشآتها ووسائل دعمها.

أما المرحلة الثالثة فقد أخذت تستهدف، بعد أن أدركت القوات الصربية جدية الموقف وأخذت تعيد انتشارها على الارض تواريا من القصف، المنشآت الحيوية التي تضغط على القيادة مثل محطات الطاقة ومستودعات الوقود والجسور الخ.

وبشكل عام فقد ركزت قيادة حلف الاطلسي، كما يعترف الجنرال ولسي كلارك في مذكراته، على التوصل إلى هدفين محددين: كسر ارادة ميلوشيفيتش وحرمانه من القدرة على الاستمرار في التطهير العرقي.

ولكن ميلوشيفيتش كان يدرك ذلك، ولذلك فقد استمر في لعبة "تكسير العظام" مع حلف الاطلسي. فقد تصاعد العنف ضد السكان الالبان إلى مستويات مقلقة في الاسابيع التالية التي كانت فيها صربيا تحت القصف. ففي أيار/مايو 1999 وصل عدد اللاجئين الالبان الذين اضطروا أو أرغموا على الخروج من كوسوفو إلى 848،100 ألف لاجيء، منهم 444،600 ألف لاجيء في ألبانياو 244،500 ألف لاجيء في مكدونيا و69،900 في الجبل الاسود.

وبناء على ذلك فقد تصاعدت عمليات حلف الاطلسي لاحقا على محورين: الهجمات الاستراتيجية على أهداف حساسة في صربيا، والهجمات التكتيكية على القوات الصربية في كوسوفو وطرق امدادها.

وفي هذا السياق فقد شهد شهر أيار/مايو بالذات تصاعد النشاط العسكري لـ "جيش تحرير كوسوفو" الذي تمركز في ثلاثة محاور: الأول قرب بوديفو Podujevo عقدة المواصلات مع صربيا، والثاني في كوشاري Kushari قرب الحدود مع ألبانيا الذى كان بمثابة ممر سلاح، والثالث الهجوم بقوة على جبل باشتريك Pashtrik ذي الموقع المهم (على الحدود بين ألبانيا وكوسوفو) للسيطرة عليه.

ومع تصاعد القتال والقصف كان هناك متسع للمناورة الدبلوماسية والسياسية.

ففي 6 أيار/مايو قام ميلوشيفيتش بمناورة ذكية عندما أعلن عن "الانتصار" على "جيش تحرير كوسوفو" وأمره بتوقيف العمليات العسكرية في كوسوفو. ولكن، في الواقع، كانت المعارك العنيفة لاتزال تتصاعد حول جبل باشتريك، التي أخذت تشارك فبها طائرات الاطلسي لدعم قوات "جيش تحرير كوسوفو".

وفي 6 أيار/مايو أيضا توصلت مجموعة الثمانية G8 إلى مسودة خطة سلام من سبع نقاط ترسل إلى الامم المتحدة وتنص على انسحاب الشرطة الصربية والقوات شبه العسكرية وعلى تواجد أمني دولي فعال الخ.

ولكن ميلوشيفيتش استمر بمناورته. فقد أعلن في 10 أيار/مايو، بعد تأكيد "الانتصار" على "جيش تحرير كوسوفو"، عن بداية انسحاب القوات الصربية من

كوسوفو. ولكن أجهزة الاطلسي أدركت في الايام التالية عدم وجود أي انسحاب، بل ان المعارك استمرت بقوة حول جبل باشتريك.

وقد حدث تطور مهم في 27 أيار/مايو حيث أصدرت محكمة الجزاء الدولية حول جرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة مذكرة اتهام ضد ميلوشيفيتش وأربعة من كبار القادة السياسيين والعسكريين لارتكابهم جرائم حرب ضد الانسانية (ميلان ميلوتينوفيتش رئيس جمهورية يوغسلافيا، نيقولا شاينوفيتش نائب رئيس وزراء يوغسلافيا، الجنرال دراغولوب اوردانوفيتش رئيس هيئة أركان الجيش اليوغسلافي وفلايكو ستويلكوفيتش وزير الداخلية في صربيا).

ومع تزايد الضربات الجوية على المواقع الاستراتيجية في صربيا، في نهاية أيار/مايو، بدأ ميلوشيفيتش يلين ويقبل الاستماع إلى عروض مابعد الحرب. وهكذا تم الاتفاق في 2 حزيران/يونيو مع الروس في بون على الخطوط العريضة لاتفاق وقف النار، وفي اليوم التالي قام رئيس وزراء روسيا السابق فيكتور تشرنومردن ورئيس فلندا السابق مارتي اهتيساري بزيارة ميلوشيفيتش في بلغراد لعرض الاتفاق عليه.

ويلاحظ هنا أن حلف الاطلسي، بالاستناد إلى تجربة البوسنة، قام هنا بتطبيق استراتيجية أخرى تمثل في الاستمرار بالعمل العسكري والدبلوماسي في آن واحد. فقد استمر القصف والقتال حول جبل باشتريك في الوقت الذى كان ميلوشيفيتش يدرس العرض قبل أن يعطي الضوء الاخضر للموافقة على انسحاب القوات الصربية من كوسوفو. وقد أراد ميلوشيفيتش أن ينقذ ماء وجهه فاستدعى رئيسا الحزبين القوميين في صربيا فوك دراشكوفيتش وفويسلاف شيشل وأبلغهما بقبوله للعرض وتحويله في اليوم التالي على البرلمان الصربي لكي تكون الموافقة باسمه. وعلى حين أن دراشكوفيتش رئيس "حزب التجدد الصربي" وافق على ذلك فقد رفضه شيشل رئيس "الحزب الراديكالي الصربي" الذي كانت الميليشيا التابعة له متورطة في أعمال العنف ضد الالبان في كوسوفو. وفي اليوم التالي وافق البرلمان بغالبية الاصوات على العرض مع اعتراض أنصار شيشل عليه.

وبناء على ذلك فقد اجتمع الطرفان في يوم السبت 5 حزيران/يونيو 1999 عند الحدود المكدونية الكوسوفية للاتفاق الفني حول انسحاب القوات الصربية من كوسوفو. وبعد عدة جولات من المباحثات تم التوقيع في 9 حزيران/يونيو على "الاتفاق الفني العسكري" لانسحاب القوات الصربية خلال 11 يوما من كوسوفو، في الوقت الذى كانت فيه مجموعة الثمانية قد توصلت في 8 حزيران/يونيو إلى مشروع قرار لمجلس الامن الذى صدر برقم 1244 في 10 حزيران/يونيو 1999.

وهكذا بعد 78 يوما من القصف (38 ألف طلعة جوية و10 آلاف عملية قصف) الذي استمر طيلة 24 آذار/مارس – 9 حزيران/يونيو 1999 دخلت قوات الاطلسي من جنوب كوسوفو (مكدونيا) في 12 حزيران/يونيو في الوقت الذي كانت تنسحب فيه القوات الصربية من كوسوفو باتجاه الشمال (صربيا).

وقد ارتبط الوضع الجديد لكوسوفو منذ 1999/6/10م بقرار مجلس الأمن 1244 الذي جعل منها محمية دولية إلى أن يبت في وضعها النهائي. وبالاستناد إلى هذا القرار دخلت وانتشرت في كوسوفو القوات الدولية متعددة الجنسية KFOR التي تعنى بالجانب العسكري/الأمني، كما وأقيمت في كوسوفو الإدارة الدولية المؤقتة للأمم المتحدة UNMIK التي تتولى الجانب المدني بالمفهوم الواسع إلى أن تنتهي مهامها مع قرار جديد لمجلس الأمن يحدد الوضع النهائي لكوسوفو.

ولكن قرار 1244، المرجع في واقع ومستقبل كوسوفو، كان قد صيغ بطريقة تحتمل أكثر من تفسير أو تترك لكل طرف أن يفهمه كما يريد.

وهكذا فقد ركزت بلغراد على الفقرة العاشرة من القرار التي تشير إلى أن كوسوفو "تحظى بحكم ذاتي واسع في إطار جمهورية يوغسلافيا الاتحادية"، بينما رأى القادة الألبان في كوسوفو أن القرار يمنحهم حق تحرير المصير في مواضع عدة، كما في الفقرة (11) التي تشير إلى أن أمر الإقليم "رهن بالتوصل إلى تسوية نهائية"، وأن المسؤولية الرئيسية للوجود الدولي هو "تيسير العملية السياسية التي ترمي إلى تحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو".

ولكن المهم في هذا القرار أنه حدد الخطوط العريضة لمهام الوجودين الدوليين الجديد في كوسوفو، أي الوجود العسكري/الأمني والوجود الإداري/المدني.

وفيما يتعلق بالجانب الأول، أي الجانب العسكري الأمني KFOR، فقد اشتمل القرار 1244 على المهام الرئيسة التالية له:

أ. منع تجدد أعمال العنف والحفاظ على وقف إطلاق النار، وضمان انسحاب القوات الصربية من كوسوفو.

ب. تجريد "جيش تحرير كوسوفو" والجماعات الألبانية الكوسوفية الأخرى من السلاح.

ج. تهيئة بيئة آمنة يمكن فيها للاجئين والمشردين العودة إلى ديارهم بأمان، ويمكن فيها تقديم المعونة الإنسانية.

د. ضمان الأمن والنظم العام حتى يمكن الوجود الأولي من الاضطلاع بمسؤولية فيما يتعلق بهذه المهمة.

هـ الإشراف على إزالة الألغام حتى يتمكن الوجود المدني الدولي من الاضطلاع بمهمته.

و. القيام بمهمة مراقبة الحدود حسب الطلب.

ويمكن القول أن هذا الوجود العسكري الأمني KFOR، الذي وصل حجمه في الأسابيع الأولى إلى حوالي أربعين ألف شخص، وقع عليه العبء الأكبر في "تطبيع" الوضع على الأرض في بلد كان مدمرا ومزروعاً بالألغام ومفرغاً من سكانه.

وهكذا فقد تولت القوات الدولية الانتشار على الحدود، وتابعت من هناك انسحاب القوات الصربية وعودة اللاجئين وانشغلت في الشهور الأولى بإزالة الألغام وإشاعة جو من الأمن في كوسوفو، التي اتسمت في الأسابيع/الشهور الأولى بعمليات قتل وانتقام وسلب ونهب للصرب والغجر بشكل خاص.

وفي الواقع لقد شهدت الاسابيع الاولى عودة مهجرين وهجرة مضادة في حركة لا مثيل لها.فخلال ثلاثة أسابيع فقط عاد حوالي نصف مليون ألباني من

معسكرات اللاجئين في ألبانيا ومكدونيا إلى كوسوفو، وقد وصل هذا العدد إلى 808، 916 ألف ألباني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وفي غضون ذلك كان قد هاجر أو أرغم على الهجرة من كوسوفو حوالي 150 ألف صربي وغجري، وذلك بسبب تخوف البعض من الانتقام بعد عودة الالبان إلى بيوتهم المدمرة والمحروقة أو بسبب تعرض البعض منهم إلى أعمال ثأرية. وهكذا فقد خلت العاصمة بريشتينا من الصرب خلال أسابيع، حيث انخفض عددهم بسرعة من عشرين ألف صربي إلى حوالى ألف فقط. وقد هدأت الاوضاع نسبيا بعد أن قام زعماء ألبان بادانة أعمال العنف ضد الصرب في كوسوفو.

وبالاستناد إلى الفقرة (ب) من المهام التي أوكلها القرار 1244 للوجود العسكري الدولي فقد تم في 1999/6/21م أي بعد عشرة أيام فقط من تولي قوات "الكفور" لمهامها، من التوقيع على اتفاق مع الجنرال أغيم تشيكو A.Ceku، قائد "جيش تحرير كوسوفو" لتسليم سلاحه في فترة لا تتجاوز 1999/9/19م. وفي اليوم التالي لذلك (1999/9/20م) أعلن الجنرال جاكسون قائد قوات "الكفور" أن "جيش تحرير كوسوفو" قد سلّم حوالي عشرة آلاف قطعة سلاح وحوالي 5.5 مليون طلقة، ولكن الاتفاق النهائي أجل بسبب الخلاف حول مستقبل أفراد "جيش تحرير كوسوفو".

وفي 1999/9/21م جرى الإعلان عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه، والذي يقضي بتحويل قسم من أفراد "جيش تحرير كوسوفو" إلى قوة جديدة باسم "فيلق حماية كوسوفو" عين له رئيساً الجنرال أغيم تشيكو. وقد رؤى كحل وسط أن يكون هذا الفيلق منظمة مدنية/عسكرية، أي أن تكون تابعة من حيث القيادة للوجود الدولي المدني وأن يتولى الإشراف عليها قيادة قوات "الكفور". أما من حيث مهامها فقد قصرت على التدخل في حالات الكوارث الطبيعية وإزالة الألغام إلخ. وفيما يتعلق بحجمها فقد قضى الاتفاق بأن لا تتجاوز خمسة آلاف، ثلاثة آلاف من العاملين وألفان من الاحتياطيين.

ومع تأسيس "فيلق حماية كوسوفو" لم يعد في وسع باقي أعضاء "جيش تحرير كوسوفو" سوى أن ينخرطوا في قوات الشرطة الكوسوفية الجديدة التي

أخذت تتشكل أو في ا لعمل السياسي، أي بالانخراط في "الحزب الديموقراطي لكوسوفو".

ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بالوجود الدولي الإداري/المدني، فقد كان القرار 1244 قد حدّد له المهام التالية:

أ. تعزيز إقامة حكم ذاتي واسع وحكومة ذاتية في كوسوفو وذلك رهناً بالتوصل إلى تسوية نهائية.

ب. أداء الوظائف الإدارية المدنية الأساسية حيثما وطالما كانت مطلوبة.

ج. تنظيم المؤسسات الانتقالية والإشراف على تطورها من أجل إقامة حكومة ذاتية ديمقراطية وتتمتع بالاستقلال الذاتي، وذلك رهناً بالتوصل إلى تسوية سياسية بما في ذلك إجراء انتخابات.

د. القيام فور إنشاء هذه المؤسسات بنقل مسؤولياتها الإدارية مع مراقبة ودعم وترسيخ المؤسسات الانتقالية المحلية لكوسوفو.

هـ تيسير العملية السياسية التي ترمي إلى تحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو مع أخذ اتفاقيات رامبوييه في الاعتبار.

و. الإشراف في مرحلة نهائية على نقل السلطة من المؤسسات الانتقالية لكوسوفو إلى مؤسسات تنشأ بموجب تسوية سياسية.

ز. تقديم الدعم لإعادة بناء البنية الأساسية الرئيسية وغير ذلك من إعادة البناء الاقتصادي.

ح. تقديم المعونة الإغاثية الإنسانية وفي حالات الكوارث بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية.

ط. حفظ القانون والنظام، بما في ذلك إنشاء قوات شرطة محلية، وفي غضون ذلك نشر أفراد شرطة دولية للخدمة في كوسوفو.

ي. حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ومن الواضح هنا، مع كل هذه التفاصيل التي حرص على تسجيلها القرار 1244، أن الوجود الدولي الإداري/المدني UNMIK، قد أخذ شكل إدارة دولية انتقالية يرأسها ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بتعيينه بالتشاور مع

الدول المعنية. وقد عين كوفي عنان في حزيران/يونيو 1999م الفرنسي د. برنارد كوشنير كأول رئيس للإدارة الدولية الجديدة، الذي حظي بتأيد الغالبية الألبانية على ما قام به خلال وجوده (حتى نهاية 1999م) بينما كانت الأقلية الصربية وحكومة بلغراد تتهمانه دائماً بالتحيز للطرف الآخر.

ومما لا شك فيه أن الإدارة الدولية المؤقتة (الأونميك) قامت بجهود كبيرة في الشهور الأولى لوجودها، خاصة فيما يتعلق بالإغاثة وتسهيل عودة اللاجئين وتنظيم المؤسسات الإدارية الجديدة. إلخ.

وفي هذا الإطار فقد انحلت الحكومة الكوسوفية التي كان يرأسها بويار بوكوشي منذ 1991/10/19م، والتي لم تعترف بها بلغراد ولا الدول الأوربية باستثناء ألبانيا، وتأسست حكومة جديدة مؤقتة برئاسة هاشم ثاتشي (من قادة "جيش تحرير كوسوفو") الذي رأس الوفد الكوسوفي إلى مفاوضات رامبوبيه. ويلاحظ هنا أن الحكومة الانتقالية خلت من وزارة الداخلية والعدل والسياسة الخارجية التي بقيت اختصاصاتها بيد رئيس الإدارة الدولية.

ومن ناحية أخرى، وعملاً بما نص عليه القرار 1244 فقد باشرت الإدارة الدولية في أيلول/سبتمبر 1999م بتشكيل الشرطة الكوسوفية الجديدة. فقد أعلن آنذاك عن اختيار أول مجموعة من المتقدمين (200 شخص من أصل 19 ألف متقدم) للمشاركة في دورات تدريبية مكثفة للحلول محل الشرطة الدولية.

ومن الأعمال المهمة التي اضطلعت بها الإدارة الدولية خلال الفترة الأولى الانتقالية كانت تنظيم تسجيل جديد للسكان وإصدار هويات جديدة (لا تحمل ما يشير إلى ارتباط كوسوفو بصربيا) بعد أن كان النظام الصربي السابق قد قام بتجريد السكان من الهويات وجوازات السفر عند طردهم خارج الحدود. وفي الواقع لقد كان لعملية التسجيل وإصدار هذه الهويات الكوسوفية الجديدة أهمية خاصة لأنها أصبحت تسمح بعقد أول انتخابات محلية في تشرين الأول/أكتوبر 2000م، كما أصبحت تسمح بإصدار وثائق/جوازات سفر جديدة تسمح للكوسوفيين بالسفر إلى الخارج.

وفيما يتعلق بالانتخابات المحلية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 1999م فقد اعتبرت أهم إنجاز للإدارة الدولية، حيث أتيح للسكان لأول مرة في نهاية القرن العشرين المشاركة بحرية في الانتخابات لانتخاب ممثليهم في المجالس المحلية. ولذلك فقد تميزت هذه الانتخابات، التي جرت تحت رقابة دولية، بنسبة عالية من المشاركة وصلت إلى 85%. وقد شاركت في هذه الانتخابات أحزاب سياسية عديدة تمثل الأغلبية الألبانية والأقليات القومية (الصربية والتركية والغجرية إلخ)، وتمخضت عن فوز "رابطة كوسوفو الديموقراطية" برئاسة د. إبراهيم روغوفا بغالبية الأصوات (58%) بينما حلّ في المركز الثاني "الحزب الديموقراطي لكوسوفو" (الواجهة السياسية لـ "جيش تحرير كوسوفو") الذي حصد 27% من الأصوات وحصل حزب "التحالف لاجل مستقبل كوسوفو" (المنشق من "الحزب الديموقراطي الكوسوفي") على 8%.

وقد كانت لهذه الانتخابات دلالة كبيرة بالنسبة إلى كوسوفو لأنها اعتبرت "بروفة" ناجحة للإدارة الدولية للإعداد لأول انتخابات تشريعية تؤدي إلى برلمان وحكومة أصيلة ورئيس منتخب لكوسوفو. وعلى حين أن الانتخابات المحلية الأولى اعتبرت تتويجاً لما قامت به الإدارة الدولية في عهد كوشنر، الذي حرص في الأيام الأخيرة لوجوده على تسليم أول مجموعة من وثائق/جوازات السفر الجديدة، فإن الانتخابات البرلمانية ارتبطت بتعيين وقدوم وزير الدفاع النرويجي السابق هانز هاكروب Hanz Hekurup على رأس الإدارة الدولية في كوسوفو في كانون الثاني/يناير 2001م، الذي كان يفضل تأجيل عقد هذه الانتخابات إلى أن يتم الاتفاق حول الإطار القانوني لها.

وقد تأخر عقد هذه الانتخابات المهمة بسبب الخلاف حول المرجعية التي يجب أن تحكم هذه الانتخابات، فالألبان كانوا يطالبون بدستور، انطلاقاً من أنهم كانوا يتمتعون بدستور خلال سنوات 1974م–1989م، يعطي سلطات واسعة وسيادية للبرلمان، بينما كانت بلغراد تصر على قانون أساسي ينسجم مع مفهوم الحكم الذاتي. وبسبب التجاذبات المحلية (الألبانية الصربية) والدولية (روسيا والصين من ناحية والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة من ناحية أخرى)

فقد تمخض الأمر عن تسوية بإصدار ما يسمى "الإطار الدستوري" عوضاً عن "الدستور" في 15 أيار/مايو 2001م.

ومع أن رئيس الإدارة الدولية هانز هاكيروب صرّح في حينه أن "الإطار الدستوري" يحقق 98% من مطالب الألبان، وذلك لامتصاص المعارضة المحتملة له، إلا أن النص ترك أيضاً لكي يفهمه كل طرف كما يريد.

وهكذا فقد أوردت مقدمة "الإطار الدستوري" أن "إرادة الشعب ستؤخذ في الاعتبار إضافة إلى العوامل الأخرى التي ستحدد وضع الإقليم في المستقبل بالاستناد إلى القرار 1244". وقد نص "الإطار الدستوري" في التفاصيل على انتخاب برلمان مكون من 120 مقعداً، منها 20 على الأقل للأقليات القومية (الصرب والأتراك والبشناق والغجر). ويقوم هذا البرلمان بانتخاب رئيس لكوسوفو يسمي بدوره رئيس الحكومة الذي لا بد أن يتمتع بثقة الأغلبية في البرلمان، والذي لا بد أن يضم في حكومته وزيرين من الأقليات القومية، (واحد من الأقلية الصربية وواحد من الأقليات الأخرى). ولكن المهم هنا أن رئيس الإدارة الدولية أبقى لنفسه حق النقض (الفيتو) على كل قرار أو كل قانون يقره البرلمان إذا وجد في ذلك تناقضاً مع القرار 1244.

وبالاستناد إلى هذه المرجعية الدستورية تم تحديد موعد الانتخابات البرلمانية في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2001م، حيث احتدمت المنافسة في الحملة الانتخابية بين الحزبين الرئيسيين "رابطة كوسوفو الديموقراطية" برئاسة إبراهيم روغوفا، و"الحزب الديموقراطي لكوسوفو" برئاسة هاشم تانشي، والتي هي تعكس المنافسة التي كانت بين الطرفين قبل 1999م، بالإضافة إلى الحزب الجديد "التحالف لأجل مستقبل كوسوفو" (المنشق من "الحزب الديموقراطي") برئاسة راموش خير الدين R.Haredinaj. وحاول حزب ثانشي الحصول على مزيد من الاصوات بالتلميح إلى ان روغوفا قد يقبل بما هو أقل من الاستقلال اذا وصل إلى الرئاسة نظرا لسجله السابق في "التعاون" مع ميلوشيفيتش.

وفي المقابل فقد خرجت بلغراد عن ترددها وناشدت الصرب في كوسوفو أو الذين هاجروا إلى صربيا والجبل الاسود (حيث فتحت لهم مراكز انتخابية

خاصة) المشاركة الفعالة في الانتخابات خشية أن تؤدي المقاطعة التي كانت تهدد بها (وتدعمها بلغراد) إلى تهميش دور الصرب بالنسبة إلى مستقبل كوسوفو. وهكذا خرجت بلغراد أخيراً عن صمتها ودعت الأقلية الصربية إلى المشاركة بقوة في الانتخابات بعد أن حصلت على "ضمانات" بألا تؤدي هذه الانتخابات إلى تجاوز القرار 1244 ، أي إلى إعلان البرلمان للاستقلال من طرف واحد. وكان "الإطار الدستوري" قد حجز 10 مقاعد للصرب في البرلمان الجديد ، ولكن رئيس الإدارة هاكيروب لمح إلى أن مشاركة الصرب في الانتخابات بفعالية قد تضمن لهم مقاعد أكثر.

وعلى حين أن الألبان شاركوا في الانتخابات بتنافس شديد بين عشرة أحزاب ، وتوزعت غالبية أصواتهم بين ثلاثة أحزاب رئيسية ، فقد شكل الصرب تحالفاً واحداً (العودة) مما جعلهم يفوزون بمقاعد أكثر بالمقارنة مع عددهم في كوسوفو. وهكذا فقد حل في المركز الأول "رابطة كوسوفو الديموقراطية" بنسبة 45.65% من الأصوات و47 مقعداً ، وجاء في المركز الثاني "الحزب الديموقراطي لكوسوفو" بنسبة 25.70% و26 مقعداً ، بينما جاء في المركز الثالث الحزب الجديد "التحالف لأجل مستقبل كوسوفو" بنسبة 7.83% من الأصوات و8 مقاعد. أما بالنسبة للصرب فقد حصلوا على 11.34% من الأصوات و22 مقعداً في البرلمان. وبالإضافة إلى الصرب فقد حصلت الأقلية التركية على سبعة مقاعد ، بينما حصلت الأقلية الغجرية على مقعدين فقط.

ومع هذا الإنجاز الكبير للإدارة الدولية (وجود أول برلمان ممثل ومعبر بشكل ديموقراطي عن سكان كوسوفو) تم انتخاب أول رئيس لكوسوفو يحظى باعتراف دولي (إبراهيم روغوفا) في 28 شباط/فبراير 2008 ، كما تم تشكيل حكومة ائتلافية من الأحزاب الثلاثة برئاسة بيرم رجبي B. Rexhepi (طبيب جراح ومشارك سابق في "جيش تحرير كوسوفو"). ومع وجود البرلمان أخذت تصدر الآن القوانين الجديدة التي تسد الفراغ القانوني الموجود بعد فصل كوسوفو عن صربيا ، كما أخذت الصلاحيات تنتقل بالتدريج من الإدارة الدولية (الأونميك) إلى المؤسسات الكوسوفية الجديدة. وهكذا فقد أعلن في نهاية

أيار/مايو 2003م عن نقل صلاحيات الإدارة الدولية إلى المؤسسات الدولية في 19 مجالاً تتعلق بالاقتصاد والصحة والزراعة والطاقة إلخ، وفي 17 مجالاً آخر خلال حزيران/يونيو 2003م.

ومن ناحية أخرى فقد حرصت الإدارة الدولية الآن (مع وجود برلمان ورئيس وحكومة تحظى بالاعتراف الدولي) على السماح لكوسوفو بالمشاركة في بعض الاجتماعات والمؤتمرات الدراسية التي تخص البلقان. وهكذا فقد شارك رئيس الحكومة بيرم رجبي في نهاية أيار/مايو 2003 في اجتماع أوروبا الجنوبية الشرقية في أثينا، الذي دعا إليه المنتدى الاقتصادي العالمي والذي شارك فيه حكومات دول البلقان.

وفي نهاية 2003م تبنى مجلس الأمن (صاحب الولاية الدولية على كوسوفو) سياسة جديدة تحمل عنوان "المعايير قبل المفاوضات"، والمقصود هنا وضع معايير standards أساسية في مجالات محددة (توطيد المؤسسات، توطيد حكم القانون، الإصلاحات الاقتاصدية، حماية الأقليات الخ) يفترض أن تحقق فيها حكومة كوسوفو الجديدة، تقدماً واضحاً حتى يمكن البدء فيما بعد بمفاوضات الوضع النهائي، على أن يرفع رئيس الإدارة الدولية تقريراً دورياً على 3 شهور إلى مجلس الأمن حول التقدم المنجز في كل مجال.

ومع التقدير التي حظيت به الإدارة الدولية لتنظيم هذه الانتخابات التي تمخض عن برلمان ورئيس حكومة تحظى باعتراف دولي، مما يسمح بالانتقال إلى المرحلة الثانية والنهائية ألا وهي البت في مصير/مستقبل كوسوفو، فإن الإدارة الدولية لم تعط الاهتمام الكافي لـ "إعادة البناء الاقتصادي" الذي كان من مهامها الرئيسة حسب القرار 1244.

فقد كانت كوسوفو، التي تضررت فيها البنية التحتية نتيجة لحرب 1999م، وتزعزع اقتصادها (المرتبط أساساً ببقية يوغسلافيا) سواء بسبب فصله عن يوغسلافيا السابقة أو بسبب شلل القطاع العام الذي كان يستوعب معظم الأيدي العاملة بعد أن ارتفعت مشاركته في الناتج العام إلى أكثر من 80% قبل حرب 1999م (كانت الصناعة لوحدها تشارك بأكثر من 45% من الناتج العام). وبسبب كل

ذلك، ومع عودة مئات الألوف من الكوسوفيين من الخارج بعد انتهاء الحرب، ارتفعت البطالة بسرعة لتصل إلى نسبة قياسية في أوروبا وحتى في العالم (50%). وعلى حين أن كوسوفو، في هذه الحالة، كانت في حاجة إلى استثمارات كبيرة لتعيد بناء الاقتصاد (الذي نصّ عليه الصرار 1244) فإن تأخر وجود مؤسسات تحظى باعتراف دولي حتى نهاية 2001م، وبالتالي تأخر هذه المؤسسات في اتخاذ ما هو لازم من قوانين وقرارات لتشجيع الاستثمارات من الخارج، وتأخر الإدارة الدولية في تسريع الانتقال إلى المرحلة الثانية والنهائية (البت في مستقبل كوسوفو)، ساهمت كل هذه في تقليل أو تأخير الاستثمارات الأجنبية التي كانت كوسوفو في أمس الحاجة إليها.

وبسبب كل ذلك فقد أخذ التململ والسخط في صفوف الأغلبية الألبانية يتزايدان خلال 2002– 2003، وخاصة مع بروز "أغنياء الحرب" الذين برزوا بثروات كبيرة أخذوا يوظفوها في قطاع الخدمات التي تنامى بشكل ملحوظ (فنادق، مطاعم، محطات وقود، إلخ). وقد انفجر هذا الاحتقان فجأة في 17–18 آذار/مارس 2004م أثر انتشار خبر عن قيام الصرب بإغراق 3 أطفال ألبانيين في نهر ايبار قرب متروفيتسا، واتخذ شكل ردة فعل انتقامية من الصرب حيث دمرت بيوت وكنائس الصرب (800 بيتاً و29 كنيسة)، وتمخض الأمر عن مقتل حوالي 19 صربياً وجرح حوالي 900 في أرجاء مختلفة في كوسوفو، بالاضافة إلى نحو مئة من الشرطة الدولية وقوات "الكفور". ولكن الأسوأ من ذلك كان تدمير ما بني من تقدم في العلاقات بين الطرفين.

وقد اعتبرت أحداث آذار/مارس 2004م ضربة قوية للإدارة الدولية في كوسوفو، وتمخض هذا عن مراجعة لسياستها في اتجاهين: تنمية الاقتصاد وتسريع الحل النهائي. فقد أخذت الإدارة الدولية تقتنع الآن بأن الفقر المتزايد ينمي بدوره التطرف في المجتمع، ولأجل تحريك الاقتصاد وخلق فرص عمل كان لا بد من تسريع الخصخصة (حيث بقيت الكثير من منشآت القطاع العام مشلولة أو مستهلكة أو متوقفة عن العمل بسبب نقص في قطع الغيار إلخ) لجذب استثمارات أجنبية، مع أن هذه بدورها تنتظر البت في مصيرأو مستقبل كوسوفو

وسط اعتراضات أو ادعاءات صربيا بسيادتها على كوسوفو وحقها في مقاضاة كل جهة تشارك في الخصخصة وتشتري بعض منشآت القطاع العام.

وهكذا فقد تحركت العملية السياسية الاقتصادية للإدارة الدولية خلال 2004– 2005م على عدة محاور.

فمن ناحية كانت الانتخابات البرلمانية الثانية تقترب (تشرين الأول/أكتوبر 2004م) لتؤشر على الانتقال إلى المرحلة الثانية والنهائية، ألا وهي البت في مصير/مستقبل كوسوفو. وقد جاءت هذه الانتخابات لتمتص بعض الاحتقان الداخلي وتعطي مصداقية جديدة للإدارة الدولية.

ويلاحظ في هذه الانتخابات بالمقارنة مع الانتخابات الأولى في 2001م، أن الأغلبية البرلمانية لم تعد متحمسة كما في المرة الأولى نتيجة للشعور بالإحباط، وهو ما صبّ لصالح الحزب الجديد "المبادرة المدنية" الذي تأسس عشية الانتخابات برئاسة الكاتب والناشر فيتون سورروي V.Surroi. ومع أن هذا الحزب الجديد حرك بعض الحماس وحصد 6% من الأصوات إلا أن النتائج توزعت دون تغيير كبير على الأحزاب الرئيسية الثلاثة (حوالي 45% للرابطة الديموقراطية لكوسوفو 26.5 للحزب الديموقراطي لكوسوفو و8% للتحالف من أجل مستقبل كوسوفو). ولكن في المقابل فشلت الإدارة الدولية في تأمن مشاركة الصرب في هذه الانتخابات، وعلى الرغم من الضمانات التي أعطيت لها والتأكيدات على ضرورة المشاركة في هذه المرة لكي يشارك الصرب بدورهم في تقرير الوضع النهائي لكوسوفو.

ومن ناحية أخرى، بعد أن أدركت الإدارة الدولية أهمية الخصخصة لـ "إعادة البناء الاقتصادي"، التي يمكن أن تؤمن لكوسوفو استثمارات جديدة وخلق فرص عمل جديدة، بادرت إلى تشكيل "وكالة الثقة الكوسوفية" Kosovo Trust Agency، التي عهد برئاستها إلى خبير دولي (لضمان النزاهة والشفافية) يساعده مسؤول محلي. وقد أطلقت هذه الوكالة خلال السنوات اللاحقة لتأسيسها حوالي عشرة حزم من مشاريع القطاع العام (فنادق، مصانع، إلخ) التي بيعت في المزايدة المستثمرين محليين في الغالب.

أما الأمر الأهم في هذا السياق الجديد بعد آذار/مارس 2004 فقد كان البدء في التحضير للمرحلة الثانية والأخيرة، ألا وهي البت في مصير أو مستقبل كوسوفو. وفي هذا الإطار بدأ الحديث منذ صيف 2004 عن سياسة جديدة تزامنت مع تعيين رئيس جديد للإدارة الدولية في كوسوفو، ألا وهو سورن جاسن بترسن Soren Jasen Petersen، التي تمثلت في شعار "المعايير قبل الوضع النهائي"، التي قصد منها اعطاء أولوية لتحقيق التقدم في مجالات محددة (والمقصود هنا هو اعتماد معايير standars أوربية في مجالات محددة (توطيد المؤسسات، توطيد حكم القانون، حماية الأقليات، إلخ) قبل البدء بالبت في الوضع النهائي لها.

ومع ذلك يلاحظ أن اعلان الادارة الدولية عن اقتراب ثم عن بدء المفاوضات حول الوضع النهائي (الذي يعني هنا الاستقلال للالبان) في شباط/فبراير 2006 لم يمتص عوامل السخط المتراكمة عند بعض الالبان الذين أخذوا يطوروا تحركهم في شكل منظم خلال الشهور الاخيرة. وفي هذا الاطار فقد خرج آلاف الالبان في مظاهرة حاشدة أمام مقر الادارة الدولية والحكومة الكوسوفية خلال 8 حزيران/يونيو 2006، حيث حملوا الادارة الدولية والقرار 1244 مسؤولية الوضع المتردي وهتفوا ضد الفساد المستشري سواء في الادارة الدولية أو الحكومة الكوسوفية.

الصرب في كوسوفو بعد 1999.

يمكن القول أن الأقلية الصربية، التي أخذت تتقلص في السنوات الأخيرة على الرغم من كل محاولات بلغراد لتعزيز وجودها هناك، تتوزع في كوسوفو بشكل يختلف من منطقة إلى أخرى.

فباستثناء محافظة ليوسافيس Leposavic، التي كانت جزءاً من صربيا وأضيفت إلى كوسوفو في 1960 لتصبح المحافظة الـ 22 لتعزيز الوجود الصربي فيها (كان عدد سكانها في 1971م حوالي عشرين ألف 99% منهم من الصرب)، والتي يمكن القول أنها بقيت امتداد لصربيا، فإن بقية الصرب في كوسوفو يمكن أن نقسمهم إلى قسمين:

أ. القسم الأصلي الذي وجد منذ قرون حول المراكز القديمة للصرب (غراتشانيتسا، كامينيتسا، متروفيتسا إلخ).

ب. القسم الوافد أو المستوطن الذي جاء على شكل موجات (بعد 1920 وبعد 1945م وبعد 1990م)، والذي حلّ في مستوطنات أقيمت له (كوسوفو بوليه إلخ)، أو اختلط مع السكان الألبان في المدن (بريشتينا إلخ).

وفي آخر إحصاء للصرب في كوسوفو قبل إلغاء الحكم الذاتي في 1989م تبين أن عددهم وصل آنذاك إلى حوالي 210 آلاف أو 13% من مجمل عدد السكان. وإذا استثنينا سكان محافظة ليوسافيتش التي ضمت إلى كوسوفو في 1960م فإن أكبر تجمع للصرب كان في مدينة بريشتينا وضواحيها (مع غراتشانيتسا وكوسوفو بوليه إلخ) حيث وصل عددهم إلى حوالي 45 ألف صربي أي تقريباً ربع عددهم الإجمالي في كوسوفو، وفي محافظة متروفيتسا (المجاورة لصربيا) حيث وصل عددهم إلى أكثر من 25 ألف صربي أي ما يوازي حوالي 50% من سكان المحافظة، إلخ.

ولكن سياسة الحكم الصربي بعد إلغاء الحكم الذاتي في 1989م، التي اعتمد فيها بشكل متزايد على الأقلية الصربية في الإدارة وأجهزة الشرطة والأمن إلخ، والتي شملت ترويع السكان الألبان والتطهير العرقي لمناطق أكملها، أدت إلى بروز روح انتقامية لدى بعض الألبان الذين طردوا من بيوتهم وأراضيهم وعادوا إليها بعد حزيران/يونيو 1999م. وفي هذا السياق فقد أدى التخوف من الانتقام للألبان العائدين، وقتل بعض الصرب وتدمير بيوتهم على نطاق ملحوظ، إلى هجرة كبيرة للصرب من كوسوفو نحو صربيا خلال صيف 1999م.

وعلى الرغم من أن الأرقام التي تذكر عادة، والتي تتحدث عن هجرة 200–300 ألف صربي من كوسوفو، ليست دقيقة ولا يمكن القبول بها في انتظار الإحصاء الجديد، إلا أنه يمكن القول أن الأقلية الصربية في كوسوفو لا تزال تعد حوالي 120 ألف صربي، وهي تتوزع في مناطق ثلاثة مختلفة عن بعضها البعض:

أ. محافظة ليبوسافيتش التي فصلت من صربيا ضمت إلى كوسوفو في 1960م، وهي لا تزال تضم كتلة صربية متماسكة وتعتبر جزءاً من صربيا بحكم الصلات الطبيعية والاقتصادية والثقافية لسكانها مع صربيا.

ب. متروفيتسا الشمالية أو شمال نهر أيبار Ibar الذي يقسم مدينة متروفيتسا إلى قسمين. ومع أن المدينة كانت مختلطة قبل 1999م إلا أن تطورات الوضع بعد حزيران/يونيو 1999م أدت إلى خلق واقع جديد نتيجة لما مورس على السكان، أي أغلبية صربيا في متروفيتسا الشمالية وأغلبية ألبانية في متروفيتسا الجنوبية.

ج. منطقة مورافا (في الصربية Pomoravlje) التي تضم ثلاث محافظات (فيتيا وكامنيتسا وجيلان) المحاذية لصربيا، حيث يعيش هناك 15–18 ألف صربي في قرى يشكلون فيها الأغلبية ولكنها تمثل الأقلية ضمن المحافظات المذكورة.

د. بعض "المحميات" التي هي عبارة عن "جزر" صربية صغيرة وسط محيط ألباني كامل مثل غراتشانيتسا Gracanica وتشاغلافيتسا Caglavica قرب بريشتينا وشتربتسي Strepci قرب الحدود مع مكدونيا إلخ.

ويلاحظ هنا أن أكبر كتلة صربية انزاحت عن كوسوفو كانت تلك الموجودة في مدينة بريشتينا (حيث لم يعد فيها وجود صربي يذكر) أو في بلدة كوسوفو بوليه المجاورة. وكذلك يلاحظ أن الانزياح الصربي كان قوياً في الغرب، حيث عاد اللاجئون الألبانيون من الجبل الأسود وألبانيا بروح معبأة نظراً لما عانوه في التهجير وفي معسكرات اللاجئين هناك، ولكنه يخف كلما اتجهنا شرقاً باتجاه صربيا.

ويلاحظ في واقع الاقلية الصربية فرق كبير ما بين الكتل السكانية الكبيرة المجاورة أو القريبة من الحدود مع صربيا في الشمال أو الشرق (زفتشان، متروفيتسا الشمالية، كامنيتسا الخ) وما بين "المحميات" أو الجزر المعزولة وسط محيط ألباني كامل. وحتى فيما يتعلق ب "المحميات" لدينا فرق ما بين المحميات الكبيرة التي تتكون الواحدة من عدة قرى مجاورة كما هو الامر مع جيب شتربسي على سفوح جبل شار، الذي يفصل ما بين كوسوفو ومكدونيا، والذي يضم حوالي عشرة آلاف صربي، وما بين المحمية الصغيرة التي تضم قرية واحدة مثل غوراجدفاتس

Gorazdevac قرب بيا (بيتش في الصربية)، التي كانت تضم ثلاثة آلاف صربي قبل 1999 بينما لا يتجاوز سكانها الان 800 صربي.

ففيما يتعلق بالمحميات تتمثل المشكلة الاولى والكبرى في صعوبة الحركة خارج المحميات، حيث تكاد تكون معدومة وان وجدت فهي في حماية القوات الدولية. وتضغط هذه الحالة على الشباب بشكل خاص، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والعمل والاتصال بمراكز الحياة الثقافية الخ. وعلى عكس ذلك يتمتع الصرب في الكتل السكانية الكبيرة المجاورة أو القريبة من صربيا في الشمال والشرق بحرية الحركة مع صربيا (وليس داخل كوسوفو)، وذلك لاعتبارات التعليم والعمل والتواصل مع الاقارب.

ومع السياسة الجديدة للادارة الدولية حول "المعايير"، التي تشمل فيما تشمل عودة اللاجئين، أسست صناديق جديدة لدعم وتمويل عودة اللاجئين الصرب إلى كوسوفو. وفي هذا الاطار وصلت أول مجموعة رمزية من عدة اشخاص في شباط/فبراير 2004 إلى بريشتينا، وكلهم من كبار السن المتقاعدين، على أمل أن تفتح هذه المجموعة الرمزية الطريق لعودة آخرين في الشهور اللاحقة.

وقد أدى انفجار العنف المفاجئ في أواسط آذار/مارس 2004م إلى موجة جديدة من انزياح الصرب عن كوسوفو. ومع أن هذه المرة كانت الموجة صغيرة إلا أنها رمزية في دلالتها. ففي بريشتينا العاصمة، على سبيل المثال، كان لا يزال يوجد 200 صربي يعيشون حول الكنيسة الصربية الوحيدة في المدينة، تحت حماية الشرطة الدولية. ولكن بعد انفجار العنف وحرق الكنيسة في أواسط آذار/مارس اضطر هؤلاء أيضاً إلى مغادرة بريشتينا ليتلاشى تماماً الوجود الصربي في هذه المدينة، كما وقد تلاشى في بعض القرى المجاورة مثل اويليتش Obilic وستارو غراديشته Staro gradiste الخ.

وفي الواقع أن ما حدث في آذار/مارس 2004م جاء ليصبّ في صالح المتطرفين سواء بين الصرب في كوسوفو أو في بلغراد، حيث أصبحت كوسوفو موضوعاً للمزايدة بين الأحزاب السياسية في صربيا. فنظراً للمكانة التي أعطيت لكوسوفو خلال عهد ميلو شيفيتش، حيث أصبحت تعتبر "قلب صربيا"

و"أورشليم الصرب"، ونظراً للمكانة المؤثرة التي حظيت بها الكنيسة الصربية في عهد خلفه فويسلاف كوشتونيسا V.Kostunica ، فقد أصبح موضوع كوسوفو يشكل "الخط الأحمر" بالنسبة إلى الأحزاب السياسية في كل انتخابات كلية أو برلمانية، مما كان يغذي الأحلام أو الأوهام لدى الصرب في كوسوفو إزاء الوضع القائم. وهكذا فقد روجت حكومات بلغراد للقرار 1244 كما تفهمه فقط، وأشاعت أنه مؤقت ولن يستمر أكثر من سنة (حتى حزيران/يونيو 2000م)، كما استمرت في التعامل مع صرب كوسوفو كما لو أنهم من المواطنين التابعين سواء فيما يتعلق بالخدمات (التعليم إلخ) أو بالانتخابات وغيرها.

وتتعقد المشكلة أكثر بالنسبة لصرب كوسوفو مع كل انتخابات جديدة في صربيا. فأحزاب المعارضة أو الاحزاب الصربية المتطرفة تنتهز أقتراب كل انتخابات جديدة لتطرح الشعارات الكبيرة والمؤثرة التي تعد صرب كوسوفو بالكثير، مما يجعل هؤلاء الصرب يصوتون لها. ومع تصويت صرب كوسوفو لصالح هذه الاحزاب المتطرفة فان هذه الاحزاب تضغط بدورها على الاحزاب المعتدلة نحو مزيد من التطرف. وهكذا تبين على سبيل المثال في الانتخابات البرلمانية في صربياالتي جرت في نهاية 2003 أن الحزب الصربي الراديكالي قد كسب نصف أصواته (50% من 97 ألف صوت) من صرب كوسوفو. ولكن التطرف الذي يبديه هؤلاء الصرب في بلغراد، بعد وصولهم إلى البرلمان أو الحكومة، لا يفيد بشيء بقدر مايدفع بدوره صرب كوسوفو إلى مزيد من التشدد ازاء الحكومة والمؤسسات الكوسوفية الجديدة التي تمثل فيها الغالبية الالبانية.

وقد وجدت بلغراد في أحداث آذار/مارس 2004م ما يصب لصالحها، حيث أنها ادعت عدم قدرة الإدارة الدولية على حماية الصرب وممتلكاتهم، وأخذت تلمح وتصرح بعدم إمكان التعايش بعد الآن بين الصرب والألبان، حيث أن البديل عن ذلك تقسيم كوسوفو أو الحكم الذاتي المحلي للصرب فيها.

وفي الواقع سرت أو سربت في ذلك الوقت "أفكار" مصدرها بلغراد حول تقسيم كوسوفو، بعد أن كانت بلغراد تعتبر كوسوفو "قلب الصرب" و"أورشليم الصرب" التي لا يمكن أن تتخلى عن شبر منها. وهكذا فقد تداولت هذه "الافكار"

امكانية ضم كوسوفو الشمالية التي تضم الكتلة السكانية الصربية الكبيرة والمناجم والثروات الطبيعية إلى صربيا، أو امكانية تبادل أراضي ما بين صربيا وكوسوفو حيث يمكن لصربيا أن تتنازل عن المناطق ذات الغالبية الالبانية في وادي بريشيفو Presevo (جنوب صربيا) مقابل المناطق ذات الغالبية الصربية في كوسوفو.

ولكن الادارة الدولية في نهاية 2004 وبداية 2005 حسمت الموقف بشكل واضح حيث صرح رئيس الادارة الدولية بترسن في 2005/1/10 أن "التقسيم ليس خيارا واردا"، وبالتالي فان الادارة الدولية تتطلع إلى كوسوفو واحدة متعددة الاثنيات. وبالاستناد إلى ذلك فقد أصبح التركيز الان على البديل الاخر/الحكم المحلي، الذى كان يعني هنا اعادة رسم حدود بعض المحافظات وتشكيل محافظات جديدة ذات أغلبية صربية يمكن أن تتمتع بمزيد من الصلاحيات لتدبير أمورها بنفسها في اطار الحكم المحلي.

محادثات الوضع النهائي

مع انتخابات خريف 2001م، ومع انتخاب برلمان ورئيس وحكومة تحظى باعتراف دولي، بدا أن المرحلة الأولى للإدارة الدولية نجحت في تحقيق أهم ما ورد في القرار 1244، أي المساعدة على انتخاب ممثلين حقيقيين للسكان في كوسوفو يحظون بغطاء دولي يساعدهم على أن يبدؤوا ما بقي للمرحلة الثانية، أي البت في مصير/مستقبل كوسوفو.

وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن فترة انتقالية ما بين المرحلتين، تلك التي تمتد من نهاية 2003م إلى نهاية 2005م، والتي تتعلق بالخطة الجديدة للإدارة الدولية التي سميت رسمياً "المعايير لأجل كوسوفو" بينما اشتهرت أكثر باسم "المعايير قبل الاستقلال".

ففي كانون الأول/ديسمبر2001م كشف الرئيس الجديد للإدارة الدولية هاري هولكر H. Holker عن الخطة الجديدة التي تحظى بدعم الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، وذلك في احتفال رسمي أقيم في حضور رئيس الحكومة الكوسوفية بيرم رجبي. وفي هذه المناسبة قال رئيس الإدارة الدولية في تعبير يوحي

بالكثير لألبان كوسوفو "هذه الوثيقة تتضمن حلاً... حققوا هذه المعايير حتى يساعدهم المجتمع الدولي باتخاذ القرارات الضرورية فيما يتعلق بالوضع النهائي لكوسوفو في الوقت المناسب".

وقد شملت هذه الوثيقة من عشرة صفحات الأهداف الرئيسية التي تتضمن ضرورة تحقيق تقدم ملحوظ في ثماني مجالات محددة: المؤسسات الديموقراطية، حكم القانون، حرية الحركة، عودة اللاجئين (الصرب وغيرهم)، الإصلاح الاقتصادي، الحوار بين الأطراف (الصرب بالتحديد).

وبناء على هذه الخطة الجديدة فقد أصبح من واجب رئيس الإدارة الدولية أن يرفع تقرير إلى مجلس الأمن (صاحب الولاية القانونية على كوسوفو) كل ثلاثة شهور حول مدى التقدم المنجز في هذه المجالات الثمانية.

ومع التقدم المتفاوت الذي حصل في هذه المجالات خلال 2002–2003 بادرت الإدارة الدولية إلى تسريع التوصل إلى مفاوضات البت في الوضع النهائي لكوسوفو وذلك بتشجيع الطرفين (بريشتينا وبلغراد) على الحوار والتفاوض حول بعض الأمور الحيوية اليومية التي لا تتعلق بالوضع السياسي (مستقبل كوسوفو)، وهو ما يدخل ضمن "المعايير" المحددة حول الحوار بين الطرفين.

ولكن البادرة الأولى التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2003م في فينا لم تحقق النجاح المطلوب، حيث تبين أن الظروف لم تنضج بعد. فقد شارك في هذه الجولة الرئيس إبراهيم روغوفا ورئيس البرلمان نجات داتسي N. Daci بينما رفض رئيس الحكومة بيرم رجبي (من حزب "التحالف من أجل مستقبل كوسوفو") المشاركة على اعتبار أن ذلك لا يدخل ضمن أولويات الحكومة.

وفي نهاية شباط/فبراير أعلن رئيس الإدارة الدولية هاري هولكر عن أول جولة من "المباحثات الفنية" بين بلغراد وبريشتينا، التي تتناول الأمور الحيوية اليومية التي تمس مصالح الطرفين كالطاقة الكهربائية والنقل والأشخاص المفقودين وعودة اللاجئين. وقد بدأت هذه المباحثات في 4 آذار/مارس 2004م حول القضايا المتعلقة بالكهرباء، حيث أن كوسوفو كانت لا تزال تعاني منذ حزيران/يونيو 1999م من نقص حاد في الكهرباء.

ولكن اندلاع أحداث 17–18 آذار/مارس 2004م وجه ضربة قوية إلى "الحوار" وإلى بقية "المعايير" التي اعتمدت لتطبيع الوضع على الأرض في كوسوفو.

وقد رأت الأطراف المعنية (الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي) بعد مراجعة سياسة الإدارة الدولية في كوسوفو أن يتم التركيز أكثر على الجانب الاقتصادي والمعاشي (لامتصاص التطرف الذي بان خطره في أحداث 17–18 آذار/مارس) وإنجاز المزيد من التقدم في المجالات الثمانية حسب "المعايير"، لكي يسرع كل هذا في الوصول إلى البت في مصير/مستقبل كوسوفو.

وهكذا بعد "الصدمة" التي خلفتها أحداث 7–18 آذار/مارس جاءت الانتخابات الجديدة في خريف 2004م لتحمل تغيراً مهماً يتمثل في تسلم راموش خير الدين (أحد قادة "جيش تحرير كوسوفو") رئاسة الحكومة الكوسوفية الجديدة في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2004م. ومع أن بلغراد احتجت بشكل رسمي على تسلم خير الدين لرئاسة الحكومة لأنها تعتبره "مجرم حرب"، وكذلك فعل زعماء الأقلية الصربية في كوسوفو، إلا أن الإدارة الدولية اعتبرت أن تسلم خير الدين لرئاسة الحكومة يعبّر عن خيار الأغلبية في البرلمان. ومع أن رئيس الحكومة الصربية فويسلاف كوشتونيتسا حذر في 2004/12/4م أن اختيار خير الدين يمكن أن يعتبر "ضربة قوية للمباحثات حول الوضع النهائي لكوسوفو" إلا أن التطورات المتسارعة أثبتت العكس، حيث أن وصول خير الدين الذي يمثل الاتجاه المتشدد أكثر نحو الاستقلال سيسرع أكثر في الوصول إلى المفاوضات حول المصير النهائي لكوسوفو.

ومما سرّع في الوصول إلى المفاوضات تقرير "مجموعة الأزمات الدولية" Internatial Crisis Group، وهي منظمة دولية غير حكومية مقرها في بروكسل ولها مكانة مؤثرة بتقاريرها الدورية التي تصدرها، الذي صدر بعد حوالي شهر من تسلم خير الدين لرئاسة الحكومة. وقد صدر هذا التقرير، الذي كان له صداه القوي، في منتصف شباط/فبراير 2005م ليوصي بمنح كوسوفو الاستقلال بأسرع ما يمكن لكي يتم بهذا قطع الطريق على موجة جديدة من أعمال العنف، حيث أن كل تأجيل البت في هذا الموضوع (الوضع النهائي لكوسوفو) إنما يزيد أكثر

وأكثر من مخاطر الوضع. وقد صرّح بهذه المناسبة رئيس "مجموعة الأزمات الدولية" غارث إيفانز Garth Evans، وزير الخارجية الأوسترالي السابق، أنه لا بد من توضيح أمرين مهمين لبلغراد ألا وهما أن كوسوفو لن تعود كما كانت تحت حكم بلغراد وأن تقسيم كوسوفو ليس وارداً ضمن الحلول المطروحة.

وبالفعل يمكن القول أن صدور هذا التقرير وما تركه من صدى كان نقطة البداية للتطورات المتسارعة التي جرت لاحقاً.

ففي أواخر نيسان/أبريل 2005م جرت جولة جديدة من المباحثات حول مشاكل الطاقة بين بريشتينا وبلغراد تحت رعاية أحد مسؤولي الاتحاد الأوربي، على أن تتبعها مباحثات حول القضايا الأخرى العالقة بين الطرفين (مصير الأشخاص المختفين وعودة اللاجئين إلخ).

ولكن التطور الأهم حصل في 27 أيار/مايو 2005م حين عقد مجلس الأمن جلسة خاصة حول كوسوفو كانت هي الأهم منذ حزيران/يونيو 1999م، حين أصدر آنذاك القرار 1244. وقد استمع المجلس إلى تقرير مطول للأمين العام حول الوضع في كوسوفو، وخاصة حول ما يتعلق بتطبيق "المعايير حول كوسوفو". ومع أن كوفي عنان لم يكن راضياً تماماً عما أُنجز إلا أنه قدم تقريراً إيجابياً بشكل عام أوصى فيه بالقيام بتقييم شامل للتقدم الذي حصل في كوسوفو قبل اتخاذ القرار المرتقب: البدء في مفاوضات الوضع النهائي لكوسوفو. ومن جهته فقد دعا رئيس الإدارة الدولية بترسن مجلس الأمن إلى أن يبت في وضع كوسوفو لأن "حلّ هذا الوضع سيؤدي إلى نتائج كبيرة جداً"، وذلك بعد أن أشاد بالتقدم الكبير الذي حققته كوسوفو في الشهور الأخيرة.

ومع أن ممثل صربيا قدم تقريراً مناقضاً عن الوضع في كوسوفو إلا أن هذه الجلسة لمجلس الأمن فتحت الباب أخيراً للبدء في مفاوضات الوضع النهائي. فقد عين كوفي عنان ممثلاً شخصياً خاصاً له حول كوسوفو، ألا وهو السفير النرويجي في حلف الأطلسي كاي ايده Kai Eide، الذي كلّف بالقيام بتقييم شامل للوضع في كوسوفو مع ممثلين دول "مجموعة الاتصال" خلال 6–8 أسابيع ورفع تقرير بذلك إلى الأمم المتحدة و"مجموعة الاتصال".

وبناء على ذلك فقد قام الممثل الأمين العام للأمم المتحدة حول كوسوفو كاي ايده بزيارة إلى كوسوفو في أواسط حزيران/يونيو 2005م مع ممثلي دول "مجموعة الاتصال"، حيث التقوا مع مختلف المسؤولين الدوليين والمحليين، من ألبان وصرب، للاطلاع على أدق التفاصيل قبل رفع التقرير المنتظر إلى مجلس الأمن لكي يتخذ القرار المناسب.

وفي مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005 قدم كاي ايده تقريره المنتظر إلى كوفي عنان، الذي أحاله بدوره في 2005/10/7 إلى مجلس الامن بعد أن أقره وأوصى بدوره مجلس الامن بالسير في "السيرورة السياسية"، أي اطلاق المفاوضات حول الوضع النهائي لكوسوفو.

وهكذا بعد طول انتظار اجتمع مجلس الأمن في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2005م في جلسة خاصة للاستماع إلى تقرير الممثل الخاص للأمين العام كاي ايده حول التقدم الذي أحرز في كوسوفو، وبناء على ذلك أعطى الضوء الأخضر للبدء في مفاوضات الوضع النهائي لكوسوفو. وقد جاء في البيان الخاص بذلك أن "مجلس الأمن يؤيد هذه السيرورة السياسية لكي تنتهي بوضع قانوني لكوسوفو، ويؤكد على أن كوسوفو ديموقراطية ومتعدلة الاثنيات إنما توطد الاستقرار في البلقان".

وكان قد سبق صدور هذا البيان آخر محاولة لصربيا تمثلت في كلمة رئيس الحكومة الصربية فويسلاف كوشتونيتسا، الذي حذر فيها من مخاطر استقلال كوسوفو على السلام في البلقان، ملمحاً بذلك إلى انهيار الخريطة الحالية للمنطقة. أما البديل عن ذلك فقد جاء على شكل "تنازل" من بلغراد يتمثل في "حكم ذاتي واسع" لكوسوفو ضمن صربيا. وفي المقابل أكد رئيس كوسوفو إبراهيم روغوفا ورئيس الحكومة الكوسوفية بيرم رجبي على ضرورة الاستقلال التام لكوسوفو باعتباره الحل الوحيد لكل المشاكل.

وقد تبع ذلك القرار المرتقب لمجلس الأمن تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة لشؤون المفاوضات حول الوضع النهائي لكوسوفو، ألا وهو الرئيس الفلندي السابق مارتي أهتيساري Marti Ahtisari وتعيين الدبلوماسي النمساوي المعروف

البرت روهن A.Rohn مساعداً له، على أن تجري المفاوضات تحت رئاسة "مجموعة الاتصال".

وهكذا بعد طول انتظار عقدت الجولة الأولى من المفاوضات بين بريشتينا وبلغراد في فينا خلال 21–22 شباط/فبراير 2006م برئاسة السفير روهن. وقد تركز الجولة الأولى من هذه المفاوضات حول موضوع مصير الأقلية الصربية في كوسوفو، حيث اقتصرت هذه الجولة على استماع كل طرف لتطورات الطرف الآخر، أي دون أن تهدف إلى الوصول إلى تصور نهائي حول موضوع المستقبل السياسي لكوسوفو. وعلى الرغم من المصافحة الدبلوماسية بين الطرفين التي بدأت بها هذه الجولة من المفاوضات فقد تميزت لاحقاً بنقد كل طرف للآخر. فقد اتهم الألبان الصرب أنهم يريدون تقسيم كوسوفو على أساس أثني، بينما اعتبر الصرب أن ما يقدمه الألبان من تصور للحكم المحلي لا يزال بطابع مركزي. وبالإضافة إلى هذا الموضوع فقد نوقشت أيضاً المواضيع الخلافية الأخرى مثل حماية الأقليات ورعاية المنشآت الدينية الصربية والتعليم غيرها، التي سمحت فقط لكل طرف أن يتعرف على رأي الطرف الآخر دون التوصل إلى أي اتفاق نظراً للبون الشاسع بينهما.

وفي نهاية هذه الجولة لم يفت "مجموعة الاتصال" (التي ترعى هذه المفاوضات) أن تقول تعليقاً على ما جرى في فينا أن استقلال كوسوفو هو أحد الخيارات الممكنة انسجاماً مع رغبة الأغلبية الألبانية.

وقد تناولت الجولة الأخرى التي عقدت في فينا خلال 23–24 أيار/مايو 2006م موضوع حماية الأوابد الثقافية الصربية ووضع الكنيسة الصربية في كوسوفو. وفي هذه الجولة كانت الفروق بين الطرفين كبيرة، إذ طالب الصرب بحكم ذاتي للصرب يشمل حماية الأوابد الثقافية الصربية وعلاقة مباشرة للكنيسة الصربية مع بلغراد، بينما عرض الألبان أن تطبق في هذا المجال المعايير الأوربية المعروفة.

وكما يبدو فإن المفاوضات في فينا قد بدأت من تحت إلى فوق وليس بالعكس. فقد رؤي أن يكون التركيز على المواضيع التي تشغل الدول المعنية التي

لا تريد لكوسوفو أن تكون دولة ألبانية ثانية بل تريدها أن تكون "ديموقراطية متعددة الأثنيات"، أي بما يكفل بوضوح مصير واستمرار الأقلية الصربية في كوسوفو كمكون رئيس في الكيان الجديد، قبل أن تبت في المصير السياسي لكوسوفو (الاستقلال). وبالاستناد إلى ذلك فقد أوضحت الأطراف المعنية منذ البداية أن القرار النهائي حول ذلك لن يكون في بريشتينا ولا في بلغراد بل في مجلس الأمن صاحب الولاية القانونية على كوسوفو.

وفي هذا الإطار فقد قام الممثل الخاص لكوفي عنان مارتي اهتيساري بزيارة إلى كوسوفو خلال 9–11 حزيران/يونيو 2006م، حيث التقى بالمسؤولين الكوسوفيين والممثلين الصرب الذين طالبهم بضرورة التوصل بأسرع وقت إلى اتفاق حول الحكم المحلي (الذي يضمن حل مشكلة متروفيتسا المقسمة أيضاً). وفي هذه المناسبة فقد أشار أهتيساري إلى أن المفاوضات حول المصير السياسي لكوسوفو يمكن أن تبدأ في نهاية شهر تموز/يوليو اللاحق.

وبعد عدة جولات مضنية من المفاوضات في فيينا خلال خريف 2006، والتي كشفت عن الهوة بين الطرفين الصربي والالباني، قدم أهتيساري تصوره أو خطته إلى الامين العام للامم المتحدة في آذار/مارس 2007، التي اشتهرت باسم "خطة أهتيساري" حول "الاستقلال المشروط". ومن الواضح هنا أن أهتيساري سعى إلى حل وسط يأخذ بعين الاعتبار طموحات الالبان وتخوفات الصرب. وهكذا فقد حدت خطة أهتيساري من طموح الالبان للاستقلال الكامل والفوري عن صربيا، حيث انها قيدت الاستقلال بعدة شروط وضمنت للاقلية الصربية نوعا من الحكم الذاتي وحقا بعلاقة خاصة مع صربيا. وقد كان من أهم الشروط على الاستقلال ألا يؤدي إلى "دولة قومية" للالبان وألا يؤدي إلى اتحاد مع ألبانيا وألا يعبر عن طابع ديني (اسلامي أو مسلم) للغالبية الساحقة. ومن ناحية أخرى فقد أعطت خطة أهتيساري ضمانات قوية للاقلية الصربية في المحافظات التي تتمركز فيها مع الحق بعلاقة خاصة مع صربيا.

ومع أن زعماء الالبان في كوسوفو لم يجدوا في هذه الخطة ما يلبي طموحهم الا أنهم وافقوا عليها، بينما رفضتها بلغراد وأيدتها موسكو في ذلك. وبسبب

الموقف الجديد، الذي أصبحت تلمح فيه موسكو إلى استخدام حق النقض (الفيتو) فيما لو عرضت الخطة على مجلس الامن، فقد استمرت المشاورات والمحاولات لتمرير هذه الخطةعلى مجلس الامن دون طائل طيلة ربيع 2007. وفي المقابل فقد جاء الرئيس الامريكي بوش في زيارة تاريخية إلى ألبانيا المجاورة في حزيران/يونيو 2007، وهي الاولى لرئيس أمريكي منذ استقلال ألبانيا، حيث أعلن من هناك انه "لايوجد خيار آخر سوى الاستقلال لكوسوفو" وأنه "لم في الامكان تأجيل هذا الاستقلال أكثر".

ومع تجميد خطة أهتيساري وافق مجلس الامن بضغط من موسكو في تموز/يوليو 2007 على اعطاء فرصة أخرى وأخيرة للمفاوضات بين الطرفين وتشكيل ترويكا دولية من ممثلين للولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الاوربي، وتقديم تقرير بشأنها إلى الامين العام حتى 2007/12/10. وبعد عدة جولات من المفاوضات بين الصرب والالبان، التي تميزت بتمسك كل طرف بموقفه، رفعت الترويكا الاوربية تقريرها إلى الامين العام للامم المتحدة في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2007 الذي أقرت فيه بفشل المفاوضات بين الطرفين في التوصل إلى حل مقبول.

وفي غضون ذلك كانت قد جرت الانتخابات البرلمانية في كوسوفو في 2007/12/17، الثالثة من نوعها في ظل الادارة الدولية، التي أسفرت عن مفاجأة متوقعة تتمثل في فوز "الحزب الديموقراطي الكوسوفي" برئاسة هاشم ثاتشي بأغلبية الاصوات(34%) بينما جاء حزب "الرابطة الديموقراطية الكوسوفية" في المرتبة الثانية مع 21% من الاصوات. ولاشك في أن تأكيد هاشم ثاتشي في الحملة الانتخابية على التزامه بتحقيق الاستقلال، وتراجع "الرابطة الديموقراطية الكوسوفية" بعد الانشقاق الذي لحق بها في 2006، جعل هاشم ثاتشي يتقدم ويتمكن من تأليف الحكومة الكوسوفية الجديدة التي التزمت بانجاز الاستقلال في أقرب وقت.

وفي هذا السياق يمكن القول ان الضوء الاخضر للاستقلال جاء من القمة الاوربية التي عقدت في بروكسيل في 2007/12/14، حيث كان ملف كوسوفو

على رأس جدول الاعمال. وقد انتهت القمة الاوربية إلى الاقرار ب "استنفاذ المفاوضات" وعدم السماح باستمرار الوضع القائم في كوسوفو والتحرك نحو حل سريع أخذا بعين الاعتبار أن كوسوفو قضية أوربية وأصبحت تمثل أفضلية بالنسبة إلى السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي. ونتيجة لذلك فقد جاء القرار الذي يعبر عن استعداد الاتحاد الاوربي لتحمل مسؤوليته وارسال بعثة مدنية أوربية إلى كوسوفو لتحل محل الادارة الدولية UNMIK التي تشرف على ادارة كوسوفو بموجب قرار مجلس الامن 1244.

وبعد هذا الضوء الاخضر جاء يوم 17 شباط/فبراير الذي أعلن فيه هاشم ثاتشي بيان الاستقلال عن صربيا الذي أقره البرلمان الكوسوفي بأغلبية الاصوات وسط اهتمام دولي كبير بسبب خصوصية الحالة الكوسوفية وردات الفعل المختلفة التي سبقت وواكبت الاعلان عن الاستقلال.

كوسوفو المستقلة

الاستقلال بين الاعتراف والاعتراض

مع أن وجود كوسوفو تحت الإدارة الدولية المؤقتة أدى خلال 1999– 2008 إلى بروز كيان مستقل سياسياً واقتصادياً ونقدياً وجمركياً إلخ عن صربيا، في الوقت الذي بقيت كوسوفو تعتبر جزءاً من صربيا باعتبارها وريثة يوغسلافيا، إلا أنه كان من الواضح أن مآل هذا الكيان كان إلى الاستقلال الكامل. ومع ذلك فقد تصاعد الرفض الصربي – الروسي لهذا الاستقلال، لاعتبارات خاصة بكل طرف، قبل أن يتحول إلى تحذير ثم تهديد للغرب والعالم من مغبة الاعتراف بهذا الاستقلال.

وفيما يتعلق بالموقف الصربي، الذي هو الأساس، فقد أخذ يدق ناقوس الخطر من نتائج هذا الاستقلال على البلقان وأوروبا وحتى العالم، وذلك بالتركيز على ثلاثة "مخاطر".

أما "الخطر" الأول الذي ركزت عليه الدعاية الصربية فهو خطر تحول كوسوفو إلى "دولة إسلامية" مما يهدد كل أوروبا. وفي هذا السياق فقد تصاعد التركيز الصربي على هذا "الخطر" حتى وصل في الأيام الأخيرة التي سبقت إعلان الاستقلال برئيس حكومة "جمهورية الصرب" في البوسنة ميلوراد دوديك إلى أن يتحدث باسم الصرب والغرب معاً ويقول أن "الغرب لا يستطيع أن يقول ذلك، ولكنه لا يستطيع القبول بدولة إسلامية في كوسوفو مهما كان حجمها". وفي الحقيقة أن اللعب على ورقة "الأصولية الإسلامية" ومحاولة صربيا لـ "إنقاذ" أوروبا من "الخطر الإسلامي" ليس بالجديد على بلغراد، التي كانت قد استغلت ذلك في كوسوفو (1989) وفي البوسنة (1983–1992). فقد ركزت الدعاية الصربية عشية

إلغاء الحكم الذاتي في كوسوفو على أن صربيا ضحت بنفسها في معركة كوسوفو الاولى 1389 لوقف "الخطر الإسلامي" على أوروبا وأنها تريد في 1989(مع إلغاء الحكم الذاتي والاحتفال بالذكرى الـ 600 للمعركة) أن تستعيد كوسوفو من "الأتراك الجدد" (الألبان المسلمون) وأن تعيدها لكي تكون "مثل القدس التي فيها كنائس لكل أوروبا". ومن ناحية أخرى فقد ضخمت بلغراد خطر "الأصولية الإسلامية" في البوسنة، مع فبركة محكمة سرايفو ضد المثقفين المسلمين (علي عزت بيغوفيتش ورفاقه)، وشجعت لاحقاً الصرب في البوسنة على رفض استقلال البوسنة بحجة أن البوسنة مع رئاسة بيغوفيتش تتحول إلى "دولة إسلامية". ومع هذا التضخيم لخطر "دولة إسلامية" في البوسنة أصبح من المبرر للصرب أن يفعلوا أي شيء لـ "إنقاذ" البوسنة من هذا "الخطرالاسلامي"، بما في ذلك إعلان "جمهورية الصرب" والقيام بالتطهير العرقي المشؤوم. ولذلك فقد كان هناك تخوف من أن يتكرر السيناريو نفسه، أي أن يؤدي التحذير من "دولة إسلامية" في كوسوفو إلى تشجيع الصرب في كوسوفو على القيام بأمر ما (عدم الاعتراف بالاستقلال وتقسيم كوسوفو لضم جزء منها إلى صربيا).

وأما "الخطر" الآخر الذي ركزت عليه الدعاية الصربية في الأسابيع السابقة لإعلان الاستقلال فهو التحذير من بروز "ألبانيا كبرى" تقلب التوازنات في البلقان. ومع أن كل طرف في البلقان لديه عقدة وخريطة من القرون الوسطى تدغدغ المشاعر (صربيا الكبرى، كرواتيا الكبرى، بلغاريا الكبرى، اليونان الكبرى) إلا أن التركيز على "ألبانيا الكبرى" أصبح فزاعة للأصولية الأرثوذكسية الجديدة في البلقان. فهذه الأصولية، التي تستثير المشاعر بالاستناد إلى نظرية المؤامرة الكاثوليكية/الإسلامية على الأرثوذكس في البلقان، تعتبر أن التوازن الحالي في البلقان الذي يقوم على ثلاث دول أرثوذكسية رئيسة (صربيا وبلغاريا واليونان) يمكن أن يتصدع بظهور دولة كبيرة بغالبية مسلمة (ألبانيا الكبرى) في غرب البلقان. ولا تخفي هذه الأصولية الأرثوذكسية انزعاجها من وجود "دولة إسلامية ثانية" في البلقان على اعتبار أن البوسنة هي "الدولة الإسلامية الأولى". ولامتصاص ذلك فقد قام رأس الإدارة الدولية في كوسوفو جاسن بترسن بزيارة

إلى ألبانيا المجاورة في تشرين الأول/أكتوبر 2005، حيث أكد له الرئيس الألباني ألفرد مويسيو (وهو أول رئيس أرثوذكسي على ألبانيا منذ استقلالها) أن ألبانيا "تريد استقلال ألبانيا ولكنها لا تريد وحدتها مع أية دولة أخرى ولو مع ألبانيا ذاتها". ولأجل ذلك فقد أدخل ممثل الأمم المتحدة أهتيساري في خطته لـ "الاستقلال المشروط" شرطاً واضحاً ينص على "عدم اتحاد كوسوفو مع أية دولة مجاورة"، وهو ما دخل في صلب الدستور الكوسوفي الجديد كما سنرى لاحقاً.

وفيما يتعلق بـ "الخطر" الثالث الذي ركزت عليه الدعاية الصربية، ومن يأخذ بها في العالم، فهو تأثير إعلان الاستقلال على الوضع الهش في البلقان وتهديده بانهيار الحدود القائمة في المنطقة. وفي هذا السياق فقد كان يتم الحديث عن خطورة إعلان الألبان في مكدونيا الغربية المجاورة لكوسوفو (حيث يشكلون الأغلبية) عن استقلالهم أيضاً مما يؤدي إلى انهيار "جمهورية مكدونيا" التي تمثل بيضة القبان في البلقان. ولكن تهويل هذا الخطر لم يعد يجدي لأن العلاقات بين كوسوفو وبين مكدونيا (حيث هناك حكومة ائتلافية يتمثل فيها الألبان باستمرار) كانت تتحسن باستمرار، حتى أن القيادة المكدونية أصبحت ترى أن استقلال كوسوفو ضمانة لحدودها أيضاً مع انضمامها القريب إلى الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي. ولكن تهويل هذا "الخطر" استمر بالنسبة إلى البوسنة، حيث أصبح الحديث يدور حول حق "جمهورية الصرب" في البوسنة بالاستقلال أيضاً أسوة بكوسوفو وانضمامها لاحقا إلى صربيا المجاورة. ولكن استقلال كوسوفو جاء في وقت كان زعماء "جمهورية الصرب" يقاومون الجهود الأوروبية لتقليص صلاحيات "جمهورية الصرب" لصالح دولة أكثر مركزية في البوسنة لكي تتأهل للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ويصرون لذلك على الحفاظ على صلاحيات "جمهورية الصرب" كما جاءت في "اتفاق دايتون". ومن المعروف هنا أن "اتفاق دايتون" لا يعطي "جمهورية الصرب" صلاحية الانفصال أو الاستقلال عن البوسنة. ومع الأيام الأولى التي تلت إعلان الاستقلال في كوسوفو بدا أن هذا "الخطر" أيضاً كان مضخماً كغيره.

أما فيما يتعلق بالموقف الروسي، الذي أصبح يتجاوز الموقف الروسي أحياناً، فقد جاء رفضه لاستقلال كوسوفو في سياق عودة روسيا البوتونية إلى لعب دور أقوى في المجال الإقليمي والدولي بعد خروجها من أزمتها الاقتصادية. وفي هذا السياق فقد استفادت موسكو من قضية كوسوفو في تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في صربيا، وفي وضع حد لتوسع حلف الأطلسي والاتحاد الأوربي في صربيا على الأقل وفي جورجيا على الأغلب التي تهمها أكثر. وهكذا فقد كان من الملفت للنظر أن تظهر موسكو مزيداً من التشدد إزاء قضية كوسوفو خلال 2006–2007، وحتى أن تعتبرها "خطاً أحمر" بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية، كما ورد على لسان وزير الخارجية لافروف في تشرين الأول/أكتوبر 2007. وكان من نتائج هذا الموقف الروسي المتشدد ضد استقلال كوسوفو أن زاد نفوذ روسيا في صربيا، وبالتحديد تأييد الأحزاب القومية الصربية للدخول في شراكة سياسية واقتصادية مع روسيا بدلاً من انضمام صربيا إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي. وقد ترافق هذا مع تعزيز نفوذ روسيا الاقتصادي في صربيا، حيث أصبحت الشركات الروسية تحظى بمعاملة تفضيلية في شراء منشآت القطاع العام، ولا سيما في مجال الطاقة التي تحرص روسيا على السيطرة عليه. وقد أدى تزايد النفوذ السياسي والاقتصادي الروسي في صربيا، نتيجة لموقفها المعلن من استقلال كوسوفو، إلى تعميق الفرز بين اتجاهين كبيرين في صربيا، ما بين الشراكة السياسية والاقتصادية مع روسيا وما بين الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما تعمق أكثر مع إعلان الاستقلال في كوسوفو وأدى إلى انهيار الحكومة الائتلافية الصربية في منتصف آذار/مارس 2008م.

وفي انتظار الانتخابات البرلمانية الصربية في أيار/مايو 2008، التي ستكون حاسمة هذه المرة، فإن موسكو تستفيد أكثر من قضية كوسوفو في خط الدفاع الثاني (جورجيا). فقد أصبحت موسكو تهدد صراحة في منتصف آذار/مارس 2008 من أن انضمام جورجيا المجاورة لها إلى حلف الأطلسي سيدفعها إلى الاعتراف باستقلال إقليم أبخازيا أسوة باعتراف الدول الغربية باستقلال كوسوفو. ويلاحظ هنا أن موسكو أخذت منذ 2006–2007 في التركيز على "خطر"

استقلال كوسوفو على الصعيد العالمي بكونه يمكن أن يشكل "سابقة" "precedent" لحالات مماثلة مثل إقليم أبخازيا في جمهورية جورجيا الذي أعلن استقلاله في 1992، وهو على علاقة سياسية واقتصادية وثيقة مع موسكو منذ ذلك الحين. ومع هذا التركيز على أن استقلال كوسوفو يفتح الباب أمام حالات مماثلة في العالم، وهو الذي تستفيد منه موسكو في ترتيب الأوضاع في "الحديقة الخلفية" لروسيا، إلا أن ذلك كان له أثره في موقف بعض الدول التي لها علاقات ومصالح مع روسيا إزاء الاعتراف باستقلال كوسوفو.

وهكذا يلاحظ أن الاعتراف باستقلال كوسوفو قد انطلق من الغرب (دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) بينما جاء الاعتراض عليه من الدول التي لها علاقات ومصالح مع روسيا ليوحي بانقسام بين كتلتين مختلفتين. وبين هاتين الكتلتين جاءت مواقف الدول العربية والإسلامية مترددة في انتظار انجلاء الموقف. ويلاحظ هنا أن الكتابات في الصحافة العربية التي واكبت إعلان الاستقلال في كوسوفو قد انقسمت بدورها بين الموقفين الرئيسين: المتحمس للاستقلال أو المتحفظ على الاستقلال. أما المتحمس للاستقلال فقد بنى موقفه على ما عاناه الألبان المسلمون في عهد ميلوشيفيتش وعلى حق تقرير المصير وعلى الترحيب بظهور دولة جديدة للمسلمين في أوروبا. وأما الموقف الآخر المتحفظ فقد ربط تحفظه بدور الغرب (وخاصة الولايات المتحدة) في هذا الاستقلال مما يجعل ذلك عرضة للشك والتشكيك، وعلى التخوف من تأثير هذا الاستقلال على أوضاع معينة في بعض الدول العربية (العراق، السودان إلخ).

أما فيما يتعلق بموقف الدول الإسلامية فقد كان من الملاحظ أن بعض الدول الإسلامية (تركيا والسنغال وأفغانستان) كانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال كوسوفو. وفي هذا السياق كان من الملفت للنظر أن منظمة المؤتمر الإسلامي قد أيدت هذا الاستقلال على لسان الأمين العام د. أكمل الدين إحسان أوغلو في اليوم الثاني له (2008/2/18)، وذلك في انتظار القمة الحادية عشرة التي كانت مبرمجة في 13–14 آذار/مارس 2008م.

وفي انتظار عقد القمة الإسلامية عمدت بلغراد إلى تصعيد موقفها الرافض للاستقلال في الدول الإسلامية بوسيلتين مختلفتين. أما الأولى فقد كانت عن طريق "مفتي صربيا" الشيخ محمد يوسف سباهيتش. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القانون الصربي الجديد لتنظيم الطوائف الدينية (2006) قد نصّ على وجود هيئة هرمية واحدة تمثل المسلمين أمام الدولة. ولكن عام 2007 تمخض عن تشكيل جماعتين تمثل الأولى (الجماعة الإسلامية لصربيا) الأقلية المتمركزة في بلغراد برئاسة الشيخ آدم زيكيتش التي يحتل فيها الشيخ يوسف سباهيتش منصب "مفتي صربيا"، وتمثل الثانية (الجماعة الإسلامية في صربيا) الأكثرية المتمركزة في جنوب صربيا برئاسة الشيخ معمر زوكورليتش، وهذا ما جعل حكومة بلغراد تعتمد في الواقع على "مفتي صربيا" الشيخ يوسف سباهيتش باعتباره ينسجم أكثر مع سياسة الحكومة. ولذلك فقد وجّه الشيخ يوسف سباهيتش بياناً إلى "العالم الإسلامي" يوضح فيه رفضه لاستقلال كوسوفو ويدعو الدول الإسلامية إلى عدم الاعتراف بهذا الاستقلال "الذي يمكن أن يثير الخلافات بين شعوب العالم".

ومع اقتراب موعد القمة الاسلامية فقد وجه وزير الخارجية الصربي فوك يريميتش رسالة قوية إلى الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي د. أكمل الدين احسان اوغلي يعبر فيها عن امتعاضه بسبب تأييده لاستقلال كوسوفو. وقد تضمنت هذه الرسالة تحذيرا واضحا للدول الاسلامية من تبعات اعترافها باستقلال كوسوفو، حيث أن يريميتش ينطلق من تمنياته على هذه الدول "الاستمرار باحترام سيادة صربيا وعدم الاعتراف باستقلال كوسوفو عن صربيا" ويتوقع أن "أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي لن تسمح بخلق سابقة في حالة صربيا"، ويصل إلى التهديد بأن عدة حركات انفصالية في دول العالم و"منها دول في منظمة المؤتمر الاسلامي" ستستند إلى "سابقة" كوسوفو لتحقق أهدافها.

ومع ذلك فقد تلقت جمهورية كوسوفو الدعوة للمشاركة في القمة الاسلامية في داكار، حيث مثلها وزير التعليم أنور خوجا نظرا لعدم وجود وزير خارجية كوسوفي بعد في انتظار اقرار الدستور الجديد. وقد أكد الوزير خوجا (الذي لايمت بصلة إلى الزعيم الالباني الراحل أنور خوجا) في أكثر من مناسبة

خلال مشاركته في القمة أن "مشكلة كوسوفو أوربية عمرها حوالي مئة سنة ولا يمكن أن تقارن مع أي بلد آخر في آسيا أو أفريقيا".

ومع الخلافات التي جرت في الكواليس منذ اجتماع وزراء الخارجية، حيث أن الموقف الروسي المعارض للاستقلال كان حاضرا بقوة مع وجود وزير الخارجية لافروف، انتهت القمة الاسلامية إلى ما انتهت اليه القمة الاوربية الاخيرة: أخذ العلم باستقلال كوسوفو وترك كل دولة تتصرف وفق علاقاتها الثنائية. وبناء على ذلك من المتوقع أن تعلن بعض الدول العربية والاسلامية، التي لاتنسجم مع المحور الروسي – الايراني المعارض للاستقلال، عن اعترافها بكوسوفو خلال الايام والاسابيع القادمة.

ملامح الدولة المستقلة

في غمرة الاهتمام بما رافق وأعقب الإعلان عن استقلال كوسوفو وما تمخض عنه من كتابات في الصحافة العربية، سوا ممن تحمسوا لانضمام "دولة اسلامية" إلى الاسرة الاوربية أو ممن تحفظوا على ذلك بحجج مختلفة، كان يغيب عن الاعتبار أن ما لدينا هنا هو "استقلال مشروط" بدأ ويستمر بموجب خطة الممثل الخاص للأمم المتحدة مارتي أهتيساري، التي اقترحت في آذار/مارس 2007م "الاستقلال المشروط" لكوسوفو.

وكان أهتيساري واعياً لتعقيدات المشكلة الكوسوفية ولذلك اقترح ما اعتبره الحل الوسط، حيث لم يقترح الاستقلال الكامل كما يريده الألبان ولم يتجاهل ضرورة وجود أوتونومية خاصة للصرب في كوسوفو وعلاقة خاصة لهم مع صربيا. ولأجل تبديد المخاوف التي كانت تبديها بلغراد (تحول كوسوفو إلى "دولة إسلامية"، اتحاد كوسوفو مع ألبانيا إلخ)، فقد وضع أهتيساري جملة شروط في خطته تقيد الاستقلال المقترح، ومنها أن تلتزم دولة كوسوفو الجديدة في دستورها بجملة شروط تكون لها الأفضلية على أي نص دستور وقانون وضعي يصدر لاحقاً. ومن هذه الشروط ألا تكون كوسوفو "دولة قومية" للألبان وألا تتحد في المستقبل مع ألبانيا، وألا تكون دولة دينية تمثل الغالبية الساحقة (95% مسلمون).

ولضمان ذلك فقد اقترح أن تكون هناك بعثة مدنية أوربية وقوات عسكرية للناتو يمكن لها أن تتدخل في حال الإخلال بأي شرط من الشروط المذكورة.

وبالاستناد إلى ذلك فقد ورد في إعلان الاستقلال في 17 شباط/فبراير الماضي ذكر والتزام صريح بخطة أهتيساري. وفي هذا السياق فقد طرح بسرعة مشروع الدستور الجديد لكوسوفو (الثالث بعد دستور 1974م ودستور 1990)، الذي يبدو أنه أعد بعناية كبيرة خلال الشهورة الأخيرة التي سبقت إعلان الاستقلال. ومع أن مشروع الدستور طرح على النقاش فورا بعد اعلان الاستقلال إلا أنه من المتوقع أن يقر في نهاية آذار/مارس 2008 كما هو تقريبا نظراً لأن الأحزاب الرئيسة التي تشكل الغالبية الساحقة في البرلمان الكوسوفي الحالي تؤيده كما هو.

وكان الاتحاد الأوروبي قد أقر عشية الاستقلال إرسال بعثة مدنية قانونية وعينت الدبلوماسي الهولندي بيتر فيت ممثلاً خاصاً للاتحاد الأوروبي في كوسوفو. وفي أول مقابلة له مع الصحافة الكوسوفية (جريدة "كوها ديتوره" 2008/3/2)، قال فيت في رسالة واضحة وحازمة للألبان والصرب أن ما يجري حالياً هو "تطبيق خطة أهتيساري للاستقلال المشروط" وذلك بغض النظر عن رفض روسيا لها. وفي الوقت الذي أقر فيه بحق الصرب في كوسوفو في علاقة خاصة بصربيا وحقهم في إدارة محلية إلا أنه أكد بجزم على أن تقسيم كوسوفو غير وارد كما أنه من غير الوارد منح صرب كوسوفو حكماً ذاتياً إقليمياً، وهو ما نقلته الصحافة الصربية باهتمام (جريدة "داناس" 2008/3/3م).

وبالعودة إلى مشروع الدستور الجديد الذي يبلور ملامح الدولة الوليدة يلاحظ أولاً في "المقدمة العامة" أنها تعبر عن الرغبة في بناء "مستقبل لكوسوفو كبلد حر وديمقراطي ومحب للسلام، يكون وطناً لكل المواطنين".

وفي "المبادئ الأساسية" يلاحظ أن البند 1/1 يعرّف كوسوفو بكونها "دولة مستقلة، ذات سيادة، ديموقراطية، واحدة غير قابلة للانقسام"، وأن البند 2/1 لم يأخذ بمبدأ الدولة القومية بل عرف كوسوفو بكونها "دولة المواطنين"، بينما أكد البند 3/1 على أن "جمهورية كوسوفو ليس لها أي

أطماع في أراضي أية دولة، ولن تطلب أو تقبل الاتحاد مع أية دولة أو مع جزء من أية دولة". ومن الواضح هنا أن هذا البند، بناء خلى خطة أهتيساري، يقصد به بوضوح عدم اتحاد كوسوفو مع ألبانيا بالذات أو مع مكدونيا الغربية التي تضم غالبية ألبانية.

وعلى الرغم من أن الألبان يشكلون 92% من السكان، إلا أن البند 1/3 أكد على أن "جمهورية كوسوفو مجتمع أثني متعدد"، كما وأكد البند 3/3 على "مساواة الجميع أمام القانون".

ومع أن النسبة الساحقة من السكان هم من الألبان (92%) ويليهم الصرب (5%) ثم بعض الأقليات الصغيرة (3%) إلا أن الدستور ميّز بين نوعين من اللغات. فقد نص البند 1/5 على أن "الألبانية والصربية لغتان رسميتان في جمهورية كوسوفو"، بينما اعتبر البند 2/5 أن البوسنوية والتركية والغجرية هي لغات رسمية على مستوى بعض المحافظات حسب القانون الذي ينظم ذلك، وسيكون على القانون الجديد أن يحدد ما هي النسبة المحددة لأية أقلية في المحافظة حتى تعتبر لغتها رسمية في تلك المحافظة.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة فقد نص البند 1/7 بشكل عام على عدم التميز سواء على أساس العرق أو الجنس أو الدين، بينما نص البند 2/7 بوضوح على المساواة في الجندر هي "قيمة أساسية في التطور الديموقراطي للمجتمع". وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في الانتخابات البرلمانية التي جرت في كوسوفو خلال 2000–2007 كان يخصص 35% من المقاعد للنساء، بينما سيتضح هذا الأمر أكثر مع القانون الانتخابي الجديد.

ويتناول البند (8) العلاقة بين الدولة الجديدة والدين (95%) مسلمون، و5% مسيحيون)، حيث نصّ على "جمهورية كوسوفو دولة علمانية ومحايدة تجاه شؤون العقائد الدينية".

ومن الواضح أن هذا البند وضع بالذات لينسجم مع الشروط المسبقة لـ "الاستقلال المشروط" حتى يطمأن الدول المجاورة (صربيا واليونان إلخ) إلى أن كوسوفو لن تكون "دولة إسلامية".

وفي البند (9) يرد ما يبدو أنه تعارض مع ما سبق حيث يذكر أن "جمهورية كوسوفو تضمن رعاية وحماية التراث الثقافي والديني". وفي الواقع أن المقصود هنا ما ورد في شروط خطة أهتيساري حول التزام الدولة الجديدة برعاية وحماية الأديرة والكنائس الصربية التي لها قيمة تاريخية (من القرن 13–14م)، إلا أن الصياغة وردت بشكل عام حتى لا تثير اعتراض المسلمين لأن كوسوفو غنية أيضاً بالجوامع القديمة ذات القيمة التاريخية (ق 15–16م).

وفيما يتعلق بالدين لدينا أيضاً بعض البنود في الباب الثالث "الحقوق والحريات الأساسية"، حيث يرد في البند 1/38 أن "حرية العقيدة والضمير والدين مضمونة"، وفي البند 2/38 يرد "أن حرية العقيدة والضمير والدين تتضمن الحق في اعتناق الدين والتعبير عنه، والحق في التعبير عن القناعات الشخصية، والحق في قبول أو رفض الانضمام إلى طائفة أو جماعة دينية"، بينما جاء في البند 3/38 "لا يحق لأحد أن يرغم على ممارسة الدين أو يمنع من ذلك ضد رغبته".

ومن ناحية أخرى فقد خصّص البند (39) للطوائف الدينية في كوسوفو، حيث نص البند 1/39 على أن "جمهورية كوسوفو تضمن وتحمي الاستقلال الذاتي لكل الطوائف الدينية ولكل الأماكن الدينية ضمن حدودها"، بينما نص البند 2/39 على أن "الطوائف الدينية متساوية ومنفصلة عن الدولة"، وقد سمح البند 4/39 للطوائف الدينية بتأسيس مدارس دينية وجمعيات خيرية.

ومن يقرأ هذه البنود يتخيل كوسوفو "غنية" بالطوائف الدينية. وفي الحقيقة لقد كان الوضع حتى 1999م يقتصر على ثلاثة طوائف ذات امتداد تاريخي (الإسلام والأرثوذكسية والكاثوليكية) بينما جاءت المنطقة بعد 1999 جمعيات تبشيرية لجماعات لم تكن معروفة (الكنائس الأنجيلية، شهود يهوه إلخ). ومن هنا يلاحظ أن مشروع دستور كوسوفو الجديد، وعلى عكس دساتير مكدونيا وصربيا واليونان المجاورة، لم يذكر بالاسم الطائفة التي تمثل الأكثرية ولم يعترف لها بمكانة مميزة. ومن ناحية أخرى يبقى صدور القانون المنظم للطوائف والجماعات الدينية ضرورياً حتى يبت بحق كل طائفة في أن يكون لها هيئة/هرمية

تمثلها أمام الدولة، ويحق لكل جماعة ضمن الطائفة الواحدة أن يكون لها تمثل مستقل. ففي صربيا المجاورة مثلاً أكد القانون الجديد في 2006م على وجوب تشكيل هيئة/هرمية واحدة لكل طائفة، أي واحدة فقط للمسلمين وواحدة فقط للأرثوذكس إلخ.

ومع ما ورد في المقدمة والباب الأول نجد أن الباب الثالث حول "حقوق الجماعات وأفرادها" كأنه يتناقض مع المساواة العامة بين الأفراد. فقد نصّ البند 1/57 على أن "السكان الذين ينتمون إلى مجموعة قومية أو أثنية أو لغوية أو دينية لها حضور تقليدي في أراضي جمهورية كوسوفو سيكون لهم حقوق خاصة حسب هذا الدستور بالإضافة إلى الحقوق والحريات الأساسية للإنسان الواردة في الباب الثاني للدستور.

ومن الواضح هنا أن الهدف من هذا البند هو ضمان الاعتراف للصرب كأقلية قومية لها حقوق خاصة، إلا أن هذا يمكن أن تستفيد منه الأقليات الأخرى التي لها وجود راسخ في كوسوفو (البشانقة، الأتراك والغجر والغوران). وقد حدد البند (59) الحقوق الخاصة لهذه الجماعات أو الأقليات القومية، وخاصة "في التعليم على كل المستويات في إحدى اللغتين الرسميتين لجمهورية كوسوفو"، أي ان التعليم الجامعي سيكون متاحاً للصرب في الصربية بينما ترك للأقليات الأخرى (الأتراك والبشانقة والغجر) حق التعليم في اللغات القومية في المدارس الابتدائية والثانوية. ومن ناحية أخرى فقد ترك لهذه الجماعات أو الأقليات الحق في أن تختار وتسجل أسماء أفرادها بالشكل الذي تراه مناسباً، وأن يكون لها حضور من خلال الإشارات وأسماء الشوارع في المحافظات التي تتمركز فيها. وفي هذا الإطار فقد نص البند 12/29 على حق كل جماعة أو أقلية قومية في التواصل مع أفرادها داخل كوسوفو وفي الحق في التواصل مع أية دولة، وخاصة مع الدولة "التي يشتركون معها في هويتهم القومية". وبهذا البند الذي وضع للصرب خصيصاً يمكن أن يستفيد منه الأتراك (في علاقة خاصة مع تركيا) والبشناق (في علاقة خاصة مع البوسنة)، و"المصريون" (في علاقة خاصة مع مصر إذا اعترفت بهم).

وتتضح هذه المكانة الخاصة للجماعات أو الأقليات في الباب الخاص المتعلق بالبرلمان، ففي البند 1/64 يرد أن "برلمان كوسوفو يتألف من 120 عضواً ينتخبوه بالتصويت السري على أساس القوائم المفتوحة"، ولكن البند 2/64 يوضح أن عشرين مقعداً في البرلمان (من أصل 120 مقعداً) لحجوزة للجماعات أو الأقليات القومية. ومن هذه لدينا عشرة مقاعد محجوزة للصرب فقط، أي أكثر مما يمثلون نسبياً، بينما وزعت المقاعد الباقية ع لى البشناق (3) والأتراك (2) ومقعد واحد للأقليات الأخرى (الغوران والرومان والأشكاليين والمصريين).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الغجر كانوا يعتبرون مجموعة واحدة، ولكنهم الآن ينقسمون إلى ثلاث مجموعات منهم "المصريون" الذين يعتبرون أن موطنهم الأصلي مصر. أما "الغوران" الذين يتمركزون في كوسوفو ومكدونيا فهم من السلاف القدماء الذين اعتنقوا الإسلام في وقت مبكر وحافظوا على لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم المختلفة عن المحيط الألباني.

وفيما يتعلق بالجماعات أو الأقليات القومية لدينا أيضاً الباب السابع الذي يتناول "الحكم المحلي" حيث أعطى الكثير من السلطان للوحدة الأساسية "المحافظة أو الكومونة"، حيث يمكن للجماعات أو الأقليات القومية أن تتمتع بنوع من الحكم الذاتي في المحافظات أو الكومونات التي تمركز فيها. ومع أن المقصود بذلك الأقلية الصربية أساساً إلا أن الدستور قطع الطريق بذلك على أي حكم ذاتي إقليمي بينما فسح المجال أمام الجماعات أو الأقليات القومية الأخرى لكي تستفيد من ذلك.

ومع الظروف التي أعلن فيها الاستقلال الكوسوفي وبالشروط المسبقة التي ورد ذكرها في خطة أهتيساري نجد أن الباب الأخير قد خصّص للعلاقة بين الأسس الدستورية التي تتحدث عن الاستقلال والسيادة إلخ وبين الشروط المقيدة لذلك التي ترد تحت اسم "الاقتراح الشامل لحل وضع كوسوفو بتاريخ 26 آذار/مارس 2007". وهكذا يرد في البند (146) المتعلق بـ "تحديد الصلاحيات" أن "الوجود المدني الدولي في كوسوفو" (الذي تمثله الآن بعثة الاتحاد الأوروبي) هو "السلطة العليا فيما يتعلق بتفسير الاقتراح الشامل لحل وضع كوسوفو بتاريخ 26

آذار/مارس 2007" إلى أن يتم التأكد من أن جمهورية كوسوفو قد التزمت كاملاً بكل ما ورد في الشروط المسبقة/المقيدة للاستقلال.

وهكذا يرد في البند 2/146، وجود "مراقبة دولية"، وإلى أن "على السلطات العامة في كوسوفو أن تتعاون تماماً مع السلطات الدولية المؤسسة للتأكد من التطبيق الفعال، وأن توافق على قراراتها التي تتعلق بالتطبيق التام للاقتراح الشامل حول حل وضع كوسوفو بتاريخ: 26/آذار/مارس 2007".

ومن ناحية أخرى كان برلمان كوسوفو يعمل بكل طاقته في اعداد واقرار القوانين الاساسية لدولة الاستقلال. وهكذا قد أقر حتى منتصف آذار/مارس (2008/3/13) عشرة قوانين أساسية تمثل التزام الدولة الجديدة بخطة أهتيساري ومنها "قانون وزارة الخارجية والخدمة الدبلوماسية في كوسوفو ووزارة الامن في كوسوفو" و"قانون قوات الامن في كوسوفو" و"قانون حماية ورعاية الاقليات وأفرادها في جمهورية كوسوفو" الخ. ولكن هذا القوانين وغيرها لن تدخل في حيز التطبيق الا بعد اقرار البرلمان الكوسوفي للدستور الجديد.

ومع اقرار الدستور والقوانين الجديدة خلال افي نهاية آذار/مارس أو في مطلع نيسان/أبريل 2008 يمكن القول انه ولدت لدينا بالفعل دولة تختلف عما يجاورها، وقد يجد فيها من يؤيدها أو يعارضها سببا آخرا للاهتمام بها.

الاسلام والمسلمون في كوسوفو

في أيلول/سبتمبر 2006 عقدت في بريشتينا ندوة دولية بعنوان: "600 سنة على الإسلام في الألبان" ألقيت فيها حوالي سبعين ورقة لباحثين ألبان وأجانب حول جوانب مختلفة تشمل التاريخ والثقافة والسياسة. ويلاحظ هنا أن هذه الندوة الأولى من نوعها عقدت في بريشتينا، بتنظيم من كلية الدراسات الإسلامية، وليس في تيرانا وهذا في حد ذاته له دلالته. فكوسوفو هي قلب العالم الألباني بحكم الموقع وليس ألبانيا، وخاصة فيما يتعلق بالإسلام. فنظراً إلى الظروف السياسية المختلفة التي حكمت البلدين خلال القرن العشرين نجد أن كوسوفو قد احتضنت الإسلام عند الألبان وعبرت عما يمكن تسميته بالإسلام الألباني، الذي يتميز بخصوصية واضحة. ومع أن نسبة المسلمين لدى الألبان في كوسوفو ترتفع إلى 95٪، بينما هي في ألبانيا حوالي 70٪، إلا أن السبب الأهم في هذا الدور الكوسوفي يكمن في أن النظام الشيوعي السابق في ألبانيا قد وجّه ضربة قاصمة إلى المؤسسة الدينية في البلاد بعد إصداره مرسوم "إلغاء الدين" في 1967، وبذلك أصبحت كوسوفو هي الحامل الديني والثقافي للإسلام عند الألبان أو في اللغة الألبانية بفضل الدور الكبير الذي لعبته "الجماعة الإسلامية"، وهي المؤسسة التي تمثل المسلمين أمام الدولة.

وفي الجلسة الافتتاحية للندوة، كما في الجلسات الأخرى، كان من الواضح ما يمكن تسميته بخصوصية الإسلام عند الألبان أو الإسلام الألباني (الامتداد التاريخي، الارتباط الراسخ بالأرض، الانسجام مع القومية الألبانية، الانسجام مع النزعة الأوروبية، الاعتدال، التسامح، الانفتاح على الأديان الأخرى).

وهكذا فقد أشار مفتي كوسوفو/رئيس "الجماعة الإسلامية في كوسوفو" الشيخ نعيم ترنافا في كلمته الافتاحية إلى الأهمية الدينية والقومية لهذه الندوة التي كشفت أوراقها عن عراقة الإسلام لدى الألبان "حيث أن الجوامع والمساجد والحمامات والمخطوطات توضح بنفسها تاريخنا، حيث أن تواريخها تدل على أن الإسلام في المدن أخذ ينتشر بشكل جماهيري بين الأليريين/الألبانيين منذ القرن الخامس عشر". أما الأستاذ كمال مورينا، نائب عميد كلية الدراسات الإسلامية الذي تحدث باسم اللجنة العلمية للندوة، فقد أكد على أهمية الامتداد التاريخي للإسلام بين الألبان (600 سنة)، وعلى أهمية الامتداد الجغرافي أيضاً "حيث يبدأ منه الطريق من الغرب إلى الشرق ومن الشرق إلى الغرب" و"حيث يلتقي الإسلام مع المسيحية". ومن ناحية أخرى شدد مورينا في كلمته على "الامتياز الذي يحظى به الألبان كأوروبيين عريقين (من أقدم الشعوب الأوروبية) ومسلمين كي يلعبوا دور "جسر التقارب والتفاهم بين الشرق والغرب، بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي بالذات".

وفي الواقع أن الإسلام في كوسوفو مرتبط بالفتح العثماني لغرب البلقان، وبالتحديد للمناطق التي تمتد فيها حالياً كوسوفو وألبانيا، خلال 1385—1389 الذي تحدثنا عنه في الفصل الثاني. ولكن الفتح العثماني كما رأينا، كان تدريجياً في البلقان حيث كان يكتفي في البداية بالحد الأدنى (إعلان الخضوع للسلطان ودفع جزية سنوية وإرسال قوات عسكرية تحين الحاجة) ثم يأخذ شكل الحكم المباشر. ومع ذلك، كما رأينا في الفصل الثاني، كان انتشار الإسلام تدريجياً ومتنوعاً في المنطقة حيث أصبح دين الغالبية لدى شعبين فقط (الألبان والبشناق) وبقي دين الأقلية لدى الشعوب الأخرى (الصرب والكروات والبلغار واليونان).

ومن الأسباب التي تفسر انتشار الإسلام بهذا الشكل عند الألبان عدم وجود كنيسة قومية أو كنيسة رسمية، أي مرتبطة بدولة واحدة للألبان على نمط ما كان موجوداً عند البلغار والصرب والكروات. فقد تعدّدت الكيانات/الإمارات الألبانية وتوزعت الانتماءات ما بين الشرق (الأرثوذكسي) والغرب (الكاثوليكي)، وهو ما ساعد الإسلام مع أسباب أخرى على الانتشار

الكبيرة له وسط الألبان. ومن هذه الأسباب الأخرى المساعدة عدم تعصب الألبان للدين بشكل عام، وتطلع الألبان إلى المشاركة بقوة في الدولة الجديدة (العثمانية) حيث أنهم كمسلمين أصبحوا من العناصر الفاعلة في هذه الدولة. ومن هنا فإن انتشار الإسلام وسط الألبان اعتمد كثيراً على الجيل الأول من أبناء المنطقة الذين وصلوا إلى أعلى المناصب في الدولة العثمانية (سنان باشا إلخ) وأقاموا منشآت كثيرة في بلادهم (جوامع ومدارس وحمامات إلخ) كانت الأساس الذي قام عليه انتشار الإسلام اللاحق بين الألبان.

وبعبارة أخرى لم ينتشر الإسلام بين الألبان بواسطة نقل الدولة لسكان مسلمين من الأناضول إلى المناطق المفتوحة كما حدث مع بلغاريا مثلاً، ولذلك فإن الإسلام بين الألبان كان منذ البداية بطابع ألباني كما سنرى لاحقاً. ومع أن التاريخ الرسمي خلال الحكم الشيوعي الطويل كان يروج لمقولة أن الإسلام كان "دين المحتل" وأنه انتشر بالقوة، وذلك في مقابل الصورة المثالية التي كان يسوقها الباحثون المسلمون، إلا أنه يمكن القول أن الدولة العثمانية الجديدة اتسمت بشكل عام بالتسامح في وقت كانت أوروبا تعاني من التعصب الديني، ولم تعمل على فرض الإسلام على السكان في البلقان (وإلا لكان الإسلام انتشر بين شعوب البلقان بشكل واحد) دون أن يعني هذا عدم وجود ممارسات فوقية تدخل ضمن الاستثناء وليس ضمن القاعدة.

وفيما يتعلق بكوسوفو تكشف الدفاتر أو السجلات العثمانية، التي تعتبر من المصادر الأولية في هذا المجال، بعد إرساء الحكم العثماني المباشر في 1455 أن الإسلام أخذ ينتشر بسرعة في المدن في النصف الثاني للقرن الخامس عشر، وخاصة في الشمال. وهكذا نجد أن مدينة شكودرا Shkodra، التي كانت تعتبر مركز الكاثوليكية في الشمال الألباني، قد أصبحت بغالبية مسلمة في 1582. وكذلك الأمر فيما يتعلق بمدينة "بيا" Peja (بتيش Pec في الصربية) التي كان يقوم في جوارها مقر البطريركية الصربية، حيث نجد أن السجلات العثمانية لعام 1582 تكشف أن المدينة أصبحت بغالبية مسلمة وأقلية أرثوذكسية (142 أسرة مسلمة و 15 أسرة مسيحية). والمهم هنا ما يلاحظه د. سلامي بولاها S. Pulaha، الذي

نشر السجلات العثمانية، من أن الإسلام كان ينتشر آنذاك بين الألبان بالاستناد إلى أسماء الأسر المذكورة في تلك السجلات. وتجدر الاشارة هنا الى انه يعود الى تلك الفترة (1471م) بناء "جامع السوق" الذي يعتبر من أقدم وأجمل الجوامع في كوسوفو. وبعد أقل من قرن كانت قد بنيت في" بيا" ثلاثة جوامع أخرى تمثل ذروة العمارة الاسلامية الجديدة: "جامع الدفتردار"(1570 م) و"جامع الرصاص" (1577م) و"جامع الحمام" (1587م). وللاسف أيضا فان هذه الجوامع الاربعة قد تعرضت للاحراق من قبل القوات الصربية قبل انسحابها من كوسوفو في 1999.

وإذا كان الأمر كذلك مع المدينة التي كان يقوم بجوارها مقر البطريركية الصربية، عندما كانت كوسوفو في قلب الدولة/الإمبراطورية الصربية، فإن المدن الكوسوفية الأخرى (بريشتينا، فوشترن، بريزرن إلخ) قد شملها هذا الانتشار السريع للإسلام.

وهكذا لا نصل إلى مطلع القرن السابع عشر حتى نرى أن المصادر المسيحية (تقارير المبعوثين البابويين) تؤكد على أن المدن الكوسوفية الرئيسة قد غدت بغالبية ألبانية مسلمة.

وهكذا نجد أن دفتر أو سجل عام 1487 لمدينة "فوشترن" Vucitern يكشف عن وجود 43 أسرة مسلمة و33 أسرة مسيحية، بينما في ذلك الوقت نجد أن عدد المسلمين قد وصل في مدينة "بريزرن" إلى حوالي 50٪ من السكان، على حين أن مدينة بريشتينا في دفتر أو سجل عام 1520 أصبحت تشتمل على 9 محلات للمسلمين و7 محلات للمسيحيين. ومع انتشار الإسلام بهذا الشكل أخذت المدن الكوسوفية مع المنشآت الجديدة (الجوامع والمدارس والحمامات إلخ) تكتسب ملامح عمرانية مختلفة. وفي هذا السياق يشار إلى مدينة بريزرن، التي دفن في دير القديسين بجوارها الملك/الإمبراطور الصربي دوشان في 1355، قد تحولت بسرعة إلى مركز للثقافة الجديدة (الإسلامية) وإلى واحدة من كبريات المدن في البلقان خلال قرن من الزمان.

وقد أصبح يميز المدن الكوسوفية الجوامع التي بنيت في فترة مبكرة والتي تعتبر الآن من أقدم الجوامع الموجودة في غرب البلقان. وتشير المعطيات الى ان

العثمانيين بادروا بعد معركة كوسوفو الاولى في 1389 الى بناء أول جامع في بريشتينا، ألا وهو "جامع السوق" الذي أخذ شكله النهائي في 1444م والذي يقع الان في قلب بريشتينا مقابل البرلمان الكوسوفي ويتميز هذا الجامع بمئذنته الرشيقة، التي أصبحت نموذجا تستلهمه الجوامع الاخرى، وبنائه من الحجر الصلب مما أصبح يشتهر أيضا باسم "جامع الحجر". ولكن بريشتينا سرعان ما امتازت في 1461 م ببناء "جامع السطان" الذي بناه محمد الفاتح ويعتبر من أجمل الجوامع في كوسوفو. وبعد ذلك بسنوات(1470م) بني بالقرب منه "جامع لاب"، الذي تعرض للاسف الى احراقه بالكامل من الداخل على يد القوات الصربية في 1999.

أما في القرن السادس عشر فقد بنيت في المدن الكوسوفيه الكثير من الجوامع التي كانت تمثل العمارة العثمانية في ذلك الوقت كـ "جامع سنان باشا" في كاتشانيك (1580م) وجامع "الحمام" في بيا (1587م) و"جامع خادم" في جاكوفا (1595) وغيرها. وكان الجامع الاخير يعتبر من أجمل الجوامع من الداخل بفضل الارابسك الجميل الذي كان يزين قبته وجدرانه. وللاسف فقد تعرض هذا الجامع بالذات الى القصف والتدمير على يد القوات الصربية في 1999. وبعد ذلك بنيت عشرات الجوامع في المدن ومثلها في القرى حتى وصل عدد الجوامع الى أكثر من 500 من كافة الانواع والاحجام.

ويلاحظ هنا أن المدن الكوسوفية أخذت تحتضن بسرعة أيضاً تكايا الطرق الصوفية التي انتشرت بدورها في المنطقة (البكتاشية، الخلوتية، المولوية، الرفاعية، النقشبندية، السعدية إلخ). وكانت بريزرن بالذات قد تحولت منذ وقت مبكر (القرن 16) إلى مركز لبعض الطرق (وخاصة الخلوتية والقادرية والسعدية) التي انتشرت منها في المناطق المجاورة (مكدونيا والبوسنة وألبانيا). فقد تأسست في بريزرن أول تكية للطريقة الخلوتية في... /1589–1590، بينما نجد أن أحد أبناء بريزرن (سليمان عجيزة) يذهب إلى دمشق طلباً للتصوف ويعود من هنا لنشر الطريقة السعدية حيث أسس أول تكية لهذه الطريقة قبل وفاته في 1738. ولا تزال لدينا إلى اليوم تكايا لهذه الطرق الصوفية، وخاصة في بريزرن وجاكوفا، حيث تقوم بنشاطاتها في المناسبات الدينية المختلفة.

ومع هذه المنشآت الدينية الثقافية (الجوامع والمدارس والتكايا) في المدن الكوسوفية أخذت تبرز مشاركة الألبان في الثقافة الجديدة (الإسلامية) وذلك من خلال جمع ونسخ المخطوطات في اللغات الشرقية (العربية والتركية والفارسية) والتأليف بهذه اللغات أيضاً كنوع من إثبات الذات في هذه الحالة. وإذا كانت العربية على الغالب لغة التأليف في الموضوعات الدينية فإن التركية كانت تستخدم في شرح وترجمة بعض الأصول بينما كانت الفارسية تستخدم للأدب الخالص/الشعر. ولكن اهتمام الألبان بالثقافة الجديدة (الإسلامية) والإسهام بالتأليف فيها لم يلغ شخصيتهم القومية ولم يمنع حتى المعممين على نظم الشعر باللغة الألبانية (شعر الأبيات Poezia e bejtexhinjve).

وعلى الرغم من الحروب والنكبات التي حلت بالمنطقة، والتي كان لها أثرها الكبير في هذا المجال، إلا أن كوسوفو لا تزال غنية بالمخطوطات الشرقية. وقد جرت بعد خروج القوات الصربية في حزيران/يونيو 1999 أول محاولة علمية منظمة لجمع وتوثيق وتسجيل المخطوطات الشرقية، تمهيداً لإصدار أول فهرس عنها، حيث كشفت النتائج الأولية عن وجود حوالي ثلاثة آلاف مخطوطة منها ما هو موجود في المكتبات العامة ومنها ما هو موجود في مكتبات الأسر الكبيرة.

ومع نهاية الحكم العثماني في غرب البلقان في أواخر 1912 نجد نزعة قوية لألبنة الإسلام. ويلاحظ هنا أن النخبة الألبانية المعمّمة قد شاركت في الحركة القومية الألبانية التي تبلورت في 1878 مع تأسيس "رابطة بريزرن" حين شعرت أن "الوطن" في خطر وأن عليها أن تدافع عنه حتى لو اضطر الأمر إلى القتال ضد الدولة العثمانية فيما لو أرادت أن ترغم الألبان على التخلي عن أراضيهم إلى الدول المجاورة (صربيا والجبل الأسود واليونان) تحت ضغط الدول الكبرى، وهذا ما حصل بالفعل خلال 1880–1881. وبالفعل لدينا من تلك السنوات فتوى للمدرس تبيح قتال الجيش العثماني للدفاع عن الوطن الألباني.

وفي السنوات اللاحقة شاركت النخبة المعمّمة في المطالبة بحكم ذاتي للألبان في الولايات الأربعة التي ينتشرون فيها، وهذا ما كان يجعل بعضهم في حالة صدام مع الدولة العثمانية التي كانت ترفض ذلك حتى الشهور الأخيرة من

وجودها في البلقان. ومن هنا، مع نهاية الحكم العثماني، نجد أن النزعة الألبانية القومية تعبر عن نفسها في ألبانيا أولاً (التي استقلت في أواخر 1912) بالحرص على الانفصال عن مشيخة الإسلام في استنبول وتأسيس هرمية ألبانية مستقلة (الجماعة الألبانية المسلمة) التي أخذت على عاتقها ترجمة القرآن الكريم إلى اللغة الألبانية وأن تكون الألبانية لغة التعليم في المدارس الشرعية إلخ. وبالاستناد إلى ذلك فقد بدأ إصدار الترجمات والمؤلفات الأولى في اللغة الألبانية عن الموضوعات الدينية التي تهم المسلمين في ألبانيا.

ولكن ما بدأ في ألبانيا في فترة ما بين الحربين أكملته كوسوفو في فترة ما بين الحرب العالمية الثانية. ويلاحظ هنا أنه في الوقت الذي بدأت فيه "ألبنة" الإسلام في ألبانيا المجاورة كان الألبان في كوسوفو يعيشون في أسوأ فترة لهم ما بين الحربين 1918—1939. ففي تلك الفترة حرّم الألبان، مع أنهم كانوا أكبر أقلية قوية في يوغسلافيا، من حقهم في استخدام اللغة الألبانية في التعليم والنشر، وهذا ما جعلهم يعتمدون على ما تبقى لهم من الإرث العثماني. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية منحت كوسوفو الحكم الذاتي في نظام شيوعي معتدل بالمقارنة مع النظام الشيوعي المتشدد في ألبانيا المجاورة. وبسبب ذلك فقد انتقل مركز النهضة الألبانية الإسلامية من ألبانيا إلى كوسوفو، التي أصبحت هذه الحامل الرئيس للثقافة الإسلامية في اللغة الألبانية طيلة النصف الثاني للقرن العشرين، بل وحتى الآن.

وهكذا فقد أعيد فتح المدرسة الشرعية "علاء الدين" في بريشتينا في1951 بعد أن كانت قد أغلقت كل المدارس في إطار السياسة المتشددة للنظام في البداية، وصدر في تلك السنة أول كتاب ديني في اللغة الألبانية بعنوان "علم الحال" أو أسس الإسلام. وبعد حوالي عشر سنوات (1965) صدر في بريشتينا الكتاب الثاني في الألبانية ألا وهو "المولد النبوي" الذي كان يلبي الحاجة العملية للألبان لأن قراءة المولد هناك تكون على مدار العام في مناسبات اجتماعية مختلفة. ولكن بعد "الانعطاف الكبير" الذي بدأ في صيف 1966 لصالح الألبان في كوسوفو، كما مرّ معنا في الفصل الخامس، نجد لدينا انعطافة كبيرة في هذا المجال.

ومما عظّم في دلالة هذه الانعطافة أنها جاءت في الوقت الذي قام فيه النظام الحاكم في ألبانيا بإصدار مرسوم "منع الدين" في 1967، الذي أصبح بموجبه تداول أي كتاب ديني في اللغة الألبانية يعرّض صاحبه للمساءلة والعقوبة. وهكذا فقد شهدت سنة 1969 لوحدها نشر ثلاثة كتب لشريف أحمدي Sh. Ahmedi (1920—1996) ألا وهي "عقائد الإسلام(1)"، و"عقائد الإسلام (2)"، و"علم الكلام"، بينما بدأ الجيل الجديد الذي تخرج من المدرسة الشرعية وتابع دراساته الجامعية في يوغسلافيا وخارجها يقوم بنقله نوعية في التأليف والترجمة. وهكذا فقد نشر بايروش أحمدي B. Ahmedi في 1974 "تاريخ الإسلام"، بينما نشر كاظم كاظميQ.Qazimi في 1975 كتاب "تاريخ القرآن وتطور علم التفسير" إلخ.

ومع هذه البنية التحتية الجديدة في الدراسات الإسلامية باللغة الألبانية أصبح في الإمكان أن تصدر أول ترجمة كاملة للقرآن الكريم في اللغة الألبانية في 1985م، التي أنجزها فتحي مهدي F. Mehdiu. وقد فتحت هذه الترجمة، التي كان الإقبال عليها كبيراً، المجال لترجمات أخرى حيث أصدر شريف أحمدي وحسن ناهي H. Nahi ترجمتين جديدتين في 1988. ومع هذه الترجمات، التي أعيدت طباعتها عدة مرات، كانت كوسوفو تعيش آخر سنوات الحكم الذاتي في الفدرالية اليوغسلافية وتتحول إلى ضحية لمشروع ميلوشيفيتش (صربيا الكبرى) مما جعل "الجماعة الإسلامية" التي تمثل المسلمين أمام الدولة تقود المسيرة في أصعب الأحوال وتحقق أفضل الإنجازات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تمثيل المسلمين في يوغسلافيا السابقة ("الجماعة الإسلامية ليوغسلافيا") كان يستند إلى تجربة جديدة تشكلت مع احتلال النمسا والمجر للبوسنة في 1878، حيث سمحت فينا للمسلمين لامتصاص معارضتهم بتشكيل هيئة هرمية مستقلة تمثلهم أمام الدولة وترعى مصالحهم الدينية والثقافية، ويكون على رأسها "رئيس العلماء". ومع انهيار إمبراطورية النمسا والمجر في 1918 توسعت هذه الهيئة الهرمية لتشمل على المسلمين في يوغسلافيا الأولى 1918—1941. وفي يوغسلافيا الثانية 1945—1991 قسمت هذه الهيئة إلى أربعة مشيخات تضم الأولى البوسنة وكرواتيا وسلوفينيا (مقرها سرايفو) وتضم

الثاني صربيا وكوسوفو وفوديفودينا (مقرها بريشتينا) وتشمل الثالثة جمهورية مكدونيا فقط (مقرها سكوبيه) بينما تشمل الرابعة جمهورية الجبل الأسود فقط (مقرها تيتو غراد). وعلى الرغم من وجود نظام شيوعي جديد إلا أن هذه الهيئة الهرمية كانت تمثل المسلمين أمام الدولة وترعى أمورهم الدينية (بناء وترميم الجوامع ودفع رواتب الأئمة إلخ) والثقافية (تولي التعليم الديني على المستوى الثانوي والجامعي وإصدار صحف ومجلات إلخ) بالاعتماد على ذاتها دون الحاجة إلى أية مساعدة من الدولة.

ومع انهيار يوغسلافيا في 1991–1992 انهارت بدورها هذه الهيئة الهرمية. وهكذا بعد إعلان كوسوفو للاستقلال من طرف واحد وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية منها خلال 1990–1992م، أعلنت أيضاً "الجماعة الإسلامية في كوسوفو" استقلالها وأصبحت هيئة مستقلة عما عداها برئاسة د. رجب بويا R. Boja. وبالإضافة إلى دورها الديني والثقافي فقد كان "للجماعة الإسلامية" دورها السياسي في مقاومة نظام ميلوشيفتش، حتى أن "لجنة حقوق الإنسان" في كوسوفو التي كانت ترصد وتوثق ممارسات نظام مليوشيفتش القمعية ضد الألبان آنذاك كانت تتخذ من المدرسة الشرعية "علاء الدين" مقراً لها. ولذلك يسجل للجماعة دورها في تلك السنوات الصعبة 1990–1999م، حيث شاركت بدورها في دفع الثمن مع ما تعرضت له عشرات الجوامع المسؤولة عنها إلى تدمير وما تعرض له بعض الأئمة إلى اعتقال وخطف وقتل على يد القوات الصربية (اعتقل وحكم بالسجن على حوالي مئة إمام وقتل 15 إمام خلال 1990–1999).

ومع إخراج القوات الصربية من كوسوفو على 1999 اعتمدت "الجماعة الإسلامية" دستوراً جديداً لها في 2002 يتناسب أكثر مع ظروف الحرية الجديدة ويوسع أكثر دائرة نشاطها. ويبدو من الصعب للمرء في الخارج أن يفهم الإسلام في كوسوفو أو أن يتعرف على الجوانب الدينية والثقافية للمسلمين في كوسوفو بدون هذه المؤسسة (الجماعة الإسلامية) التي تمثل تقليداً غنياً في البلقان يمتد حوالي 130 سنة. والمهم في هذه "الجماعة الإسلامية"، التي قد تفيد تجربتها

المسلمين في دول أخرى، هو البناء المؤسسي والنظام الانتخابي، والدور الديني والثقافي الذي تقوم به، حيث تصبح مؤسسة منتخبة تمثل المسلمين أمام الدولة وتستغني عن الدولة في خدمة أمور المسلمين.

وهكذا حسب البند الأول في الدستور الجديد (2002) فإن "الجماعة الإسلامية في كوسوفو هي الجماعة الوحيدة والمتحدة لكل المسلمين". وهذا النص له دلالته الكبيرة لأنه يحصّن المسلمين في كوسوفو من أية اختراقات خارجية، حيث لا يسمح بوجود هيئة أخرى أو موازية مدعومة من أطراف خارجية لنشر الإسلام كما تفهمه أو تراه تلك الأطراف. ويتضح المقصود من هذا في البند الثاني الذي ينص على أن "الجماعة الإسلامية تعمل حسب تعاليم القرآن والسنة والأحكام المستخلصة منهما حسب المذهب الحنفي".

وفي الواقع لقد كان الإسلام في كوسوفو منذ بدايته على المذهب الحنفي، وهو المذهب الذي شاع في كل البلقان، مع استثناء محدود للبكتاشية التي تحولت من طريقة صوفية متشيعة إلى طائفة دينية مستقلة. وبعبارة أخرى فقد كان المسلمون في كوسوفو يشكلون بغالبيتهم الساحقة كتلة واحدة سنية حنفية. ولكن مع إلغاء الحكم الذاتي في 1989. وذهب الكثير من الطلاب للدراسة في العالم الإسلامي نجد أن بعض الخريجين يعودون إلى كوسوفو في إطار "جمعيات خيرية" لنشر مذاهب أخرى ومظاهر أخرى للإسلام غير مألوفة في المجتمع الكوسوفي.

وفيما يتعلق بالهدف من "الجماعة الإسلامية" فقد حدّد البند (8) ذلك بإنشاء وترميم الجوامع، وتولي أمور التعليم الديني، وإنشاء المعاهد العلمية الإسلامية، وتأسيس الجمعيات الخيرية، وتنظيم نشاط النشر إلخ. ولتمويل كل هذه الأمور فقد حدد البند (17) مصادر التمويل المتمثلة في دخل الأوقاف التابعة لها وجمع الزكاة وصدقة الفطر والعضوية التي يدفعها كل *رب أسرة عن أعضاء أسرته* (1–1.5 يورو عن كل عضو في السنة) والتبرعات المختلفة من داخل وخارج كوسوفو إلخ.

وبالاستناد إلى ذلك تتولى "الجماعة الإسلامية" الآن الجوامع الـ 600 الموجودة في كوسوفو، بما في ذلك الإنفاق على ما تحتاجه من رواتب للأئمة

والمؤذنين، وتقوم ببناء ما يحتاج إليه المسلمون من جوامع جديدة. وبالإضافة إلى ذلك تتولى "الجماعة الإسلامية" التعليم الديني بشكله الأولي المتمثل في دورات لحفظ القرآن والثانوي (مدرسة "علاء الدين" في بريشتينا مع فروعها في بريزرن وجيلان) وأخيراً الجامعي ("كلية الدراسات الإسلامية" في بريشتينا)، وعقد الندوات المحلية والدولية وإصدار الكتب والصحف والمجلات الدورية (مجلة "المعرفة الإسلامية" الشهرية ومجلة "التربية الإسلامية" الفصلية).

وفيما يتعلق بالجانب المؤسسي نجد على رأس "الجماعة الإسلامية" الرئيس الذي يحمل أيضاً لقب "مفتي كوسوفو"، والذي ينتخب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بواسطة سيرورة انتخابية طويلة تبدأ من القاعدة (الجماعة) وتنتهي في القمة (مجلس الجماعة الإسلامية). وهكذا لدينا في القاعدة "الجماعة" التي تعني هنا الأعضاء المرتبطون بجامع واحد، الذين ينتخبون مجلساً من خمسة أعضاء (الإمام والمتولي و3 أعضاء) يتولى العناية بالجامع والمقبرة وجمع الزكاة والعضوية إلخ. وتقوم هذه "الجماعة" في بداية السيرورة الانتخابية بانتخاب عضوين يمثلان هذه "الجماعة" بالإضافة إلى الإمام للمجلس الانتخابي للمحافظة، الذي ينتخب بدوره "مجلس الجماعة الإسلامية" في المحافظة (يتراوح عدد أعضائه من 7–13 حسب حجم المحافظة وعدد السكان). ويتولى هذا المجلس كل الأمور الدينية في المحافظة، ومن ذلك بناء وترميم الجوامع ومتابعة أنشطة الطرق الصوفية وغير ذلك، ويشترط أن يكون نصف أعضائه على الأقل من الأئمة. أما على مستوى كوسوفو فلدينا المجلس الانتخابي العام الذي يتألف من "مجلس الجماعة الإسلامية" ورؤساء مجالس المحافظات ورؤساء المعاهد التعليمية (عميد الكلية ومدير المدرسة الشرعية) الذين ينتخبون الرئيس/المفتي وأعضاء رئاسة "الجماعة الإسلامية" لمدة خمس سنوات. وحسب البند (48) فإن الرئيس/المفتي ينتخب بالاقتراع السري بين عدة مرشحين تختارهم مجالس المحافظات وكلية الدراسات الإسلامية والمدرسة الشرعية. وحسب الدستور (البند 50) يتولى الرئيس/المفتي تمثيل مصالح المسلمين أمام الدولة وتمثل المسلمين خارج الدولة، ويقدم تقريراً سنوياً إلى "مجلس الجماعة الإسلامية" حول أوضاع الجماعة وأنشطة الرئاسة خلال العام الأخير.

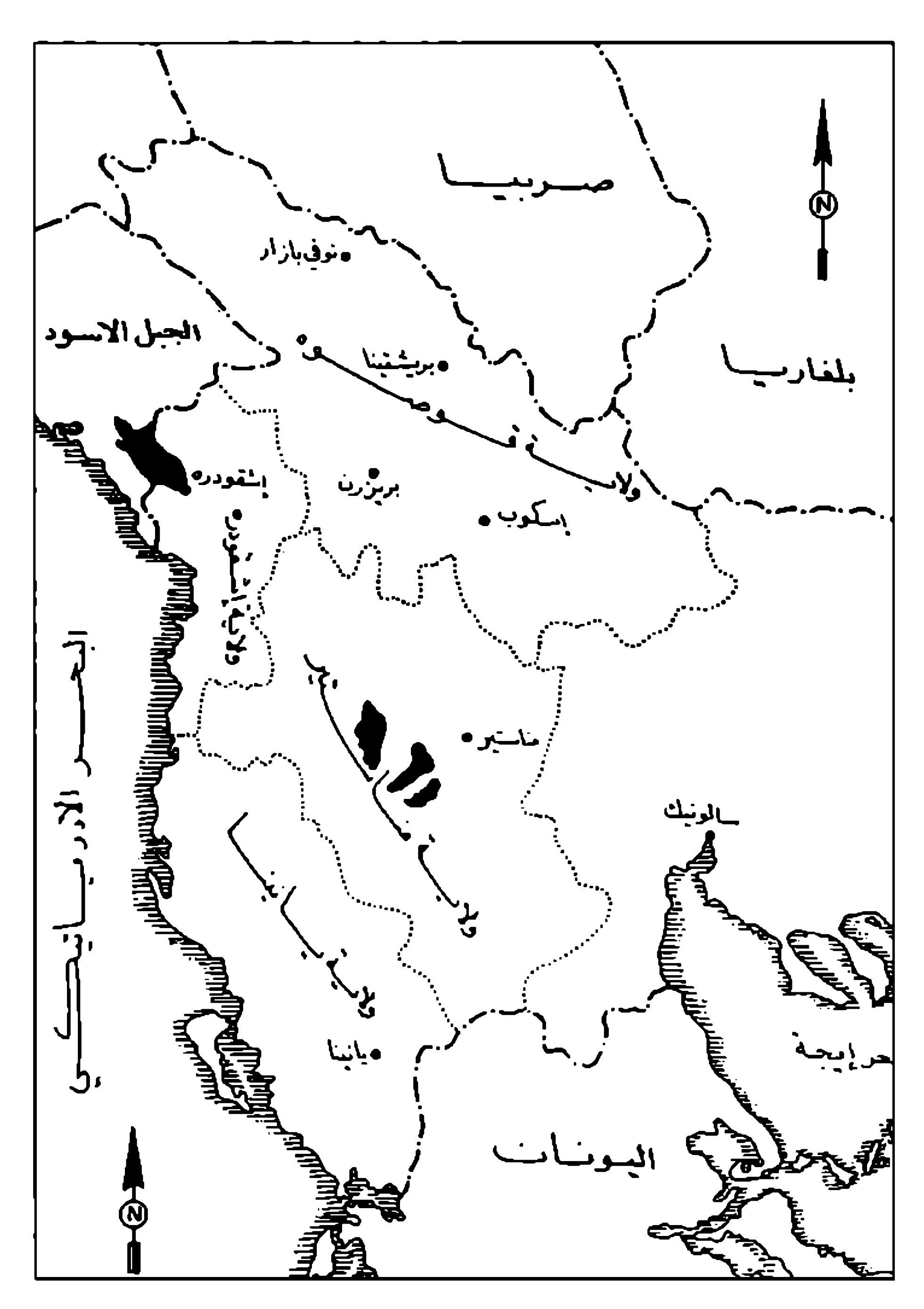
وإذا عدنا إلى التقرير الأخير الذي يغطي نيسان/إبريل 2006 – نيسان/إبريل 2007 نجده يعدّ المسلمين للعهد الجديد (عهد الاستقلال) الذي يعني هنا "دولة ديموقراطية تقوم على القيم الإنسانية". والجملة الأخيرة لها دلالتها لأن الدستور الجديد لكوسوفو لا يعطي "الجماعة الإسلامية" مكانة تفضيلية، ويضمن لكل شخص حقه في الانتماء الى أي دين والانتقال من دين إلى دين. ولذلك فإن "الجماعة الإسلامية" واعية هنا بالتأكيد على "القيم الإنسانية" التي تدور حولها المنافسة بين الطوائف الدينية المتزايدة في كوسوفو بعد 1999، والتي يحظى بعضها بتمويل سخي من الخارج.

وفي هذا التقرير نجد ما يشير الى الاحتفال بافتتاح خمسة جوامع جديدة ووضع حجر الأساس لخمس جوامع أخرى، وتنظيم دورات لتعلم القرآن واحتفالات بمناسبة المولد النبوي، وتنظيم ندوات محلية خاصة بشهر رمضان الكريم والاحتفال بعيد الفطر، وتنظيم الحج الذي تتولاه الجماعة مع وزارة الأوقاف في المملكة العربية السعودية سواء عن طريق البر أو عن طريق الجو (حوالي 750 حاج) إلخ. وفيما يتعلق بالتعليم الإسلامي (مدرسة "علاء الدين" الثانوية وفروعها في بريزرن وجيلان) يشير التقرير إلى وجود 668 طالباً في العام الدراسي 2006–2007 منهم 140 قيد التخرج. وفيما يتعلق بـ "كلية الدراسات الإسلامية" يشير التقرير إلى كونها تقبل كل سنة 40 طالباً (عشرون بالدراسة المنتظمة وعشرون بالمراسلة)، ويعبر عن ارتياحه نظراً لأن عدد الطلاب من الدول المجاورة ولا سيما من ألبانيا يتزايد.

ويلاحظ أخيراً في التقرير في القسم المتعلق بتمثل المسلمين أمام الدولة الكوسوفية أو أمام الدول الأخرى، أن "الجماعة الإسلامية" تحظى باحترام كبير حيث يتردد عليها للزيارة أعلى المسؤولين في الدولة الكوسوفية (هاشم تاتشي إلخ) والإدارة الدولية (يواكيم ريكر إلخ)، ورؤساء البعثات الدبلوماسية الموجودة في بريشتينا. ولكن يلاحظ هنا غياب شبه كامل للحضور العربي، حيث أنه لم تفتح أية دولة عربية ممثلية لها في بريشتينا خلال 1999–2008، بينما قامت بذلك تركيا وماليزيا من العالم الإسلامي. ولذلك فإن التقرير يعكس بحق المسافة

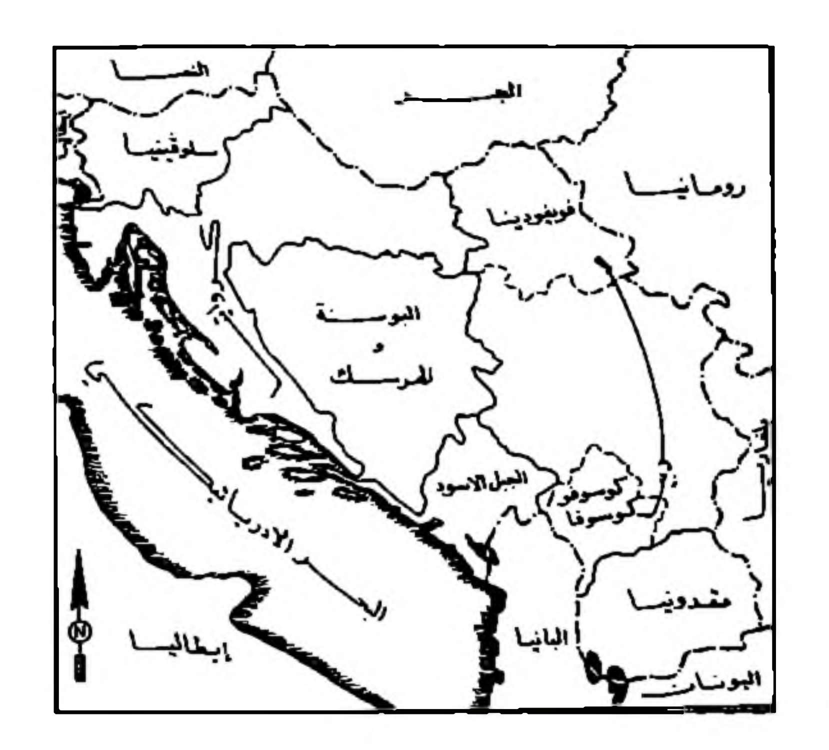
الجغرافية وغير الجغرافية التي تفصل المسلمين في كوسوفو عن أخوانهم المسلمين في العالم العربي.

ومع ذلك يمكن القول أن قيادة المسلمين في كوسوفو ("الجماعة الاسلامية") واعية الى أنها تواجه تحديات جديدة مع الاستقلال ومع تحول كوسوفو الى دولة أوربية بغالبية ساحقة من المسلمين، ومنها الترقب لدى الاوربين والمسلمين في العالم لمآل هذه الدولة التي يمكن أن تقدم تجربة غنية للطرفين حول الانسجام بين الاسلام وأوروبا وبين الاسلام والمواطنة والديموقراطية، وحول التعايش بين الشرق والغرب والتسامح بين الاديان.



الولايات العثمانية الاربعة التي كانت الحركة القومية الالبانية

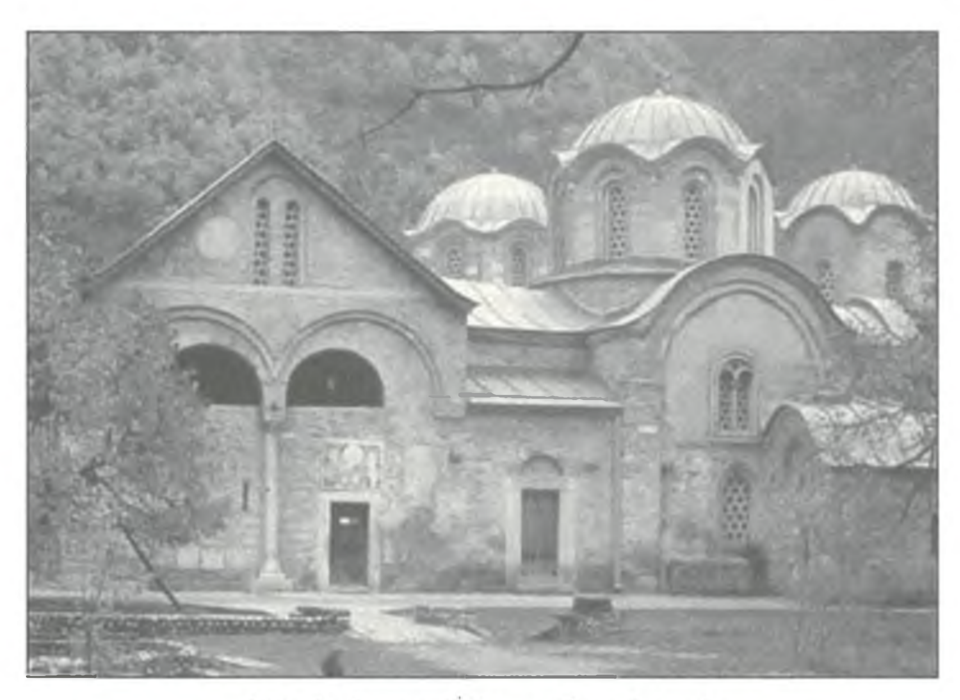
تطالب بالحكم الذاتي فيها خلال 1878 – 1912



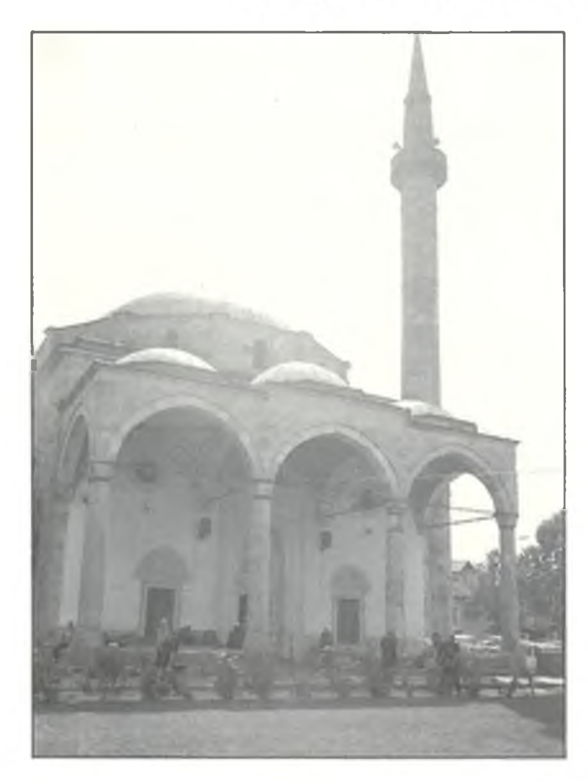
كوسوفو
الفدرالية
اليوغسلافية



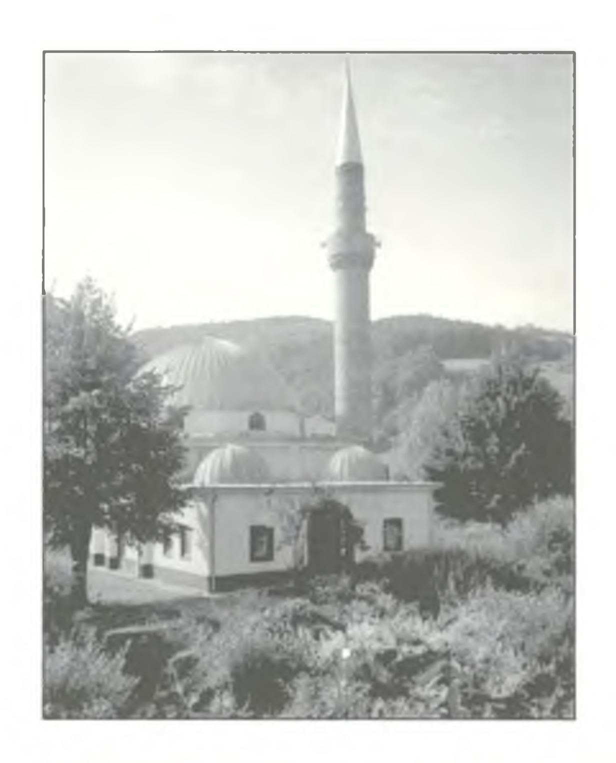
جمهورية
كوسوفو



مقر البطريركية الصربية في كوسوفو (ق 13)



جامع السلطان محمد الفاتح
في بريشتينا (1462م)
من أقدم الجوامع في كوسوفو



من الجوامع الجديدة
في الريف الكوسوفي



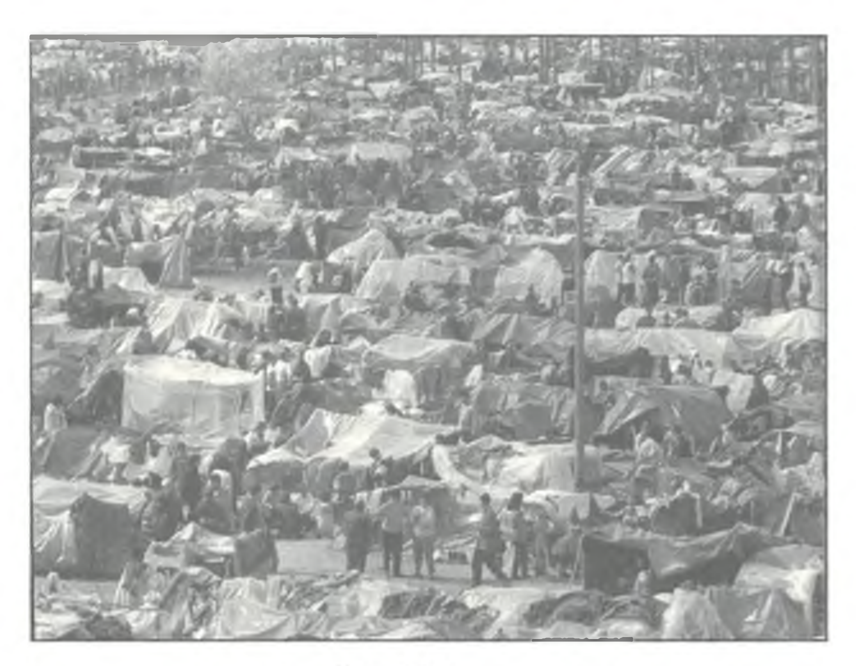
مقر "رابطة بريزرن" الذي يعتبر كعبة الالبان:
صورة من احتفال بيوم العلم الالباني 12/28 من علم 1942



عظيم بينا وزوجته كريمة غاليتسا
من رموز المقاومة المسلحة
ضد الحكم الصربي 1920 – 1927



من صور مجزرة راتشاك
في 1999/1/15 التي حركت
التدخل الدولي
ضد نظام ميلوشيفيتش



من مخيمات اللاجئين الالبانيين في ربيع 1999

مخيم بليس في جمهورية مكدونيا



المكتبة القومية في بريشتينا: رمز الماضي (الطواقي البيضاء) في الحاضر



من المخطوطات الشرقية
في المكتبة القومية



المؤلف (يمين) مع رئيس كوسوفو الراحل د. ابراهيم روغوفا في صيف 2002

كتب أخرى للمؤلف عن البلقان

- الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية، الكويت (سلسلة عالم المعرفة)، 1983م.
- تاريخ بلغراد الإسلامية، الكويت (دار العروبة)، 1987م.
- ملامح عربية إسلامية في الأدب الألباني، دمشق (اتحاد الكتاب العرب)، 1990م.
- الإسلام في يوغسلافيا من بلغراد إلى سرايفو، عمان، (دار البشير)، 1993م.
- دراسات في التاريخ الحضاري للإسلام في البلقان، تونس/أبو ظبي (مؤسسة التميمي/مركز جمعة الماجد) 1996م.
- كوسوفو بؤرة النزاع الألباني الصربي في القرن العشرين، القاهرة (مركز الحضارة للدراسات السياسية) 1998م.
- كوسوفو 1989—1999، إربد/عمان (مؤسسة حمادة/دار الشروق)، 1999م.
- مداخلات عربية بلقانية في التاريخ الوسيط والحديث، دمشق (اتحاد الكتاب العرب)، 2000م.
- التأليف في اللغة العربية في البوسنة، إربد/عمان، (مؤسسة حمادة/دار الشروق)، 2001.
- مراجعة الاستشراق: ثنائية الذات والآخر/نموذج يوغسلافيا، بيروت (دار المدار الإسلامي)، 2002م).
- من دار الإسلام إلى الوطن ومن الوطنية إلى القومية: حالة البوسنة، بيروت (الدار العربية للعلوم ناشرون)، 2005م.
- البوسنة بين الشرق والغرب، دمشق (اتحاد الكتاب العرب)، 2005م.

- اسماعيل كاداريه بين الادب والسياسة ، عمان (دار أزمنة)2005
- الاسلام في أوروبا المتغيرة: تجربة ألبانيا في القرن العشرين، بيروت (الدار العربية للعلوم ناشرون) 2007

مراجع مختارة

مراجع عن الالبان والصرب وكوسوفو في اللغة العربية

- أحمد عبد الحليم، كوسوفا الى أين؟، القاهرة (دار البشير) 1999.
- أريك لوران، حرب كوسوفو – الملف السري، بيروت، (منشورات عويدات) 1999.
- أنتوني سوريال عبد السيد، الرابطة القومية الالبانية أو "رابطة بريزرن الالبانية" 1878–1888، القاهرة (دار الثقافة) 1986.
- جعفر عبد المهدي صاحب، مشكلة كوسوفو، طرابلس (دار النخلة) 1998.
- جعفر عبد المهدي صاحب، الصرب الارثدوكس الطائفة المفترى عليها، طرابلس، (دار النخلة) 1997.
- جورج حنا، ألبانيا بلاد النسور، بيروت (دار الثقافة) 1960.
- رجب بويا، الالبانيون والاسلام، القاهرة (دار السلام) 2004.
- عبد الرحمن عبد الله، كوسوفا قدس المسلمين في أوربا، القاهرة (دار البشير) 1999.
- عبد الرؤوف سنو، النزعات الكيانية الاسلامية في الدولة العثمانية (ألبانيا الخ)، بيروت (بيسان) 1998.
- محمد خليفة، المسألة الالبانية في اطارها الاسلامي ونطاقها البلقاني، غزة، (مركز فلسطين للدراسات والبحوث) 2000.

- السيد محمد يونس، الاسلام والمسلمون في ألبانيا بين الحاضر والمستقبل، مكة (رابطة العالم الاسلامي) 1414هـ.
- محمد م. الارناؤوط، كوسوفو/ كوسوفا بؤرة النزاع الالباني الصربي في القرن العشرين، القاهرة (مركز الحضارة للدراسات الاسلامية) 1998.
- محمد م. الارناؤوط، كوسوفو/ كوسوفا 1989—1999، اربد – عمان، (مؤسسة حمادة– دار الشروق) 2000.
- محمد موفاكو، تاريخ بلغراد الاسلامية، الكويت (دار العروبة) 1987.
- محمد يوسف عدس، كوسوفا بين التسوية والاساطير، القاهرة (المختار الاسلامي) 1998.
- محمود علي التائب، ألبانيا عبر القرن العشرين، طرابلس (منشورات جمعية الدعوة) 1992.

مراجع في الانكليزية عن وجهة النظر الالبانية

- Aleks Buda (ed.) Problems of the Formation of the Albanian People, their Language and Culture, Tirana 1984
- Ali Jakupi, Tow Albanian States and National Unification, Prishtina 1997
- Enver Maloku, Expulsion of Albanians and Colonialization of Kosovo, Prishtina 1997
- Ibrahim Berisha(ed.) Serbian Colonialization and Ethnic Cleasing: Document and evidences, Prishtina 1993
- Institute of History, The Truth of Kosova, Tirane 1993
- Islam Lauka, Kosovo: A Universal Cause or Sui Generis? Tirana-Prishtina (The Albanian Institute of Political Studies-The Institute of History of Kosovo) 2007
- Jusuf Bajraktari (ed.), The Kosovo Issue: A Historic and Current Problem, Tirana 1996
- Miftar Thaci, About Kosova, Tirana 1998
- Ramadan Marmullaku, Albania and the Albanians, London 1975

مراجع في الانكليزية عن وجهة النظر الصربية

- Bogdan Krestic, Kosovo between Historical and Ethnic Rights, Belgrade 1994
- Dusan Batkovic, The Kosovo Chronicles, Belgrade 1992
- Kosta Mihailovic-Vasilje Krestic, Memorandum of the Serbian Academy of Sciences and Arts:Ansers to Criticisms, Belgrade 1995 Rade Mihaljcic, The Balte of Kosovo in History and Popular Tradition, Belgrade 1989
- Radovan Samardzic-Milan Dushkov, Serbs in the European Civilisation, Belgrade 1993
- Realtionship between Yugoslavia and Albania, Belgrade 1984
- Review of International Affairs, Kosovo Past and Prezent, Belgrade 1984
- Serbian Literary Quarterly, Kosovo 1389-1989, Special edition on the occasion of 600 years since the Balte of Kosovo, Belgrade 1989

تقارير ومشاهدات و دراسات أكاديمية عن التطهير العرقي ضد المسلمين خلال الحرب البلقانية 1912-1913

- Carengie Endowment for International Peace, Report of the International Commission to Inquire into the Causes and Conduct of the Balkan Wars, Washington D.C.1914
- وقد أعيد نشر هذا الكتاب النادر في 1993 بعنوان جديد مع تجدد الحروب في البلقان والتطهير العرقي ضد المسلمين في البوسنة :
- Carengie Endowment for International Peace, Other Balkan Wars, Washington D.C.1993
- Justin McCarthy, Death and Exile:The Ethnic Cleasing of Ottoman Muslims 1821-1922, Princeton 1995
- وقد صدرت هذه الدراسة الموثقة في العربية بعنوان مختلف قليلا :
- جستن مكارثي ، الطرد والابادة : مصير المسلمين العثمانيين 1821–1922 ، ترجمة فريد الغزي ، دمشق (دار قدمس) 2005.
- Leo Freundlich, Albania' Galgotha, Vienna 1913, reprint Prishtina 2001
- Leon Trortsky, The Balkan Wars 1912-1913, New York-London (Pathfinder) 1991
- M.Edith Durham, Twenty Years of Balkan Tangle, London 1920.

مراجع أساسية في الانكليزية والفرنسية

- Alex Dragnich-Slavko Todorovich, The Saga of Kosovo: A Focus on Serbian-Albanian Relations, New York 1984.
- Barbara Jelavich, History of the Balkans 1-2, Cambridge 1989-1993.
- Branimir Anzulovic, Heavenly Serbia: From Myth to Genocide, New York, 1999.
- Branka Magas, The Destruction of Yugoslavia, London, 1993.
- David Owen, Balkan Odyssey, San Diego 1995
- Dusko Doder-Louise Branson, Milosevic: The Portrait of a Tyrant, New York, 1999.
- Ivo Banac, The National Question in Yugoslavia: Origins, History, Politics, Cornell University Press, 1992.
- D.Janjic-S. Maliqi (eds), Conflict or Dialogue: Serbian-Albanian Relations and integration of the Balkans, Subotica, 1994.
- Iain Kiny-Whit Mason, Peace ate any Price:How the World Failed Kosovo, London 2006
- Julie A. Mertus, Kosovo: How Myths and Truths Started a War, Barcly-Los Angelos, 1999.
- Kyril Drezov-Bulent Gokay-Denisa Kostovicova (ed.), Kosovo, Myths, Conflict and War, K 1999.
- Laura Silber-Allan Little, The Death of Yugoslavia, London 1995.

- Marc Weller, The Crisis in Kosovo 1989-1999: From the Dissolution of Yugoslavia to Rambouillet and the Outbreak of Hostilities, Cambridge 1999.
- Mark Thompson, A Paper House: The Ending of Yugolavia, London 1992.
- Mary Motes, Kosova, Kosovo: Prelude to War 1966-1999, Florida 1999.
- Michel Roux, Les Albanais en Yougoslavie: Minoritee nationale, territoire et developpement, Paris, 1992.
- Miranda Vickers, The Albanians: A Modern History, London 1995.
- Miranda Vickers, Between Serb and Albanian: A History of Kosovo, London 1998.
- Misha Glenny, The Balkans 1804-1999: Nationalism, War and the Great Powers, London 1999.
- Noel Malcolm, Kosovo: A Short History, London 1998.
- Richard, Holbrooke. To End a War, New York 1999.
- Robert Thomas, Serbia under Milosevic, London 1999.
- Serge Metais, Histoire des Albanians des Illyriens a l'indepence du Kosovo, Paris 2006.
- Stavro Skendi, The Albanian National Awakening, 1878-1912, Princeton University Press, 1967.
- Stevan K. Pavlowitch, A History of the Balkans 1804-1945, London 1999.

- Tim Judah, Kosovo: War and Revenage, London 2000
- Tim Judah, The Serbs: History, Myth, and the Destruction of Yugoslavia London, 1997.
- Warren Zimmermann, The Origins of a Catastrohe: Yugosllavia and its Destroyers, New York 1996.
- Wayne S. Vucinich-Thomas A. Emmert (ed.), Kosovo: The Legacy of a Medieval Battle, Mineapolis 1991.

كوسوفو

ما بين الماضي والحاضر

من يعرف تلك المنطقة يُقدِّر أن تأليف كتاب هو كالنحت في الصخر أو كالمشي في حقل ألغام، وذلك بسبب تعقيدات التاريخ والجغرافيا، وتضارب الآراء والرؤى بين الطرفين الألباني والصربي. ومن هنا كان التحدي في تأليف كتاب خارج الأسطورة والأيديولوجية القومية والأوهام الأخرى وصولاً إلى رؤية واقعية أكثر عن الماضي والحاضر.

وبالنسبة إلى كتاب كهذا من الصعب أن نفهم الحاضر في كوسوفو بمعزل عن الماضي، ولذلك فقد جاء العنوان «كوسوفو ما بين الماضي والحاضر» للدلالة على أهمية الخلفية التاريخية في فهم الصورة الحاضرة في كوسوفو. فمشكلة كوسوفو تكمن في الخلاف أو النزاع على التاريخ أيضا وليس على الأرض فقط، حيث أن لكل طرف تاريخه المختلف عن الآخر الذي هو من مكونات القومية المتصارعة مع الأخرى.

من المقدمة

محمد م. الأرناؤوط

• كاتب من كوسوفو / سورية

• صدر للمؤلف أيضاً:





الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com
ص. ب. 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

مكتبة مدبولي
Madbouly Bookshop
6 ميدان طلعت حرب – القاهرة
هاتف: 5756421 – فاكس: 5752854
info@madboulybooks.com

ISBN 978-9953-87-421-0

